الموروث الشعبي والهوية الوطنية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة

The Folk Heritage and National Identity Of the United Arab Emirates Society

الأستاذ الدكتور

محمد عباس إبراهيم

أستاذ الأنثروبولوجيا

كلية الآداب _ جامعة الإسكندرية

Abstract

Folk heritage and national identity are sentences to three elements : people , folk culture , culture and history . Heritage includes socio-culture constitutions and functions of folklore are bring the origin of values , habits , beliefs and customs to perform institutions and systems of social structure and its functions . Heritage is including history , culture , symbols , and human behavior , and its create feelings of identity and belonging .

This research include heritage of the memory of people in the United Arab Emirates such as :

Immaterial folk heritage as , songs , folk dancing and Arabian coffee as cultural complex , pearling , to hunt with hawks and effect that on Emirates personality and it,s identity .

تمهيد في الموروث الشعبي وحيويته

توصي وتقترح غالبية البحوث والندوات وورش العمل العلمية التخصصية والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية بجعل المأثور الشعبي مقرراً أساسياً ضمن مقررات التعليم في البلاد باعتباره مكوناً أساسياً للهوية الثقافية الوطنية ، وبالإسراع في إنشاء مراكز الفنون الشعبية التي ستتولى جمع وتوثيق تراث المناطق والمجتمعات التي أضاءت العالم فكرا وسلوكا وحكما شعبية لها تأثيرها في أساليب الحياة اليومية . وفي كلمته عن الوفود الأجنبية في مهرجان طيبة الدولي الأول والذي عقد بمدينة الأقصر قال دومينيك بوديس رئيس معهد العالم العربي بباريس – آنذاك - إنني أعرب عن سعادتي وإعجابي بالقدرة العربية علي المحافظة علي موروثها الشعبي من خلال ما شاهدته من أعمال إبداعية عربية ، وتقديراً لهذا المهرجان فإن معهد العالم العربي مستعد للمشاركة في إقامة الدورة المقبلة. وقد عقدت أربع جلسات بحثية نوقش فيها ما يقرب من عشرين بحثاً لدارسين من مصر والعالم العربي حول مأثوراتنا الشعبية العربية ودورها في الحفاظ علي الهوية الوطنية وفي صناعة الحاضر والمستقبل ، لتثبت أن هذه المأثورات علي اختلاف لهجاتها من بلد عربي إلي آخر تمثل الذاكرة العربية الوطنية .

وأكد المشاركون في هذا اللقاء علي حيوية الموروث الشعبي والمأثورات الشعبية في المجتمعات العربية حيث تمثل عالماً واسعاً باتساع رقعة الأرض التي قامت عليها مكونات الحضارة والتراث في ذلك الجزء من العالم والتي امتدت عبر حدوده الجغرافية والمكانية تمازجت فيها دماء وأعراق ، وامتزجت فيها ثقافات عربية الجذور إفريقية وأوروبية وآسيوية المنشأ ، فشكلت في نهاية المطاف

وجدان الشعب العربي العريق بتمازج قبائله وتعدد لهجاته وسحناته وثقافاته الفرعية ، فكان ذلك التراث الشعبي ، الذي تنوعت موروثاته بكل عناصرها الفنية والإبداعية .

وقد شغلت عناصر الموروث الشعبي وما يدور حولها ويلازمها من ممارسات سلوكية شعبية اهتمام كثير من الباحثين والمهتمين والمتخصصين في مجالات بحوث التراث والتاريخ الاجتماعي والثقافي والأنثروبولوجيا ودراسات الفولكلور ، حتى أصبحت عناصر الموروث الشعبي تمثل قيماً عليا لدى كثير من الشعوب والمجتمعات المحلية والقومية علي السواء ، ودافعاً رئيسياً لتحديد هوية تلك الشعوب والقوميات الوطنية ، حيث تذخر عناصر الموروث الشعبي بالموروثات المادية واللامادية فتمثل في بعدها البنائي المقومات والعناصر الرئيسية لبناء الثقافة الشعبية أو الوطنية . وهنا تعلو قيمة الموروث الثقافي الشعبي بكل عناصره ومفرداته ، فيمثل قيماً عليا محركة للسلوك الإنساني ودافعة له .

ولكن رغم ذلك فإن تلك البنية الثقافية الشعبية تظل هي الركن الأساسي والمقوم الأصيل في بقاء المجتمع وهويته الوطنية ، نظراً لحيويتها وقوتها ، فإنها تكون في محل اختبار للصمود والبقاء ، أو التأثير والتأثر بثقافات الآخر . فتكون التجربة الخاصة **بالموروث الشعبي والهوية الوطنية** محكومة بمحددات ثلاث هي : الشعب ، و الثقافة الشعبية والثقافات ، والتاريخ وما يحمله من عناصر ومقومات اجتماعية وثقافية . فالموروث الشعبي ووظائفه الفولكلورية ، يظل هو صاحب تأصيل القيم في بنية البيئة الثقافية ، وداعماً لطقوس الجماعة وممارساتها ومعتقداتها وعاداتها وأفكارها ، وهي بمثابة الحقائق الناجمة عن الموروث الشعبي والمكونة له في آن واحد ، وتظل مستمرة في المجتمع المعاصر بحكم العادة الشعبية التي تنقل من جيل إلي آخر . وثمة شيء آخر لابد من التنويه عنه ، ألا وهو صعوبة البحث والاستقصاء في وظائف العناصر والممارسات الفولكلورية ، وما تمثله من مشقة وعسر يقتضيان ضرورة التعرف علي مدى تعبير هذه العناصر الفولكلورية عن العلاقات والقيم السائدة في المجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري تتبع العناصر والممارسات الفولكلورية المتغلغلة في كل نسق من أنساق البنية الاجتماعية حتى يمكن فهم المجتمع من كل زواياه الفولكلورية وموروثاته الشعبية [١] .

لدرجة أن حديث التراث و الموروث الشعبي أصبح حديث الاستحضار و الاسترجاع من أجل التوظيف والحلم بالتراث ، والتفكير في إعادة الماضي ليقيم معنا في الحاضر ، ومنا من يرسم صورة المستقبل علي أسس من الماضي ، ومنا من يتخذ من الماضي العظيم للأمة الإسلامية سبيلاً إلي الصمود أمام محن الحاضر ، وطريقاً إلي مستقبل أفضل ، ومنا من ينظر أساساً إلي ماضي الشعب المصري أو اليمني أو العراقي ... الخ[٢] . وفي مقابل هذا يناصب فريق منا كل من يلوذ بالتراث العداء ، ويري أن كوارث الحاضر وهزائمه إنما جاءت نتيجة هذا " العيش في الماضي " ....الخ ، وألا سبيل أمام المسلمين أو العرب أو المصريين أو غيرهم سوى الإطاحة بهذا التراث أو تنحيته جانباً أو عند بعض المتسامحين تنقية هذا التراث[٣] .

الموروث الشعبي في التاريخ

الموروث الشعبي كلمة لها دلالات بعيدة مترامية الأطراف ، فهي في أبسط معانيها نقل الشيء من جيل إلي جيل يليه ، وهنا يتنوع فهم النقل ، هل النقل مقصور علي ما أنتج في الماضي ؟ أم يشمل أيضاً ما أنتج وينتج في الحاضر ؟ أو ما سينتج في المستقبل ؟ طالما هو قابل النقل " والتوريث " فيصبح " موروثاً " بغض النظر عمن أنتجه وقام بصنعه ، وإنما الأهم والأجدى أن هذا " التراث " الموروث قد أصبح فكراً ومعياراً له قوة الإلزام ، برغم أن بعض ما تم إنتاجه وصنعه في الماضي من موروث قد يتضمن لدي البعض أو يثير لديهم حيزاً فكرياً بضرورة عدم قبوله أو نسخه أو تكراره ، أو حتى الاقتراب منه ، أو التفكير في الإعلاء من شأنه.

وعلي هذا الأساس يصبح الموروث في حركة التاريخ متضمناً أشياء مادية ومعتقدات ذات صلة بكافة ألوان المعرفة من علاقات بنائية ، وجماعات مرجعية ، وعادات ، ولغات موروثة ، وألوان معرفية متوارثة ، ووسائلها ، فضلاً عن الفنون والفكر " والفلسفة الشعبية " وعمليات الإدراك المجتمعي ، والآداب ، والمأثورات ، والأخلاقيات ، والقواعد المعرفية المسيرة لأنماط الحياة ، وكافة منتجات النشاط الإنساني معلوم الصانع أو مجهوله ، وينتمي إلي ذلك أيضاً ما يوجد أو يتوارث من نقوش ، وزخارف ، وأدوات ، وأواني ، وأسلحة ، وقيم ، وطرق للتفكير ... الخ.

ويركز الفريد كرويبر A. kroeber و كلايد كلاكهون C. kluckhohn علي أهمية تلك المعاني والمسوح باعتبارها محصلة أو نتاج مضامين تاريخية تشتمل في الوقت نفسه علي الأفكار والقيم والنماذج ، فضلاً عن تميزها بصفة الاختيار والانتقاء ، مما يزيد من قوتها في خاصية الاكتساب أو النقل أو القدرة علي فعالية الموروث ، فضلاً عن احتوائها بصورة أساسية علي الرموز Symbols و التجريد Abstraction للسلوك الإنساني[٤]. وهنا تكمن قيمة الموروث الشعبي بكل عناصره باعتبارها محققة للكثير من جوانب التقدم والتطور والرقي الاجتماعي. فالتراث وفقاً للمضامين التاريخية ما ينتقل من جيل إلي جيل يليه متضمناً الماديات والمعتقدات ذات الصلة بكافة الأشياء المعروفة ، وصور الأشخاص والأحداث ، والممارسات والنظم ، فهو يشتمل علي منشآت المباني ، والآثار والتماثيل ، والرسوم ، واللوحات ، والكتب والأدوات ، والمعدات ، أي أنه وفقاً للبعد الزمني أو التاريخي والموروث الاجتماعي فهو " التراث " يضم كل ما " يملكه " أي مجتمع في فترة معينة مما كان موجوداً قبل أن يوجد أصحابه الحاليون. فالتراث له نماذجه الأصلية وله من يقومون عليه ويحرسونه ، فالتراث يجري توارثه ، وما زال يجري تلقينه وتناقله ، إنه شيء تم إبداعه من قبل وكان يؤدي أو يعتقد فيه في الماضي ، أو يعتقد أنه كان موجوداً و ممارساً بين من عايشوه[٥]. وهكذا يكون التاريخ والموروث الشعبي شيئان متلازمان لكل منهما دوره يفهم كل منهما في سياق الآخر موضوعيا ومنهجيا مع التأكيد علي دور الباحث المتخصص في جمع وتصنيف وتحليل

عناصر التراث الشعبي ومقدرته علي فهم التاريخ والتعامل معه حين يكون الأمر متعلقاً بدراسة منهجية للتراث وعناصره .

هوية الموروث الشعبي

حين ما يتناقل الناس جيلاً بعد جيل رموزاً متجانسة وصوراً ذهنية مقبولة لديهم ، قد يقبلونها علي حالها أو يقومون بالتعديل في بعض عناصرها فيدل ذلك علي حيوية الشيء الموروث والرغبة في الالتفاف والالتصاق بهويته والحفاظ عليها. وحتى ما يتم تعديله من عناصر تراثية موروثة وما يمكن إضافة أشياء عليه تعديلاً أو إضافة هو أيضاً يندرج تحت مطلق المفهوم " تراث " .

فالإحساس بالهوية والشعور بالانتماء إلي متلقين سابقين للتراث أمران يختلفان تمام الاختلاف عن عملية التلقي الفعلي للتراث ، ففي بعض الأحيان قد يتعايش كل من الإحساس بالهوية والشعور بالانتماء ، وفي أحيان أخرى قد يوجدان منفصلين عن بعضهما البعض ، فالشعور بالانتماء أو الشعور بالاستمرار هو عبارة عن إحساس " بالاتصال " أو "الارتباط" ضمن سلسلة متصلة من الأجيال المتعاقبة المتتابعة التي تشترك في بعض السمات ، أما الشعور أو الإحساس بالهوية لدى أبناء سلسلة التراث فيلف " كافة " الأجيال التي يفترض أنها قد تتابعت علي امتلاك ذلك التراث عبر العصور [٦] ، التي تصل إلي الحاضر المعاش ، ولهذا نجد أن الإحساس بالهوية أو الشعور بالاستمرار لا يتطلب وجود هوية معينة للموروث يستطيع الملاحظ الخارجي أن يتعرف عليها.

وفي سياق هوية الموروث الشعبي وعلي امتداد أجيال عديدة ممن يتلقون عناصر الموروث ، قد تتعرض بعض أنواع من التراث إلي التغيير ، حيث من خصائص التراث عدم " جموديته " ، ومن خصائص التراث " حيويته " القابلة للتفاعل مع الواقع في بعض عناصره. فهناك أنواع من التراث لا تعيد إنتاج نفسها بشكل مستقل ، أو تتحكم في مكوناتها بشكل مستقل ، و إنما البشر الأحياء العارفون بهذا التراث ، والراغبون فيه هم وحدهم الذين يستطيعون ممارسته ، وتكراره والتعديل فيه ، فالتراث يتجدد وينمو بسبب الرغبة في خلق شيء أكثر صدقاً و أفضل ، وهي رغبة تظل حية ومستمرة في نفوس أولئك الذين يتلقوه ويمتلكوه. كما أن التراث يمكن أن يتدهور أو " يتضعضع " بمعنى أن يفقد المنتمين إليه والمتمسكين به ، لأن أصحابه لا ينقلونه إلي الآخرين ، أو لأن أولئك الذين تلقوه بالفعل ومارسوه وطوروه قد أصبحوا يفضلون الآن أنواعاً أخرى من السلوك ، أو لأن الأجيال الجديدة التي قدم إليها هذا التراث قد وجدت بعض أنواع المعتقدات الموروثة أو الحديثة نسبياً أكثر تقبلاً لديها.

فاحترام عناصر الموروث الشعبي هي بمثابة احترام لإنجازات الماضي ، واتخاذ معتقداته المتوارثة بمثابة موجهات للسلوك ، أثبتت جدواها وانتشارها وشيوعها لدى غالبية المجتمعات

السابقة (الماضية) أو (القديمة) أكثر من ظهور ملامحها في المجتمعات الحديثة أو العصرية [٧]. ولذلك عندما يتعامل البشر مع التراث والموروث الشعبي يتعاملون معه بشيء من الاحترام والقداسة لما أثبتته من نجاح وجدوى وفاعلية مع من عاصروها سابقاً. فصار ماضيها مقدساً ، وحاضرها يجل له بالاحترام.

وهذا ما جعل موضوع هوية الموروث الشعبي من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الوقت الراهن نظراً لما تتعرض له كثير من المجتمعات والثقافات المحلية لعوامل التأثير الثقافي والتغيير والتبديل نتيجة لازدياد وسائل الاتصال ، لا سيما في ظل الثورة الإلكترونية والرقمية الحديثة ، وما نجم عنها من تدفق للمعلومات واندثار للفواصل الثقافية بين الشعوب والثقافات. ومن المؤكد أن جميع المؤتمرات واللقاءات العلمية والفكرية وورش العمل المختصة بما يمكن القول به " تسليع التراث " ، توصي بأن الملكية الفكرية للتراث الشفاهي ـ هو أحد أهم عناصر الثقافة الشعبية في مختلف المجتمعات وبخاصة التقليدية البسيطة ـ

ملكية جماعية بصرف النظر عن حجم الجماعة عائلية أم قبلية أم حتى جماعة مهنية ، ممن لديهم تراث شعبي متوارث له أصوله وقيمه وطقوسه. وذلك علي اعتبار أن الجزء الشفاهي من التراث ليس له مبدع أو مؤلف معروف ، فهو يعتبر " ملكاً " لكل الجماعة التي ظهر فيه أصل الموروث ، وقامت من جانبها بحفظه ونقله من جيل إلي آخر ، فساهمت في نشره وإذاعته والتعريف به خارج حدودها المكانية.

ونظراً لقدم العهد بذلك التراث واستحالة الاستدلال علي (صاحب) له وانتشاره علي نطاق واسع يتعدى حدود الجماعة أو المجتمع الذي ارتبط به في الأصل فقد يكون من الأقرب إلي الصواب اعتبار تلك الجماعة أو ذلك المجتمع مجرد (حارس) لذلك التراث وليس (مالكاً) له بالمعنى الدقيق الحرفي لكلمة (ملكية) التي تمنع الآخرين من حق الاستخدام أو التصرف أو الاستفادة منه. مع الاعتراف الأدبي بحق الجماعة الأولي أو الأولية في إبداع قدر معين محدد من ذلك الموروث الشعبي. أما الصورة الأوسع نطاقاً فهي استخدام ذلك الموروث كمصدر الهام لإنتاج إبداعات فنية وفكرية أو أدبية جديدة تستمد عناصرها الأساسية من الصور الأصلية [٨]. وهنا يكون حق الانتفاع شائعاً بين الجميع ومن ذلك الحق المشاع تتمثل قدرة الموروث الشعبي علي البقاء والاستمرار والصمود أمام تقلبات الأوضاع والظروف والتطوير والتأثير والتأثر ، منها ثورة تدفق المعلومات علي سبيل المثال. ولهذا يكون الاهتمام بالموروث الشعبي منصباً علي دراسة دينامية الموروث بكافة عناصره ، عمليات التوصيل والنقل والتعبير عنه بشتى الطرق ، وظائف الموروث الشعبي في تحقيق التنوع الثقافي والتكامل الإنساني بصورة أو أخرى.

فالموروث الشعبي وفقاً لهذا التوجه يكون هو مجمل العادات ، والتقاليد ، والقيم ، والآداب ، والفنون ، والحرف ، والمهارات وشتى المعارف الشعبية التي أبدعها وصاغها المجتمع عبر تجاربه الطويلة

، والتي يتداولها أفراده ويتعلمونها بطريقة عفوية ، ويلتزمون بها في سلوكهم وتعاملهم ، حيث أنها تمثل أنماطاً ثقافية مميزة تربط الفرد بالجماعة ، كما تصل الحاضر بالماضي [٩]. ومن هنا يشكل الموروث الشعبي هوية المجتمع وشخصيته الحضارية عن طريق مقومات أساسية للموروث الشعبي وهي :

- الجماعة
- والتداول
- والمحتوى الثقافي
- والأسلوب الفني
- والبعد التاريخي
- ومجهولية المؤلف أو المبدع

الموروث ذاكرة الشعب

اكتسب مفهوم الموروث الشعبي أهمية كبيرة من خلال التعريفات التي صاغها علماء التراث في ضوء ما تحمله التعريفات من خلفيات أكاديمية متعددة ومتباينة لهؤلاء العلماء ، إلا أن أغلب تلك التعريفات قد اشتملت نقاط التقاء أساسية منها :

- التركيز علي الجانب الشفاهي
- عنصر الموروث
- عنصر المتداول
- التركيز علي الآداب والفنون الشعبية والعادات والمعتقدات وإدخالها إلي مجال الموروث الشعبي أو الفولكلور.

وحاولت كل هذه المحاولات المبكرة أن تشير إلي الارتباط القائم بين التراث الثقافي الشعبي وبين الحياة في "الريف" أو بين حياة " الجماعات البسيطة ذات الثقافات الدنيا " . وحتى المحاولات التي ظهرت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر كانت تربط بين ظهور الفولكلور أو التراث الثقافي كمفهوم وبين ضرورة العودة إلي حياة الريف وما به من بساطة الماضي. ومن أهم التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة في مجال الدراسات التراثية أو الفولكلورية ، التغيير الذي طرأ علي مفهوم " الشعب " وعلي مفهوم " التراث " . فكلمة شعب Folk كانت ـــ وما تزال ـــ تحمل في طياتها مدلولات معينة كالارتباط بالقرية أو الريف ، البساطة ، البدائية ، كما كان من بين مدلولاتها أيضاً كبر المجموعة واتساع دائرة انتشارها سواء كانت مجموعة عرقية أم وطنية. وفي الآونة الأخيرة أصبح مفهوم كلمة شعب Folk أقرب في ترجمته لمفهوم " جماعة " . كما فطن الدارسون إلي أن "الجماعة" يمكن أن تكون داخل المدينة كما يمكن أن تكون مجموعة ريفية ، أو جماعات الزمالة في المصنع أو المدرسة أو المهن النوعية كالطب ، والهندسة ، وغيرها [١٠].

فالموروث الشعبي هو تواصل إنساني بين الإنسان والإنسان ، وبين الإنسان والجماعة التي ينتمي إليها ، وبين الجماعة والجماعة الأخرى التي تشترك معها في كثير من السمات والخصائص. وهذا التواصل يتم أساساً من خلال عملية الإبداع التي يقوم بها الإنسان معبراً به عن المجموعة المتجانسة التي يرتبط بها ، وعن سماتها الجمعية. كما أن هذا التواصل يتم أيضاً عن طريق المشاركة والمشابهة في مجموعة من أنماط السلوك الجمعية ، التي يحقق من خلالها الإنسان انتماءه إلي الجماعة وارتباطه بها. وهو ما لا يستطيع الحياة بشكل طبيعي دون الوفاء بها ، وعلي ذلك يمكننا القول أن التراث الثقافي في جوهره ظاهرة طبيعية ، مادية ، ومعنوية ، تنشأ من داخل الجماعة أيضاً في جانب هام من جوانب ممارستها الحياتية [١١]. فالموروث الشعبي هو مجموعة العناصر الثقافية المادية والروحية لشعب من الشعوب ، تكونت علي مدي الزمن ، وعبر أجيال متلاحقة ، كل جيل ينقلها إلي الجيل اللاحق عبر عمليات التنشئة الاجتماعية والثقافية. ويعرف العلماء التراث الشعبي بأنه عبارة عن " المعتقدات والعادات الاجتماعية الشائعة [١٢] فيدل الموروث بصفة عامة علي موضوعات الدراسة في الفولكلور أوفي دراسة التراث الشعبي أو دراسة الأدب الشعبي ، مع التأكيد علي ضرورة الوحدة بين كل هذه الموضوعات التي تضم جميع جوانب الثقافة الروحية ذات الطابع الشفاهي الذي ينتقل من جيل إلي آخر.

ويدل الموروث الشعبي بهذا المفهوم علي أنه ظاهرة اجتماعية قادرة علي تقديم تجارب وخبرات الأجيال السابقة في تعاملها مع مواقف الحياة اليومية ، كما أنه قادر علي تحريك كل أفعالنا الحاضرة وتزويدنا بالحلول الجاهزة لمواجهة ما يمكن أن يعترينا من مشكلات أو أزمات. فالموروث الثقافي الشعبي مجال رحب يضم العديد من العناصر الثقافي المتنوعة ، التي إبتكرها الوجدان الشعبي ، وصاغتها ضمائر الجماعة وأبتدعتها ، فصارت ذاكرة الجماعة أو الشعب ، فهو يتخلل جميع المظاهر السلوكية ، ويتداخل مع جميع الأفعال الاجتماعية بقدر معين ، وعلي هذا الأساس اضطلع كل من علم الفولكلور والأنثروبولوجيا الثقافية بدراسة هذا الموروث دراسة منهجية ونظرية للتعرف علي عناصره ومجالاته ، وتحديد أفضل المناهج لجمعه وتدوينه ودراسته ، ومناقشة الاتجاهات النظرية لتفسيره وشرحه ، تمهيداً للوصول إلي القوانين الاجتماعية والثقافية التي تحكمه.

الموروث الشعبي : حالة عربية / خليجية

اتفق العلماء علي أن الموروث الثقافي الشعبي هو كل ما يصدر عن الجماعة من فن ، ومهارات حرفية ، وعادات ، وأعراف اجتماعية ، وأدوات ومعتقدات شعبية ، وطب شعبي ، وطهي شعبي ، وموسيقى شعبية ، ورقص ، وألعاب ، وإيماءات ، وإشارات غير لفظية ، أو لفظية في تقديم الطعام ، وفي الدخول والخروج علي الجماعة ، وفي الاستضافة .... الخ. وأما الملفوظ منها فهو يتمثل في لهجات الشعوب غير المكتوبة ، وجميع الصور اللفظية للأدب الشعبي التي يسميها بعض

الأنثروبولوجيين بالفن الشعبي الشفاهي ، والذي يدخل في نطاقه صور عديدة مثل القصص الشعبي والسير الشعبية ، والأساطير ، والأمثال ، والأغاني الشعبية ، والأحاجي وغيرها.

وتشكل موضوعات الموروث الشعبي وحدة متآلفة متداخلة معاً في آن واحد ، إذ أن كل هذه الموضوعات متفاعلة فيما بينها بحيث يصعب الفصل بينها في عالم الواقع ، فالعادات الاجتماعية تعكس معتقدات تخص الشعب لممارسة عادة معينة عنده ، وهذا علاوة علي تداخل العناصر المادية مع العناصر الروحية معاً وتفاعل كل منها بالأخرى. ونحن لسنا هنا بصدد تسجيل وعرض شامل لكل جوانب الموروث الشعبي لمجتمع الإمارات العربية المتحدة ، وإنما نشير فقط إلي بعض الجوانب أو النماذج الثقافية التي لها صفة الذيوع والانتشار ، والتي ما زالت يقوم بدور وظيفي حي في الحياة الاجتماعية والثقافية علي المستوي المحلي ، ومنها ما يلي :

أ ـ نماذج من الموروث الشعبي اللامادي (المعنوي) :

الفنون القولية والحركية وتضم في موروثها فنون الشعر النبطي ، والأغاني الشعبية ، والحكايات الشعبية ، و الأمثال ، والرقصات الشعبية ، وسباقات الهجن ، والإيقاعات ، وغيرها.

وسنكتفي في هذا الجزء بعرض أمثلة لبعض الأغاني والرقصات الشعبية في مجتمع الإمارات يشقيها ، الأغاني والرقصات الشعبية العربية الأصيلة ، والأغاني والرقصات الشعبية الوافدة ، حيث تضم الأولي : فنون " العيالة " و " الأهل " أو " الأهلة " و " المالد " فن الصوت أو " السمرة " أو " السامري " أي من السمر ، وهو عادة إما غناء فردياً أو جماعياً تصاحب أدائه أحياناً بعض الآلات الموسيقية مثل العود ، أو آلات الإيقاع مثل الطبلة ، ثم أغاني البدو " الرزيف " وهي أغاني رجالية ونسائية. أما المجموعة الثانية فتضم الأغاني والرقصات الشعبية الوافدة التي تأثرت بها المنطقة الخليجية نتيجة للعديد من الهجرات البشرية سواء من المنطقة الآسيوية الإيرانية أم من المنطقة الأفريقية ، ومن تلك الفنون الوافدة : فن " الدان " أو الميدان ، فن " الهابان " ، فن " الليوا " ، فن " النوبان"

وغيرها من الفنون التراثية الشعبية.

وفي ما يلي نتناول بعض من هذه الأمثلة بشيء من التفصيل :

١- الأغاني والرقصات الشعبية العربية الأصلية:

- **فن العيالة:**

يحتل الرقص الشعبي حيزاً لا يستهان به في وجدان الشعوب، ويندر أن تجد شعباً لا يختص بنوع من الحركات والأغاني المتناغمة التي أتفق على تسميتها بالرقص، رغم أنها تحمل دلالات

وأبعاداً تخرج عن حدود المعنى المعروف لهذه الكلمة، إلى ما هو أعم وأشمل بالنسبة لمجتمع الإمارات العربية المتحدة يعتبر فن العيالة هو مجمل هذه الحركات والإشارات والإيقاعات التي تعبر عن الأحاسيس الوجدانية لشعب المنطقة والتي صاغها منذ ومن بعيد بقالب خاص وترجمها في حركات وإشارات تحمل كل واحدة منها أكثر من معنى، وتتلون باختلاف المناسبات التي تؤدى فيها[١٣] .

والبحث عن الجذور العربية الأصلية لفن "العيالة" يقودنا إلى منطقة "نجد" بالجزيرة العربية منذ مئات السنين حين اتخذت الحروب بين القبائل تصبغ الحياة العامة في المنطقة وحيث وجدت "العيالة" هناك بمثابة النفير العام الذي يأمر القائد أو الشيخ بإطلاقه لجمع أفراد القبيلة على كلمة الحروب فيصدر الشيخ أمرة إلى " الأبوة" الذي يجمع على الفور " عيالة" ويأخذون بالرقص والغناء مع قرع الطبول، وهو بمثابة الإعلان لتجميع الناس، وتحميسهم ودعوتهم لإجابة أوامر الشيخ، ومع مرور الزمن أصبحت "العيالة" نفيراً عاماً لمناسبات أخرى غير الحرب كالمناسبات الاجتماعية في الختان الأفراح أو في المناسبات القومية ...وغيرها.

وهكذا أصبح هذا الفن التراثي الغربي الأصيل يحتل مكانه الصدارة بين كل فنون منطقة الخليج وسائر الجزيرة العربية، وإن كان هذا الفن يعرف في الإمارات الغربية المتحدة بفن " العيالة" فهو يعرف في بقية دول الخليج العربي بفن "العرضة" حيث يقوم راكبوا الخيول والجمال أثناء فن " العرضة" باستعراض قوتهم ملوحين ببنادقهم وسيوفهم بين الصفوف، كما عرفت المنطقة نوعاً آخر من "العيالة" أو " العرضة " عرف باسم "العيالة البحرية" ذلك على أيام الغوص وصيد اللؤلؤ وصيد السمك، والنشاط التجاري البحري، وهو فن من فنون " النهمة" أي الأغاني والرقصات الشعبية المرتبطة بالبحر، وهو يعد انعكاساً لأثار البحر على الفنون الشعبية في منطقة الخليج. ويؤدي العاملون على السفينة فن " العيالة البحرية" يقودهم " النهام" وهو المنشد الشعبي، الذي يعلق في رقبته طلبة متوسطة الحجم أسطوانية الشكل ذات وجهين، يدق عليها ليعطي الإيقاع المناسب، ويتخللها حركات تعبيرية تمثل تمايل السفينة فوق الأمواج وإلقاء الصيادين لشباك الصيد، كما تمثل حركات الغواصين أثناء خروج الغواص من قاع الخليج، كما تقدم رقصة العرضة البحرية تصويراً وتمثيلاً حياً لحركات البحارة على سفنهم من حمل للصواري، وأشرعة السفن أثناء هبوب الرياح وتمايل السفينة، وحركات التجديف أثناء سكون الرياح أو الاقتراب من الشاطئ أو الرسو .

وعلى الرغم من التغيرات السريعة التي حدثت بالمنطقة الخليجية وما صاحبها من نتائج متوالية، إلا أن فن " العيالة" مازال يؤدي في كل المناسبات الاجتماعية أو القومية، فهي القاسم المشترك في كل مناسبة، والدليل على ذلك أن المسؤلين في الدولة يحرصون على إبراز هذا الفن الشعبي الأصيل وتقديمه أمام رؤساء الدول وكبار الزوار الذين يزورون البلاد باعتبارها الفن القومي للمجتمع .

أما عن فن " العيالة" في المناسبات الاجتماعية فمن الممكن في الأعراس مثلاً – إذا لم تسمح الظروف المادية لأهل العرس – أن عن أداء الفنون أو المشاركات الشعبية الأخرى أو بعضها إلا " العيالة " فلا غنى عنها أبداً في أي عرس، لأنها المعبر الصادق عن وجدان الجماعة ومنطلق إبداعها وقد صارت " العيالة" إشارة ورمزاً لكل احتفالات العرس بالإمارات.[١٤] ويؤدي فن "العيالة" عند الحضر وعند البدو على حد سواء مع اختلاف قليل في طريقة الأداء. وعموما فهو في مجتمع الإمارات يعد من فنون التراث الثقافي الشفاهي وغير المسجل، والذي نطلق عليه بالتراث الشفاهي وهي فنون ذات عناصر ومضامين ثقافية عديدة، كما يتضمن أغراضاً ونزعات نفسية متباينة ومتنوعة لأنها سجل حافل وتعبير صادق عن كل ما يتعلق بالجماعة ونشاطها وتفاعلها وتأثرها ببيئاتها.

- **أغاني ورقصات البدو (الرزيف):**

يعد فن " الرزيف" من أهم وأبرز الفنون العربية الأصلية في المنطقة الخليجية، وبصفة خاصة في بادية الإمارات العربية، وفن "الزريف" في عمومة هو أحد ألوان وأوزان الشعر العامي (البدوي) حيث تتضمن تلك الأوزان على : الردح، الونات[١٥] الأهلة ، الطارح، المراكيب، الحداء، أو التغريد [١٦] إلا أن الرزيف هو أكثر هذه الفنون انتشاراً وأداء في بيئة البادية حتى سميت كل هذه الألوان " بالرزيف" ويعد الرزيف من حيث الأهمية موازياً لفن العيالة مع اختلاف بسيط يتصل باختلاف حياة البدو وفنهم –الرزيف– عن حياه الحضر وفنهم – العياله. وهنا تعتبر البيئة هي المسئولة عن عادات وتقاليد وأنشطة الناس وإيقاعاتهم التي أصبحت ذات مضامين وتعبيرات ثقافية محلية.

ولا تخلو المناسبات الاجتماعية للبدو من فن الرزيف وأدائه كما يؤدي عند استقبال الحكام الأمراء والشيوخ ترحيباً وتكريماً لقدومهم والرزيف فن خاص بالرجال يخلو أداؤه من أي عنصر، كما يخلو فن الرزيف من الطبول، ويكتفي أثناء أدائه بالإيقاعات اليدوية الملازمة للغناء وأصوات المغنين وحركاتهم، وللرزيف مفهوم آخر تعرف به عند البدو، وهو فن الحربية .

أما عن أدائها فيؤديها عادة صفان من الرجال لا يقل عدد كل صف منهما عن خمسة رجال، وقد يصل عددهم إلى أكثر من عشرة، ويقف الصفان متقابلين بعد أن يرتدي كل واحد من المشاركين أزيائه الشعبية الوطنية لافاً حول وسطه حزاماً له جيوب كثيره محشوة برصاص البنادق وأحياناً يعلق بالحزام جراب خاص لوضع الخنجر بداخلة، وهي مظاهر وسمات للفتوه والفروسية العربية الأصيلة. كما يمسك كل واحد من المشاركين عصا من الخيرزان في يده اليمنى للتلويح بها تلويحاً جماعياً أثناء الرقص المتمايل يميناً ويساراً، بينما يطلق بعض الحضور والمدعوون طلقات نارية متتالية ومن أهم النزعات والمضامين الثقافية التي يعبر عنها فن الرزيف – الحربية– في البادية التفاخر بالقوة، وخصوصاً قوة الجماعة وأصالتها وقدرتها على تحقيق الانتصارات، فضلاً عن التعبيرات بالفتوة، والشجاعة ، والإقدام، كما يعتبر فن الرزيف تعبيراً بدوياً خاصاً عن مناسبات

الزواج من خلال الشعر والأغاني الشعبية المصاحبة لأدائه.

٢- الأغاني والرقصات الشعبية الوافدة: وتتضمن ما يلي

فن الدان والميدان:

وهو فن غربي قديم لكنه غير شائع الأداء في جميع الإمارات، وهو ليس فناً محلياً، وإنما عرف في منطقة "الباطنية" بسلطنة عمان، وهذا الفن لا يمارس إلا في أحيان قليلة ويؤديه بعض الوافدين من إقليم الباطنية الذين أقاموا في دولة الإمارات، وهو فن جماعي يجمع بين الغناء والرقص في آن واحد، ويشترك في أدائه الرجال والنساء معاً.

- **فن الهابـان:**

وهو فن فارسي الاصل عرفته المنطقة عن طريق القبائل ذات الاصول العربية والتي كانت تقطن الساحل الشرقي للخليج العربي، وحيث تتميز تلك المنطقة في الساحل الإيراني للخليج بطابعها العربي في لهجاتها وأزيائها وملامحها وفنونها وعاداتها وتقاليدها، وحتى في تكوينها العرقي للسكان المقيمين. وعندما رحلت تلك الجماعات- أو رحل بعضها- إلى الساحل الغربي للخليج مارست فنونها ومأثوراتها الشعبية ومن بينها فن الهابان.

ولفن الهابان أسماء عديدة منها "ساحب" "وخيالي" إلا أن اسم "الهابان" هو أشهرها جميعا وتعود هذه التسمية إلى الآلة الموسيقية المستخدمة في أداء هذا الفن وهي "الفريه" أو كما تنطق باللهجة الشعبية المحلية "الجرية" فالهابان معناها بالفارسية الجرية، وهو فن شائع ومستخدم في غالبية الدول العربية وحوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أوروبا. وقد أصبح له فرق شعبية محترمة تضم الرجال والنساء معا في غناء ورقص وبمصاحبة العديد من الآلات الموسيقية الأخرى.

- **فن الليـوا:**

وهو فن إفريقي بكل ملامحه وأدائه وإيقاعاته، جاء إلى المنطقة مع بعض الجماعات السلالية الأفريقية التي وفدت إلى المنطقة من الساحل الإفريقي الشرقي والتي كانت تعمل على السفن التجارية وسفن الغوص وصيد اللؤلؤ في قاع الخليج العربي، ولكنها حرصت على التمسك بإبداعاتها وفنونها الأصلية وظلت تمارسها حتى أضحت تلك الفنون فيما بعد من الفنون الشائعة والمتداولة بين أبناء الخليج.

ويتميز فن الليوا في أدائه بمصاحبة "الطبلة" ذات الحجم الكبير والتي هي على شكل البرميل ومثبته على ثلاث قوائم، وهي أنماط الطبول الشائعة في أفريقيا حتى الآن، هذا بالإضافة إلى اله المزمار ذات الصوت المميز أثناء الأداء. ويشار إلى هذا الفن بأنه من بقايا السفن المحطمة" دلالة على ارتباطه بالعناصر السوداء التي استوطنت منطقة الخليج تاركة وطنها الأصلي أفريقيا.

ويؤدي هذا الفن بعنصر الرجال فقط مع مشاركة بعض الغلمان أحيانا بالرقص وهو فن جماعي غنائي راقص. ورغم الشيوع والانتشار له في منطقة الخليج إلا أن سكان المنطقة الأصليين من العرب ينفرون من هذا الفن وينظرون إليه على انه من الفنون غير المستحبة، ويعامل كفن من الدرجة الثانية.

- **فن النوبان:**

وهو فن أفريقي وافد إلى منطقة الخليج بمصاحبة بعض الجماعات الأفريقية التي تنتمي في الأصل إلى إقليم "النوبة" والتي منها جاء اسم فن "النوبان" كما هو معروف بمنطقة الإمارات، بينما يعرف النوبان في الكويت مثلاً بفن "الطنبوره" وهو فن يجمع بين الغناء والرقص الجماعيين ويشارك في أدائه العنصر النسائي إلى جانب الرجال بمصاحبة مجموعة من العازفين للآلات الموسيقية .

وقد وجد هذا الفن "النوبان" - أكثر من غيره من الفنون الوافدة — محاربة شديدة من جانب أهل المنطقة الأصليين نظراً لقيام هذا الفن- إلى جانب وظيفته الترفيهية بالوظيفة التي تؤديها حفلات "الزار" المعروفة في المنطقة "بالزيران" والتي كانت يعتقد بأنها تخلص "الأبدان" من لمسات الجان والأرواح الشريرة، وبعض الأمراض النفسية المستعصية وغيرها. ولكن بعد انتشار الوعي الاجتماعي والثقافي والصحي أصبح هذا الفن من الفنون المحاربة من جانب سكان المنطقة لاسيما وانه يتعارض مع القيم الإسلامية الأصلية.

٣- الخصائص الثقافية للأغاني والرقصات الشعبية:

تعتبر الأغاني والرقصات الشعبية والفلكلورية واحدة من أهم مظاهر الإبداع الشعبي في المجتمع، حيث يعبر أفراد المجتمع عن طريقها عن جميع مشاعرهم وأحاسيسهم وآلامهم وترجع أهمية الأغاني الشعبية إلى ارتباطها بمراحل العمر المختلفة للإنسان فهناك أغاني الأطفال والشباب، وأغاني الرجال والنساء فضلاً عن أغاني العمل (كأغاني البناء والصيد والغوص والحصاد وغيرها من ألوان النشاط الإنساني) ، والأغاني الدينية (كالإنشاد الديني والمدائح النبوية) وأغاني المناسبات الاجتماعية (في الخطبة والزواج وفي ختان الأطفال وغيرها).

ويشار إلى الأغنية الشعبية عادة بأنها قصيدة ملحنه، مجهولة النشأة ظهرت بين أناس أميين في الأزمان الماضية وما لبث أن جرت في الاستعمال لفترة طويلة وعبر المؤلف ويرجع السبب في ذلك إلى الاهتمام بالنص ومدى ما يحققه من تلبية لاحتياجات الجماعة، ولائمته لروحها وتوجهاتها خلال كل فترة من فترات حياتها لذا فإن الجهل بالمؤلف هو الذي أضفى على هذا النص صفة الشعبية.

لا يشترط في الأغاني الشعبية جودة أصوات مؤديها بل يشترط فيهم فقط قوة الذاكرة من حيث حفظ النص وألحانه لان الأغنية تنتقل بالرواية الشفهية وليست المدونة وهذا ما ينطبق على عدد كبير من مرددي الأغاني الشعبية في الخليج .

ب- نماذج من الموروث الشعبي المادي:

- **القهوة العربية كمركب ثقافي:**

إلى جانب الأشكال والنماذج المختلفة للموروث الشعبي الفكري في مجتمع الإمارات العربية المتحدة والذي يحوي عديدا من الفنون القوليه والإيقاعية الحركية، توجد أيضا جوانب أخرى للتراث الثقافي المادي، ولها ارتباط خاص بمجتمع الإمارات العربية المتحدة، وهي على سبيل المثال لا الحصر زراعة النخيل[١٧] الغوص على اللؤلؤ صيد السمك، الصيد بالصقور، الصناعات والحرف الخشبية كالمراكب، والحرف المعدنية كصياغة الذهب والفضة، وحرف الغزل ونسيج الخيام وطرق زخرفتها، وإعداد وشرب القهوة العربية...الخ.

أما عن القهوة العربية كعنصر ثقافي مادي فيعتبر إعدادها وشربها من أهم جوانب التراث المادي للمجتمع لأنها شكل ثقافي واسع الانتشار بين جميع الفئات والطبقات، وهي على الرغم من انه مشروب عالمي إلا أنها في الإمارات والدول الخليجية العربية لها مدلول ثقافي خاص. فهي اعم وأشمل من العنصر الثقافي المحدود، فالقهوة العربية قد تكون تعبيرا عن جوانب الكرم والضيافة، كما أنها انعكاس للمكانة الاجتماعية والاقتصادية لمقدمها، كما تحمل في تقديمها جانب الاحترام والتقدير لشاربها (الضيف)،وهي تقوم بدور وظيفي عام في مجالس العرب حيث أن شربها بعد جلسات النقاش والعتاب في حالات الخصام دليل على صفاء النفوس بينهم، وان مغادرة المجلس وعدم شربها دليل على الضغائن، وعدم صفاء النفوس، ومن هنا لعبت القهوة العربية كمركب ثقافي دورها الكبير في وظيفة الثقافة داخل المجتمع.

كما أن القهوة تحتاج في إعدادها للشرب مهارة فائقة من جانب صانعها فضلا عن تطلبها الأدوات خاصة تساعد على إنضاج البن بالدرجة المناسبة لإعداد القهوة، كما تحتاج الى مهارة من ساقيها أو مقدمها للضيوف بحيث يكون على دراية ومقدرة فائقة في تلبية رغبات الحاضرين في المجلس وخصوصا إذا كانت القهوة تقدم في مجلس عام .

- **الغوص على اللؤلؤ:-**

لعب الغوص دورا هاما في تكوين الأنماط السلوكية لمجتمع الخليج فطبعها بطابعة المتسم بحياة البحر بما فيها من روح المخاطرة والجرأة والشجاعة وصبغها بصبغته المتميزة بروح البساطة والعفوية واللا تكليف في العلاقات الإنسانية التي اتسمت بالتعاون والتآلف والتآزر في مجتمع الغوص سواء على ظهر السفينة أم على البر[١٨] .

وقد عرف الإنسان في سواحل الإمارات ومنطقة الخليج الغوص على اللؤلؤ منذ مئات السنين، وهي مهنه شاقة لم يتجه أهل المنطقة إليها والى ممارستها إلا بعد أن ضاقت بهم سبل العيش على البر فاتجهوا إلى البحر ينهلوا من كنوزه وخيراته حتى يتجنبوا شر الحاجة والفاقة.

وقد عمل في مهنة الغوص أكثر أهل الساحل، كما عمل بها بعض البدو في مواسم الغوص، ويقسم هؤلاء إلى قسمين:

١- المباشرون باستخراجه من قاع البحر وهم (الغواصون).

٢- المتاجرون باللؤلؤ وهم الطواويش (جمع طواش) وهم الذين كانوا يجمعون اللؤلؤ من (الغواويص) وهؤلاء أنفسهم قسموا إلى قسمين، فمنهم من يجمع اللؤلؤ من (الغواويص) ويبيعه في البحر وهم صغار الطواويش ومنهم من يشتري منهم ومن غيرهم ثم يسافرون ليعرضه ويبيعه في أسواق البحرين، أو الهند (بومباي) وهؤلاء هم كبار الطواويش [١٩].

وقد كانت صناعة صيد اللؤلؤ عملية منتظمة ومرتبة، حيث كان المشتغلون بها ينقسمون في سفينة الغوص إلى ما يلي:-

١- النوخذة: وهو رئيس السفينة والمسئول عن كل من بها وقد يكون هو نفسه صاحب السفينة أو مستأجر لها.

٢- الغواصون أو الغاصة: وعليهم يقع العبء الأكبر من عملية الغوص حيث يقومون بجمع المحار الذي بداخلة حبات اللؤلؤ من قاع البحر وهم أكثر الناس تعرضاً للخطر تحت الماء.

٣- السيوب: ومفردها سيب وهم الذين يجرون الحبال ويرفعون الغواصين قاع البحر .

٤- الرضيف: وهو يساعد السيب في جر الحبال

٥- النهام: وهو الذي يتولي الغناء على ظهر السفينة حيث تجدد أغاني النهار من هم على ظهر السفينة.

٦- التياب: وهم الأولاد الصغار الذين يقومون بخدمة البحارة وفتح المحار وإخراج اللؤلؤ منه .

٧- الميلاليس : وهم يقومون بفتح المحار ويتراوح عددهم بحسب حاجة السفينة وعدد من عليها من الغواصين .

٨- المطوع : وهو الذي يقوم بعلاج من هم على ظهر السفينة، ويؤمهم للصلاة ويعلمهم قراءة القرآن الكريم.

أما عن مواسم الغوص ومراحله، فيبدأ موسم الغوص في الصيف من شهر مايو وحتى شهر سبتمبر حيث يكون البحر دافئاً ومهيأ للغوص وينقسم موسم الغوص إلى مراحل ثلاث هي :-

- **المرحلة الأولى** : وتستمر حوالي شهر ونصف وهي تبدأ من أول شهر مايو حتى منتصف شهر يونيو وتسمى الصيف.

- **المرحلة الثانية**: وهي قرابة شهرين تبدأ من منتصف شهر يونيو حتى منتصف شهر أغسطس وتسمى الغوص.
- **المرحلة الثالثة**: وهي قرابة شهر وتبدأ من منتصف شهر أغسطس حتى أوائل شهر سبتمبر وتسمى (الردة).

أما عن الغوص في فصل الشتاء فيتم إذا كان الجو به بعض الدفء ويمارس الغوص شتاء قرب السواحل، وعلى نطاق ضيق وتسمى (القحة) والسفن المستعملة بها صغيرة الحجم وتسمى الشاحوف أو البجارة.

وعن الأدوات المستخدمة في الغوص فهي:

١- الديين : وهو عبارة عن كيس من شباك الغزل وفي أعلى فتحته طوق مستدير من الخشب ومثبت فيه حبل يضعه الغواص في رقبته ويسمى(علقة) وفي هذا الديين توضع أصاف ومحار اللؤلؤ .
٢- الفطام : وهو عبارة عن ملزمة شبيهة بمشبك الغسيل ويصنع من قشر السلحفاة ويضع على الأنف حتى لا يتسرب الماء إلى داخل أنف الغواص.
٣- الحصاة : وهي تقل من الرصاص بوزن مقداره خمسة كيلو جرامات تقريباً ومنها عروة من حبل تربط بأصبع قدم الغواص وذلك لسرعة نزوله إلى قاع البحر.
٤- الخبط: وهو لباس للأصابع مصنوعة من الجلد وعددها أثنا عشر ويوضع في وعاء من قشر جوز الهند به مادة الجفت وهي أشبه بنشارة الخشب للمحافظة عليها من التلف.
٥- الجرط :وهو ثمر شجر الجرط المعروف ويستعمل الغواص مائه لتجفيف جسمه بعد الغوص خوفا من تشقق الجلد بسبب الماء المالح .
٦- اللبس : يرتدي الغواص لباسا كاملاً يستر جميع بدنه عدا العينين فقط وذلك لحمايه الجسم من (الدول) والطفيليات السامة والحيوانات البحرية الهلامية .
٧- الشمشول: وهو نصف سروال مصنوع من القماش يلبسه الغواص ولا شك أن صناعة اللؤلؤ في مجتمع الإمارات كانت من المهن أو الأحرف التي انتعشت على أساسها تجارياً واقتصاديا مدينتي دبي وأبوظبي بوجه خاص في الإمارات إلى أن جاءت مرحلة انقراض حرفة الغوص نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي حدثت بالمنطقة من ناحية، ونتيجة للركود الاقتصادي العالمي في الثلاثينات، وظهور اللؤلؤ الصناعي الياباني والتغير في الأذواق العامة نحو استعمال الحلي من ناحية أخرى .

الصيد بالصقور:

لاشك أن رياضة الصيد "القنص" بالصقور من أهم الرياضات العربية التي مارسها الأجداد

منذ مئات السنين، وتوارثها الأبناء عنهم، وخاصة في منطقة الجزيرة العربية وهذه الرياضة كتراث ثقافي يعتز بها أهل المنطقة. ويعتبرونها رياضة هامة ووسيلة من الوسائل التي تعلم الصبر والجلد والقوة، كما أنها تعتبر لونا من ألوان الدهاء للتغلب على الخصم بالذكاء والقوة، وكيف أن هذه الرياضة تظهر أبن البادية بما وهب الله من فطرة ومقدرة على تأنيس هذا الطير الجارح، وأن يميل في تأنيسة وتأديبه ما يمكنه من أن يأمره فيطيعه، وينايديه فيحضر مسرعاً إليه، وكيف انه عند ما يطلقه وراء الطريدة وبعد أن يلحق بها يمسكها صيدا لذيذا له ولمدربه [٢٠].

وقد برع أهل الإمارات العربية المتحدة وخاصة أهل أبوظبي منذ زمن بعيد في معرفة حسن أداب وتدريب وترويض الصقر ومعاملته، فتوارثوها جيلاً بعد جيل، وأصبحت لهم وسائلهم الخاصة في التدريب والتي جعلتهم يتصدرون عن غيرهم في الاهتمام بهذه الرياضة العربية الأصلية. لدرجة أن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت في عام ١٩٧٦م بتنظيم عقد اول مؤتمر دولي من نوعه عن " الصداقة الدولية للبيزة" والبيزة هي كلمة فارسية الأصل مشتقة من الباز أو البازيار ومعناها الصقار أو الصيد بالقصور وقد قدمت خلال هذا المؤتمر العديد من الأبحاث والدراسات من جانب الوفود التي مثلت عديدا من بلدان العالم المهتمة برياضة الصيد بالصقور وآدابها، وكل ما يهم الصقر والاعتناء به.

أما عن أنواع الصقور التي يعرفها سكان الإمارات العربية المتحدة فهي عديدة ومتنوعة وان كانت خبرتهم تجعلهم يفضلون نوعين رئيسين أثناء ممارسة الصيد وهما:

١- الصقر الحر : وهو على ثلاثة أنواع الحر الكامل، والقرموشه والوكرى الحرار، وعموما يعتبر هذا النوع من الصقور من أفرس الطيور وأكثرها صبرا على الجوع .

٢- الشاهين: وهو من جنس الصقر الذي يفضل العيش على الشواطئ ويتغذى على طيور الماء، وهو من أسرع الصقور أثناء الصيد لذا فهو مفضل دون غيرة ومن أهم أنواعه : الشاهين الكامل، الشاهين الوكرى، الشاهين الخميس، الشاهين التبع [٢١] .

وعن الأدوات التي تستخدم أثناء تدريب الصقر على القنص فهي:

١- المخلاه : وهي كيس من القماش الأبيض مصنوعة من القطن وله حمالة من نفس نوع القماش ، ويحتفظ الصقار بداخلها بالحمام الحي، واللحم الطري وخيط طويل وسكين نصله حاد وقاطع كي يذبح به صيده ذبحاً حلالاً، بالاضافة إلى احتفاظه بكل أدواته الشخصية بداخلة .

٢- البرقع: وهو عبارة عن نظارة صغيرة بحجم وجه الطير له فتحة صغيرة في منتصفة يخرج منها منقار الصقر، والبرقع من الجلد اللين الملون ويزخرفه الصانع من الخارج بأشكال جميلة.

٣- المنقلة : " المنجلة" وهي الدرع الواقي للصقار من مخالب الصقر، وبها يحمل طيرة على يده طوال الوقت، وهي عبارة عن قطعة من القماش السميك محشو من الداخل بالخيش أو القماش الطري المكسو من الخارج بالمخمل والفتحتين مكسوتان بالجلد الطري أو البلاستيك الرقيق والمنجلة في مجمل صنعها سميكة وقويه تحمي يد الصقار، كما إنها لينة لا تؤذي مخالب الطير.

٤- السبوق: عبارة عن خيط سميك ملون وأحياناً يصنع من البلاستيك الطري والقوي، والسبوق طولها حوالي ثلاثين سنتيمتراً، وهي قطعتين متساويتين في الطول ومن أحدى طرفيها تربط أرجل الطير والطرف الآخر يثبت في المرسل الذي يكون مربوطاً في الوكر أو في المنجلة .

٥- المرسل : وهو الجزء الثاني المكمل لأحكام القبض على الطير من الوثوب أو الهرب، وهي من خيط سميك أيضاً وطوله نحو ١٢٠سنتيمتراً ، وهذا الخيط من ثلاثة أجزاء يفصل بينهما مشبك من الحديد بمنتصفة صامولة قلاوز من الحديد تدور في كل اتجاه ومركزها ثابت، وفائدة هذه الصامولة التي تربط بين وصلتي المرسل تسمح للصقر أن يتحرك في أي اتجاه وينزل من وكرة أو يد حاملة دون أن يصاب بأذى في أرجله.

٦- الوكر: وهو مجثم الصقر الذي يربطه " صقاره " فيه للراحة أو النوم وهو عبارة عن وتد من الحديد مكسو في منتصفة بالخشب المزخرف وقمة الوكر اسطوانية الشكل محشوة من الداخل بالقش الطري ومكسوة من الخارج بالمخمل أو الجلد الطري وذلك حتى يستطيع الصقر أن يقف عليها مدة طويلة دون أن يشعر بالتعب أو الضيق.

ولم تكتف خبرة أهل المنطقة عند حد التدريب واستخدام الصقر في القنص فقط بل تعدتها إلى حيث معرفتهم بالأمراض التي تصيب الصقر وكيفية علاجها بكل دقة وعلى العموم فان رياضة الصيد بالصقور إلى جانب متعتها التي لا حد لها عند أهل المنطقة، وبما إنها تراث ثقافي حي ومتجدد من خلال الحفاظ علية، فأنها أيضا تعد مصدر الهام وإبداع لملكتي الشعر والفكر عموماً .

ثالثاً أهمية دراسة الموروث الشعبي و الحفاظ علي الهوية الوطنية :

١- ترجع أهمية دراسة الموروث الشعبي لكونه المجال الرحب الذي يضم العديد من العناصر الثقافية المتنوعة، التي ابتكرها الوجدان الشعبي وصاغتها وابتدعتها ضمائر الجماعة، ولذلك فهو يتخلل جميع المظاهر السلوكية ويتداخل في جميع الأفعال الاجتماعية بقدر معين ويحفظ له هويته .

٢- تكمن أهمية دراسة الموروث الشعبي في كون التراث ظاهرة اجتماعية ينطبق عليه ما ينطبق عليها، وهو يحرك كل أفعالنا ويقدم لنا خلاصة تجارب وخبرات الأجيال السابقة في التعامل مع مواقف الحياة اليومية، ويمدنا بالحلول الجاهزة لمواجهة ما يعترينا

من مشكلات أو أزمات، وأنه خلاصة أراء واتجاهات خبرها السلف وتمثلها الخلف ، فصارت متصلاً ثقافياً وحضارياً يحفظ للجماعة والأمة هويتها وذاتيتها ويمثل خطاً دفاعياً وحامياً أصيلاً لها عبر العصور.

٣- يتميز الموروث الشعبي بأنه تاريخي الطابع فهو ماضينا، وحاضرنا الذي نتحدى به، ومستقبلنا الذي هو مسئوليتنا جميعاً، ففي صفحات الماضي نجد التراث الحي الذي يوجه سلوكنا وأفعالنا، وفي ثنايا الحاضر نوازن بين الماضي والواقع الحالي، وهذا يسلم بنا في النهاية إلي تحديد صورة المستقبل بكل ملامحها وأبعادها. لذلك فالتراث هو مرآه تنعكس عليها كل الأحداث والظروف التاريخية التي عاشها المجتمع .

٤- يعتبر الموروث الشعبي في درجات خصوصيته من أهم الجوانب الرئيسية التي تتحد معها الهوية الوطنية و الشخصية القومية وبنيتها الأساسية لذلك فإذا كان لنا أن نفهم الشخصية القومية، فلابد من دراسة التراث الثقافي الشعبي الذي هو باعث على الوعي بالهوية والارتباط بالمجتمع المحلي

٥- مما يدعو إلى الاطمئنان حول تجديد التراث والحفاظ علية تلك الجهود الرسمية التي يقوم بها مجتمع الإمارات للحفاظ على ألوانه الثقافية وفنونه وممارساته الشعبية عن طريق نشاط لجنة التراث ونشاط جمعيات حفظ التراث، وجمعيات الفنون الشعبية، وتشجيع قيام الفرق الشعبية المعنية بالتراث الأصيل، فضلاً عن تنظيم العديد من المهرجانات الشعبية بصور منتظمة لأحياء التراث الثقافي الأصيل ، وهو ما نأمله ونأمل القيام به لدي كافة الشعوب العربية بل والإنسانية من أجل الحفاظ علي موروثاتها الثقافية.

الهوامش والمصادر :

١- للمزيد أنظر في ذلك :

ـ شارلوت سيمور سميث ، موسوعة علم الإنسان ، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع ، إشراف محمد

الجوهري ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٤١١ .

٢- يجد القارئ الكريم مزيداً من مصادر المعرفة المتخصصة حول هذا الموضوع بالرجوع إلي :

محمد الجوهري وآخرون ، الإنتاج الفكري العربي في علم الفولكلور ، قائمة ببليوجرافية ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة ، الطبعة الأولي ٢٠٠٠م.

ـ محمد الجوهري "إشراف"، الفولكلور العربي ، بحوث ودراسات ، المجلد الأول ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولي ٢٠٠٠م.

ـ محمد الجوهري "تحرير"، الفولكلور العربي ، بحوث ودراسات ، المجلد الثاني، مركز

البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، الطبعة الأولي ٢٠٠١ م.

٣- إدوارد شيلز ، التراث : تأصيل وتحليل من منظور علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، محمود عبد الرشيد ، عدلي السمري ، مصطفي خلف ، مراجعة محمد الجوهري ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ م ص ٩.

4- Kroeber , A ,L. & Kluckhohn,c, Culture : Acritical Review of concept and Difintions , In , Cole, W,E, & Cox, R,L, (eds) Social Foundations of Education, American Book Company, New York, 1968,pp. 64-74

ـ محمد عباس إبراهيم ، الثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢ .

٥ ـ أنظر في ذلك :

ـ محمد الجوهري وآخرون ، دراسات في الفولكلور ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢.

ـ محمد الجوهري ، علم الفولكلور ، الجزء الثاني ، دراسة المعتقدات الشعبية ، الطبعة الأولي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ م.

٦ـ للمزيد أنظر في ذلك :

ـ حسين محمد فهيم ، هذا الإنسان وعالمه ، رحلة أنثروبولوجية ثقافية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١م.

ـ علياء شكري ، بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي ، دراسة ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٩م.

ـ ج.و. مكفرسون ، الموالد في مصر ، ترجمة وتحقيق ، عبد الوهاب بكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

ـ فاروق أحمد مصطفى ، الموالد : دراسة للعادات والتقاليد الشعبية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

٧- أنظر في ذلك :

ـ محمد عباس إبراهيم ، الثقافة الشعبية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م.

ـ عبد الحميد يونس ، دفاع عن الفولكلور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ م.

ـ محمد أحمد غنيم ، سوق الخواجات بمدينة المنصورة ، إصدارات التراث الشعبي لمحافظة الدقهلية. ١٩٩٧م.

٨- أحمد أبوزيد ، هوية الثقافة العربية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م ص ١٦٨.

٩- سيد حامد حريز ، في ، التراث الشعبي ، تأليف مجموعة من أساتذة جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دار القلم ، دبي ، الإمارات ، ١٩٩٧م. ص ١٧

١٠ - أنظر في ذلك :

ـ أحمد علي مرسي ، الأدب الشعبي والعادات والتقاليد الشعبية ، ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية ، ٢٢ــ ٢٦ يناير ١٩٨٥ م ، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٥

ـ أحمد علي مرسي ، الأغنية الشعبية : مدخل لدراستها ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ م.

١١- سيد حامد حريز ، تحديد مفهوم الأدب الشعبي العربي ، بحث مقدم ضمن أعمال ندوة التخطيط لجمع وتصنيف ودراسة الأدب الشعبي ٤ــ ٨ نوفمبر ١٩٨٤ م ، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٥م. ص ٣٧ ــ ٥١.

١٢- أيكه هولتكرانس ، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٣ م. ص ١٠

١٣- التراث الشعبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، إعداد لجنة التراث بمدرسة زايد الأول الثانوية بمدينة العين ، الإمارات ، بدون تاريخ ، ص ٤٩ .

١٤- رفعت محمد خليفة دويب ، أغاني الأعراس في الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإعلام والثقافة ، الإدارة الثقافية ، أبوظبي ، ١٩٨٢ ، ص ٤٨.

١٥- الونات : الونة عبارة عن طريقة في الإنشاد الفردي ، ذات طابع حزين ، فيه تنغيم وتطويل يشبه مواويل الغناء الحزين هذه الأيام ، وقد لا يكون الحزن بسبب ألم أو فجيعة ، وإنما قد يكون لطرب أيضاً ، ولا يصاحب أداؤها آلات موسيقية .

١٦- التغرودة : وهي ذات طابع فردي في الأداء وتشبه إلي حد كبير الونه ، وقد يؤديها اثنان أو أكثر بحيث يقول الأول البداية ، فيرددها بعده الآخرون بطابع الإنشاد المميز يتضمن علي الحماسة مع تطويل لمخارج الحروف ومن أشهر التغاريد في الإمارات تلك المصاحبة لسباقات الهجن العربية الأصيلة.

١٧- حول زراعة النخيل والاهتمام به في مجتمع الإمارات راجع كتاب ، محمد راشد الجروان ، أميرة الصحراء ، المطبعة الاقتصادية ، دبي ، بدون تاريخ.

١٨- إبراهيم راشد الصباغ ، صيد اللؤلؤ ، دار العربية للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٨٣ م. ص ١١-١٢.

١٩- محمد راشد الجروان ، رسالة إلي ولدي ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، الشارقة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٣.

٢٠- زايد بن سلطان آل نهيان ، رياضة الصيد بالصقور : من تراثنا العربي ، وزارة الإعلام والثقافة ، أبو ظبي ١٩٧٧ ، ص ١٩ — ٢٠ .

٢١- نفس المصدر السابق ، ص ٤٨ — ٥٩.

اتجاهات الفلاحين نحو الفساد السياسي في المحليات الريفية

دراسة ميدانية في قرية مصرية

The Peasant's attitudes towards Political Corruption in rural localities

A Field study in the Egyptian Village

دكتور

أسامة رأفت سليم

أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد

كلية الآداب جامعة المنوفية

ملخص

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية وموقف جماعات الفلاحين من هذا الفساد، وما مدى إدراكهم لهذا الفساد قبولاً ورفضًا في القرية المصرية.

وجاء التساؤل الرئيس للبحث في: ما طبيعة وأوضاع الفساد السياسي والإداري في المجالس المحلية الريفية؟ وما مدى إدراك الفلاحين له في القرية المصرية من حيث المظاهر والأسباب والآثار وآليات مواجهته؟.

وهذا البحث ذات طبيعة وصفية تحليلية، واعتمدنا فيه بشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والاستعانة بأداة الاستبيان بالمقابلة بهدف التحليل الكمي. واختيرت عينة عشوائية من قرية الدراسة، وهي إحدى قرى محافظة المنوفية؛ بإجمالي ١٤٩ حالة موزعة على كافة فئات وشرائح الفلاحين وفقًا لتوزيع الملكية والحيازة للأرض الزراعية بالقرية.

وأجريت الدراسة الميدانية في الفترة من ٢٠١٦/٦/١ وحتى ٢٠١٦/١٠/١م وتوصل البحث إلى نتائج هامة ومنها: أن الفلاحين في قرية الدراسة لديهم وعيًا مكتملاً ومتزايدًا تجاه أوضاع الفساد السياسي في مصر عامة والمحليات الريفية بصفة خاصة. وإن جاءت اتجاهاتهم ومعارفهم متمايزة من حيث الشكل والمستوى بطبيعة الفساد السياسي في المحليات الريفية من حيث الأسباب والآثار وأهم ملامح هذا الفساد وأهم آليات مواجهة والقضاء عليه في مصر وفي المحليات الريفية بصفة خاصة في المستقبل. وأن أخطر أشكال الفساد السياسي والإداري في الوحدات المحلية الريفية هي إساءة استخدام السلطة والوظيفة الرسمية من الموظفين بالوحدة المحلية مع تفشي ظاهرة الرشوة والابتزاز والوساطة والمحسوبية وخدمة كبار الملاك بالقرية.

Abstract

This research aims at knowing the nature of political and administrative corruption in rural localities and the situation of peasants community against this corruption and how far do they realise this corruption as they accept it or refuse in in the Egyptian village.

The Main questions : What is the nature of this political and managerial corruption and its sitntions in rural localities? How far do peasants realise that corruption in the Egyptian village from the aspects causes, the effects and the defiance? .

This research has a descriptive analytic nature which depends mainly

on social survey in the sample and following quantitative analysis by intervier questionnaire tools and choosing a random sample from one of village of the Menofia governorate the total sample 149 cases distributed among all categories of peasants .

This field study was carried out from 1/6/2016 to 1/10/2016

The most important Results are:

The peasants in the village of the study have a complete and increasing awareness towards political corruption aspects in Egypt Generally and rural localities especially never the less their directions and their known are different from the shape and the level of political corruption level in the rural localities from the reasons and in the effects and the most shapes of this corruption and how can they do confrontation and over come it in Egypt and especially in rural localities in the future and the most danger shapes of administrative and Political corruption in rural localities that miss using the authority and official jobs from the official by bribery, extortion and mediation phenomenon to major possessions in the village.

مقدمة البحث

يُعد الفساد Corruption، بصفة عامة ظاهرة في غاية الخطورة، فهي منتشرة في كل النظم السياسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، لكن يزداد هذا الانتشار للفساد بصورة واضحة في مجتمعات الشرق الأوسط والقارة الإفريقية. كما أن الفساد وغياب الشفافية ظاهرة متعددة الأوجه وذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، علاوة عن كونه ظاهرة ممتدة ومتشعبة ومتجاوزة لحدود المجتمعات والدول.

ويعتبر الفساد بكافة أشكاله وأنواعه: السياسي، الإداري، المالي والاقتصادي.... وغيره داءً متفشياً في المجتمعات الحديثة، فهو ذو آثار سلبية على القيم الأخلاقية، وعلى الحياة السياسية وجميع مناحي الحياة الاجتماعي والاقتصادية، فلا تجد دولة من الدول في الوقت الحالي إلا وأعطت لموضوع الفساد قدراً من الأهمية نظراً لشموله جميع مجالات الحياة.

الفساد أيضاً يضر بالفقراء ويعرقل جهود التنمية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار في البنية الأساسية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، لذلك فإن الفساد يقوض الديمقراطية وحكم القانون ويؤدى إلى انتهاك

حقوق الإنسان وتشويه الأسواق، كما أنه يسهم في رفع معدلات الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من المشكلات المجتمعية التي تهدد أمن الإنسان.

وقد تأسست العديد من المنظمات والهيئات الوطنية والعالمية الحكومية وغير الحكومية، وأقيمت الندوات والمؤتمرات ووضعت المعاهدات والاتفاقيات الدولية من أجل مكافحة الفساد بأنواعه المختلفة واعتبرته القوانين الدولية والوطنية جريمة يعاقب عليها القانون، ولقد أثار موضوع مكافحة الفساد اهتمام علماء الاجتماع والسياسة والقانون والإدارة والاقتصاد من خلال البحوث والدراسات العلمية والفكرية، خاصة في البلدان النامية والتي هي مجالاً خصباً للفساد وينتشر فيها بمستويات مرتفعة وأشكال تختلف من نظام إلى آخر وفقاً لخصوصية وبيئة كل مجتمع.

والفساد السياسي Political Corruption، كأهم وأكثر أشكال الفساد في عمومه يؤثر في الدولة سلباً حيث يغير من طبيعتها ووظيفتها من جانب ويخلق بيئة تغذى الفساد ولا تسمح بتحقيق الاستقرار والإصلاح من جانب آخر، وبصفة عامة يخلق أوضاعاً تدفع إلى تغيير طبيعة وشكل الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

ولقد أصبح موضوع الفساد هو الشغل الشاغل وهَمْ كل مواطن مصري، خاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث لم يعد الحديث عن الفساد قاصراً على طبقة من المثقفين والمفكرين وغيرهم من المهتمين بالشأن العام، بل أصبح محل نقاش العامة والخاصة على السواء.

والفساد أحد أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الحكومية في مصر، خاصة المحليات Lo-calities، في الحضر والريف على حد سواء بل تواجهه الدولة المصرية عموماً، وهو أيضاً من أكبر أمراض وتحديات التنمية، فالفساد متجذر ومنتشر في مصر ويرجع لعقود طويلة، حيث ينتشر في مصر كل أنواع وأنماط الفساد سواء كان سياسياً، إدارياً، مالياً، اقتصادياً، وأيضاً أخلاقياً ومن المستويات الدنيا للعليا والعكس سواء في مؤسسات الدولة خاصة المحليات الريفية أو سلوكيات المجتمع.

أولاً: أهمية البحث:-

يحاول البحث الراهن رصد اتجاهات الفلاحين بكافة شرائحهم نحو الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية في القرية المصرية، وموقف هؤلاء الفلاحين تجاه الفساد السياسي المتنامي في الوحدات الريفية المحلية وما تتسم به هذه الاتجاهات والرؤى أو المدركات الخاصة بالفلاحين في المجتمع الريفي إما بالقبول أو الرفض أو الرضا وعدم الرضا لطبيعة هذا الفساد السياسي والاداري في الوحدات المحلية الريفية.

وتختلف الإدارات المحلية في المجتمعات النامية عموماً وفي الدول العربية بصفة خاصة من دولة لأخرى، سواء من حيث العلاقة بين المجالس المحلية التنفيذية المعينة وتلك المنتخبة، أو من

حيث الصلاحيات الممنوحة لكل منهما، وأيضاً من حيث علاقة كل منهما بالسلطة المركزية التشريعيةوالتنفيذية.

لكن ثمة مشتركات في هذه النظم المحلية من بينها الإشكاليات التي تتعلق بالأطر القانونية المنظمة لعملها، والتقسيم الاداري التابع لها، وتفشى الفساد وضعف الأدوار للمجالس المحلية المنتخبة واقتصارها على الوظيفة الرقابية.

وعلى الرغم من حرص الحكومات العربية إما قبل الثورات أو بعدها على الأخذ بعبارات اللامركزية والحوكمة والحكم الرشيد وما تتضمنه هذه العبارات من إصلاحات تشريعية، إلا أن واقع النظم المحلية العربية يفصح عن العديد من الإشكاليات ومنها: تعدد الأطر القانونية، التقسيم الاداري غير المتوازن، البيروقراطية والفساد المالي والاداري، ضعف الموارد المحلية[1].

وترجع أهمية هذا البحث كإشكالية نظرية وعملية إلى اعتبارات هامة، ومنها قياس اتجاهات الفلاحين والتعرف على طبيعة هذه الاتجاهات وما تتضمنه من معارف ومدركات وتصورات لجماعات الفلاحين في المجتمع الريفي وعموماً مستوى وعيهم بطبيعة الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية ومدى قبولهم أو رفضهم لأشكال وأنواع هذا الفساد السياسي في الوحدات المحلية الريفية خاصة وفي المجتمع المصري بصفة عامة. خاصة ونحن نعلم أن إنتاج الفلاحين وقطاع الزراعة في مصر يؤثر وبفاعلية في الاقتصاد القومي، فهو مسئول عن تحقيق الأمن الغذائي القومي وتوفير مدخلات النشاط الصناعي، حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي المصري بنسبة ١٤٪ من الناتج المحلى الاجمالي عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م، وساهم القطاع الزراعي أيضاً بنحو ٢٠٪ من جملة الصادرات المصرية، ويبلغ نسبة العاملين بالزراعة ٣١٪ من جملة قوة العمل في مصر[2]×.

ولذلك نجد الفلاحين يشكلون طبقة اجتماعية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية حيث أنهم – ومن خلال مهنة الزراعة يشكلون الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي في مصر وإسهامهم بنصيب كبير في إحداث التنمية الشاملة في النهوض بالمجتمع وكذلك القضاء على مظاهر الفساد في مصر عموماً والمحليات الريفية بصفة خاصة ومن ثم دعمها وتطويرها في الريف المصري.

كذلك الفساد السياسي في مصر موجود تاريخياً منذ زمن بعيد حيث مر الفساد في مصر بعدة مراحل بداية من فساد القصر والأحزاب قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وما بعدها خاصة في فترة الانفتاح في السبعينات حيث تحول الفساد فيها إلى الرشوة والعمولات واستغلال الوظيفة في الإثراء غير المشروع إلى استغلال النفوذ والمحسوبية وانتشار الوساطة في كافة المجالات. ثم جاءت

(١) عمر سيف خلف وشروق الحريري، اشكاليات نظم المحليات في المنطقة العربية وأفق اصلاحها، منتدى البدائل العربي للدراسات الأحد ، ١٧ إبريل ٢٠١٦ .

(٢)× الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

فترة حكم مبارك، حيث تطورت آليات الفساد ومجالات عمله حتى تحول من مجرد ظاهرة عابرة إلى جزء أصيل من النظامين السياسي والاقتصادي في مصر[١].

ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدأت الدولة في تطبيق برامج تنموية تعتمد على تحرير الاقتصاد وتهميش الحريات السياسية. ففي دراسة هامة للدكتور أحمد موسى بدوى، والدكتور هاني سليمان، كبيرا باحثي المركز العربي للدراسات والأبحاث بعنوان: دور المحليات في التنمية المجتمعية، وجاءت مؤكدة أنه خلال تاريخ مصر الطويل لم تتمكن مصر من الاستقرار على نظام متطور للمحليات ولم يكن للإدارة المحلية دور ملموس في تحقيق التنمية، مكتفية بتنفيذ الخطط التنموية التي ترسمها وتشرف عليها الحكومة المركزية في فترة التسعينات وحتى عشية ثورة ٢٥ يناير.

وتواكب مع هذا الوضع تفشى ظاهرة الفساد في أروقة الحكم المحلى، وضعف كفاءة الإدارة المحلية، وعدم فعالية الدور الرقابي للمجالس المنتخبة. والفساد له مظاهر متعددة تؤدى إلى تصدع البناء الاجتماعي برمته: فالرشوة والمحسوبية والتكسب من وراء الوظيفة العامة والمحاباة، وإقصاء الكفاءات واستغلال السلطة العامة والرسمية والنفوذ والاستيلاء على المال العام والابتزاز والتهاون في تطبيق القانون، جميعها ظواهر منتشرة في المؤسسات العامة في المجتمع المصري، يترتب عليها العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا حصر لها[٢].

وتشير الإحصاءات إلى أن موقع مصر على خريطة المؤشرات الدولية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الكثير من علامات الاستفهام حيث تدنى جميع مؤشرات الحوكمة تدنياً ملحوظاً في الأعوام الثلاثة الماضية حيث سجلت مصر على مؤشر النزاهة العالمية درجة ضعيف جداً، كما سجلت أيضاً على مؤشر مكافحة الفساد والشفافية الصادر عن: Freedom House، درجة متواضعة، بسبب زيادة فرص الحصول على الخدمات عن طريق الرشوة والوساطة ولعدم وجود إطار قانوني ورقابي فعال، إضافة إلى أنها سجلت درجة منخفضة على مؤشر مدركات الفساد، بلغت في عام ٢٠١٣م المرتبة ١١٤ من بين ١٧٧ دولة طبق فيها هذا المؤشر.

ويعد الفقر والأمية والبطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني وتدني مستوى الدخل الاجتماعي وعدم عدالة التوزيع وارتفاع الأسعار وتدنى الديمقراطية والعدالة الاجتماعي جميعها مشكلات اجتماعية يعانى منها المجتمع المصري وهي أيضاً من مسببات تنامى الفساد في مصر[٣].

والفساد في أبسط معانيه يعنى "سوء استخدام المنصب العام من أجل التربح الخاص والكسب بطرق غير شرعية"، كما أنه يرتبط بالعديد من المفاهيم وهي الشفافية والمساءلة والنزاهة.

(١) إيناس محمود، الفساد في الدولة المصرية، محاولة رصد وتقييم، موقع فكر أونلاين، مصر، سبتمبر، ٢٠١٤.

(٢) مصطفى أمين عامر، دراسة بعد وعد رئيس الوزراء بإجراء الانتخابات المحلية بنهاية العام الحالي، قانون المحليات، صحيفة روزاليوسف، ٢٣ أكتوبر، ٢٠١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٨.

والمتعمق في النظر إلى ظاهرة الفساد في المجتمع المصري يجد أنها ترجع إلى أسباب عدة منها: تبنى الحكومة لسياسات اقتصادية جديدة للاستيراد والتصدير دون وضع إطار حاكم، إضافة إلى قيام الحكومة برفع أسعار السلع الأساسية والتوسع في الخصخصة وعدم تناسب الدخل مع تكاليف المعيشة، كما أسهمت البيئة الاجتماعية والثقافية في مصر في نشر الفساد.

وإذا كانت مصر من أولى الدول العربية والنامية السباقة في مجال وضع التشريعات والقواعد القانونية المتصلة بالرقابة والمحسوبية والمساءلة والعقاب. حيث وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٥م- فعلى الرغم من ذلك، لم يصحبه توافر الآليات الكافية لتفعيل تلك الجهود، بل ظل الفساد يستشرى ويتمادى وخاصة في أواخر حكم مبارك، حيث وصل الفساد إلى ذروته، مما أدى إلى اشتعال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، نظراً لحجم الفساد الكبير التي كانت تعانى منه مصر، فكان من أول المطالب التي نادت بها الثورة، القضاء على الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعي والمساواة بين الجميع[١].

ثانياً: مشكلة البحث:ـ

على الرغم من وجود العديد من الأبحاث العلمية ضمن الأدبيات السوسيولوجية والتي اهتمت بتحليل ظاهرة الفساد السياسي في مصر عموماً فيما قبل ثورة ٢٥ يناير، إلا أن دراسة اتجاهات الفلاحين نحو الفساد السياسي في المحليات الريفية لم ينل قدر الاهتمام. والملاحظ أنه قد أصدر "ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، تقريره حول فساد المحليات في مصر، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦م، تحت عنوان: الفساد في المحليات، وغياب الضمير وانعدام الرقابة، حيث يرصد التقرير، خطورة الفساد وعلاقة ذلك بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فالفساد في المحليات لا يزال يحتل الصدارة في عدد وحجم قضايا الفساد مقارنة بالهيئات والأجهزة الحكومية الأخرى خاصة في الإدارات الهندسية والإدارات التي تتعامل مع الجماهير وتقوم بمنح تراخيص البناء وتوصيل المرافق.

فالفساد في المحليات قد تجاوز التربح الشخصي عبر الاستيلاء على المال العام إلى الفساد المرتبط بإهدار الموارد وسوء استغلال السلطة. وكان من بين أبرز النتائج التي توصلت إليها المنظمة من خلال دراستها لقضايا الفساد في المحليات وداخل المحافظات المصرية هو، إهدار ٤٩٤ مليون جنيه واختلاس ١٧ مليون جنيه في المحليات خلال فترة التقرير، وبلغ عدد حالات الفساد في قطاع المحليات ٩٣ حالة واجمالي المبالغ المهدرة ٤٩٤ مليون و ١٨٣ ألف و ٧٨٨ جنيه، بينما وصل اجمالي المبالغ المختلسة والرشاوى ١٦ مليون و ٨٩٨ ألف و ١٦٨ جنيه.

---

(١) إبراهيم منشاوي، الجذور الاجتماعية للفساد ومدركاته: الأسباب والآثار في مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤.

كما احتل قطاع الإسكان المركز الثاني في قضايا الفساد، واحتل قطاع الزراعة المركز الثالث ثم قطاع الأوقاف وقطاعات الري والشباب المركز الخامس بالتساوي ثم قطاعات التموين والمياه والصرف الصحي والمجالس المحلية والنقل والمواصلات، وكانت محافظة المنوفية في المركز التاسع بعد القاهرة والجيزة والإسكندرية التي احتلت المراكز الثلاثة الأولى بين المحافظات في مصر[1].

واحتل كبار الموظفين بالمحليات المركز الأول في ارتكاب جرائم الفساد سواء كانت اختلاسات أو رشاوى أو استغلال سلطات. وأوضحت المنظمة في تقريرها أن أشكال الفساد في المحليات متعددة الأنماط والمتمثلة في الرشوة مقابل إرساء مناقصات على شركات معينة، والرشوة مقابل عدم تنفيذ قرارات بهدم الأبنية المخالفة على الأراضي الزراعية. وأموال مقابل استخراج تراخيص بدون معوقات وتغاضى مسئولي الجمعيات الزراعية عن مخالفات البناء على أرض زراعية.... إلخ من ممارسات الفساد في المحليات في عمليات البيع والشراء والتعلية للأبنية بدون تراخيص والتعدي على أملاك الدولة.

وأخيراً أشارت المنظمة إلى أن الأسباب التي أدت إلى حدوث الفساد في المحليات عديدة

---

(١) محمد حجاج ومحمد الأحمدي، تقرير حول فساد المحليات في مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، في ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، الأربعاء، ٢٠١٦/٨/٣.

- حول ظاهرة الفساد السياسي في مصر عامة والمحليات بصفة خاصة وانتشارها في السنوات الأخيرة انظر:-
- أميرة البربري، محاصرة الفساد؛ أعمال ندوة: آليات إصلاح النظام المحلي المصري في ضوء الخبرة الدولية، في مجلة السياسة الدولية الأهرام الاثنين ٢٤أكتوبر ٢٠١٦.
- علياء جاويش، مكافحة الفساد على المستوى المحلي في مصر، أعمال ندوة، مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق.
- عبد الرحمن مشرف، تقرير غير حكومي يكشف: ١١٠٢ واقعة فساد في مصر خلال عام ... التموين والمحليات في مقدمة الفساد والداخلية في المرتبة الثالثة، جريدة اليوم السابع، الأحد، ٢٠١٦/٧/٣١.
- عادل عامر، الفساد في مصر وكيفية مواجهته، بوابة روزاليوسف سبتمبر، ٢٠١٥.
- عادل عامر، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري المنتدى، ٢٠١٠.
- عادل عامر، الفساد الأخلاقي المرض الحقيقي الذي يهدد جسد مصر، في ركن السياسة، السبت ٢٠١٣/٣/٣٠.
- عادل عامر، كيف كانت تدار مؤسسة الفساد في مصر، المنتدى، ٢٠١٠/٧/١.
- جمال عبد الجواد، مدركات المواطنين المصريين حول الشفافية والفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٨٠.

-Daniels, Dustin R. "Freedom of the Media as Freedom from Corruption", Honors thesis. 2011, p.5.

-CHERYLW. GRAY and DANIEL KAOfman", corruption and Development," http://www.worldbank.org/fandd/Engli/sh/0398/articles/020398.htm

-Daniel Treisman", the causes of corruption: A Cross-National study" Department. Of Political Science, univ. of California, los Angeles, 2013, P.P. 244.

-Johann Graflambs" Consequences and causes of corruption –what do we know from a cross-section of countries? http://www.wiwi.uni-passau.deilehrstvehle/lambs-dorff/doenloads/corr-Review.Pdf

من أهمها: ازدواجية الإشراف على الأجهزة التنفيذية بالمحليات، وصعوبة حصول المواطن على تراخيص من خلال القنوات المشروعة، وضعف أجور الموظفين بالأحياء، مما فتح الباب أما الرشوة والمساومات، أيضاً، انعدام عدالة توزيع الميزانية والمخصصات بين المحافظات، ثم القصور التشريعي في القوانين الحالية والمعمول بها بين المواطنين، ثم استغلال المسئولين لمناصبهم، علاوة عن السلطة المركزية في توزيع الاختصاصات بين السلطة السياسية والمحليات في المحافظات.

من كل ما سبق، نجد أن مشكلة البحث الراهن تتمحور في محاولة التعرف على طبيعة اتجاهات الفلاحين بكافة فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية بالقرية تجاه الفساد السياسي والاداري بالمحليات الريفية بصفة خاصة والفساد في مصر عامة، وقياس ما تتضمنه هذه الاتجاهات من معارف وتصورات ومدركات خاصة بالرضا وعدم الرضا أو القبول والرفض لكافة أشكال الفساد ومظاهره المتنامية في المحليات الريفية خاصة في الفترة من التسعينات وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما بعدها حتى الآن وبعد مرور ما لا يقل عن خمس سنوات والفساد بكافة أنماطه وصوره في تزايد وتشعب في المجتمع المصري عموماً والإدارات المحلية والريفية منها خصوصاً.

ثالثاً: الأهداف والتساؤلات:ـ

وبناء على كل ما سبق، جاء الهدف الأساسي والعام لهذا البحث في التعرف على أوضاع الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية ومواقف جماعات الفلاحين من هذا الفساد: إدراكاً، معرفة، وتصوراً ثم قبولهم أو رفضهم له في القرية المصرية.

وجاء عن الهدف العام، مجموعة أهداف فرعية وهي:-

١- إلقاء الضوء على أهم ملامح الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية.

٢- رصد أهم أشكال ومظاهر الفساد السياسي في الوحدات المحلية الريفية.

٣- الكشف عن أهم أسباب تفشى الفساد السياسي والاداري في المحليات في القرية المصرية.

٤- توضيح أهم الآثار المترتبة على تنامى مظاهر الفساد في الوحدات المحلية الريفية عامة وعلى إحداث تنمية ريفية حقيقية خاصة.

٥- وضع تصور مقترح حول آليات القضاء على الفساد بكل أشكاله في الدولة أولاً ثم في المحليات الريفية ثانياً، وفقاً لرؤى وتصورات فئات الفلاحين بالقرية المصرية.

ووفقاً للأهداف السابقة للبحث جاءت التساؤلات في التالي:-

تساؤل رئيسي مؤداه: ما أوضاع الفساد السياسي والاداري في المجالس المحلية في الريف المصري؟ ويَتَوَلَّدْ عنه التساؤلات الفرعية الآتية:-

١– ما مدى إدراك وتصور الفلاحين بكافة فئاتهم في القرية لأوضاع / أشكال الفساد السياسي والاداري في الوحدة المحلية الريفية؟

٢– ما هي أهم ملامح / سمات الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية؟

٣– ما أهم مظاهر / أشكال الفساد السياسي والاداري في الوحدات المحلية الريفية؟

٤– ما هي أهم أسباب تفشى الفساد السياسي والاداري في الوحدات المحلية بالقرية المصرية؟

٥– إلى أي مدى يؤثر الفساد السياسي والاداري سلباً على جهود تطوير وتنمية الريف المصري؟

٦– ما هي آليات القضاء على الفساد السياسي والاداري بكافة صوره وأشكاله في الدولة عامة وفي المحليات الريفية بصفة خاصة؟

رابعاً: الاتجاهات الفكرية المفسرة للفساد السياسي في ضوء نتائج الدراسات السابقة:ـ

وفقاً لطبيعة مشكلة هذا البحث والهدف منه وهو التعرف على طبيعة الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية من وجهة نظر جميع الفلاحين وشرائحهم بالقرية المصرية وما مدى إدراكهم وتصورهم ووعيهم وأيضاً معرفتهم تجاه أوضاع الفساد السياسي، ملامحه وأشكاله وأنواعه المختلفة في المحليات الريفية، وقياس درجات قبولهم أو رفضهم، ورضاهم أو عدم رضاهم عن هذا الفساد السياسي والاداري ورؤاهم المستقبلية للقضاء عليه ومواجهته في المجتمع الريفي – خاصة في الفترة من بداية الثمانينات وحتى عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما بعدها وحتى الآن.

ووفقاً لذلك سوف نعرض لنتائج بعض أهم "الدراسات السابقة"، والبحوث العلمية "المحلية والعالمية"، في هذا المجال، وعلى ضوئها يمكننا تحديد أهم المداخل الفكرية والنظرية السوسيولوجية، التي يأخذ بها البحث والتي سوف تسهم بشكل كبير وفعال في تحليل مشكلة هذا البحث وإثراء الإطار النظري والفكري لها.

ففي دراسة محلية بعنوان: "اللامركزية ومحاصرة الفساد في المحليات وتأثيره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة"[(١)]، عرضت الدراسة لنتائج استطلاع للرأي، تم إجرائه على عينة مكونة من ٨٠٠ مبحوثاً عام ٢٠٠٩م، لأهم نواقص الإدارة المحلية في مصر والتي ساهمت في انتشار الفساد مثل: غياب الديمقراطية وغياب الرقابة الشعبية والمساءلة للأجهزة التنفيذية، وازدواجية الإشراف

(١) عبد الغفار شكر، اللامركزية ومحاصرة الفساد في المحليات وتأثيره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، CIPE، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩.

على الأجهزة التنفيذية بالمحليات وتدنى أحوال العاملين المادية. ولعلاج هذه النواقص طرحت ورقة البحث نتائج هامة منها وضع استراتيجية متكاملة لتطبيق اللامركزية في المحليات والتي سيتم بمقتضاها نقل جزء كبير من السلطات والمسئوليات والوظائف من المستوى القومي إلى المستوى المحلى.

وفي دراسة محلية عن الفساد في الدولة المصرية، محاولة رصد وتقييم[1]، عرضت إيناس محمود، لتطور ظاهرة الفساد في مصر تاريخياً فيما قبل ثورة ١٩٥٢م، وحتى نهاية حكم مبارك وعشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، أوضحت الأسباب من تحول الفساد في مصر من مجرد ظاهرة عارضة إلى جزء أصيل من آليات النظام السياسي والاقتصادي الحاكم والذى يظل – أي الفساد سمة أساسية من سمات الرأسمالية المصرية.

وأكدت الدراسة على أن للفساد مظاهر عديدة من بين أهمها، في مؤسسات الدولة والحكومة المصرية، والمنتشر حتى وقتنا هذا: في مجال الإسكان، وفي الصحة، وسياسات الضرائب الفاسدة مثال: ضرائب المبيعات والضرائب على رواتب العاملين بالدولة والتي تصل إلى حوالى ٦٪ من الأجور والتي أدت إلى مضاعفة أعداد الفقراء في المجتمع المصري. ثم الفساد الموجود في النقابات والذى كشف عنه الجهاز المركزي للمحاسبات في عام ٢٠٠٦م، في نقابة الاتحاد العام للعمال، وفي عام ٢٠٠٩م، في نقابة المهندسين.

وكشفت الدراسة أيضاً عن وضعية الفساد في مصر وفقاً لمؤشرات الفساد، حيث تراجع ترتيب مصر محتلاً المركز ١١٥ على مستوى ١٨٠ دولة حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر الفساد. حيث إن الفساد السياسي في مصر في تزايد وتنامى مستمر حتى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث أثبتت تقارير مؤشرات الفساد التراجع في كل عام عن العام الذى يسبقه، حيث كانت مصر تحتل المرتبة ٧٧ عام ٢٠٠٤م، والمرتبة ٧٠ عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦م، والمرتبة ١٠٥ عام ٢٠٠٧م، ثم احتلت الترتيب ٩٨ عام ٢٠١٠م، ثم عادت للانخفاض للمركز ١١٢ عام ٢٠١٠م، ثم إلى ١١٨ عام ٢٠١١م، أي أن الفساد في تزايد حتى وقتنا هذا.

ومن نتائج هذه الدراسة الهامة أيضاً، هو تفشى ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الحكومة المصرية خاصة على صعيد المحليات نتيجة الخلل الموجود في الرقابة والتشريعات ومن مظاهر فساد المحليات، كما أقرت الدراسة في نتائجها: ما يسمى بالتزاوج بين السلطة والإدارة أو ما نسميه فساد الكبار، فساد الموظفين والذى يتم عن طريق آليات الإفقار النسبي والذى يجعل الموظفين يندفعون دفعاً للفساد، فتدنى المرتبات والدخول يجعلهم يقبلون الرشوة والإكراميات.

(١) إيناس محمود، الفساد في الدولة المصرية: محاولة رصد وتقييم، مركز أونلاين، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤.

أيضاً وجود ما يسمى إفساد المجتمع، من قروض رجال الأعمال، توريث الوظائف، إهدار الأموال في المحليات، مخالفات البناء، كما توصلت بعض الدراسات إلى نسبة مخالفات البناء هي ٩٠٪ في محافظة القاهرة، بسبب فساد المحليات، وأخيراً سيطرة البيروقراطية على المحليات، والمركزية واستغلال الموظفين والمسئولين لمناصبهم.

وانتهت الدراسة إلى أن الفساد السياسي في المؤسسات الحكومية يتخذ عدة أنماط ومستويات منها: فساد القمة وفساد القاع، والفساد الاداري والمالي والاقتصادي والأخلاقي والتشريعي.

وفي دراسة "أسماء محمد عزت"، عن مكافحة الفساد على المستوى المحلى في مصر"[١]، أوضحت الدراسة أن تفشى الفساد في منظومة القطاعات الحكومية في مصر كان بمثابة أحد أهم العوامل التي أطلقت ثورة ٢٥ يناير، إذ أن ثمة خللاً في الرقابة والتشريعات سمح بهذه الظاهرة — الفساد السياسي بالتمدد والانتشار خاصة على صعيد المحليات في المجتمع المصري.

وأشارت الدراسة أن من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور الفساد على المستوى المحلي، هو تخويل قدر كبير من السلطة المركزية للحكومات المحلية لتخصيص وتوزيع موارد الدولة وهو الذي يفتح الباب أمام الفساد.

وعرفت الدراسة الفساد الحكومي كمفهوم: بأنه سوء استخدام المنصب العام لتحقيق منافع شخصية وعزت الباحثة الفساد في المحليات إلى السلوكيات غير المنضبطة من الموظفين والمواطنين ورجال الأعمال والسياسيين وغياب الإرادة السياسية وضعف المجتمع المدني، وعدم فاعلية وسائل الإعلام، والافتقار إلى الشفافية وعدم إتاحة المعلومات للمواطنين وضعف المسائلة والعقوبات المفروضة، ومعدلات الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة والتعيينات على غير أساس الجدارة علاوة على إهمال اللامركزية وتفعيلها في الإدارات المحلية، هي جميعها مسببات الفساد السياسي في المحليات المصرية.

وفي دراسة "جمال عبد الجواد"، حول: مدركات المواطنين المصريين حول الشفافية والفساد[٢]: وقد أظهرت الدراسة من خلال المسح الميداني أن المصريين يميلون إلى التفرقة بين وضعهم الاقتصادي الشخصي وبين الوضع الاقتصادي في مصر، وكان تقييمهم للوضع الاقتصادي الأخير سلبياً، واختلفت اتجاهات المواطنين حول وضع الديمقراطية حيث أجمعت معظم حالات المسح الاجتماعي على ضعف بنية ووجود المناخ الديمقراطي في مصر؛ وأن من

---

(١) علياء جاويش، مكافحة الفساد على المستوى المحلي في مصر، أعمال ندوة، بمركز وحدة دعم سياسات اللامركزية بكلية الاقتصادي والعلوم السياسية جامعة القاهرة بعنوان: الخبرات الدولية في مكافحة الفساد على المستوى المحلي ... دروس مستفادة للحالة المصرية، في مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦ .

(٢) جمال عبد الجواد، مدركات المواطنين المصريين حول الشفافية والفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، مرجع سابق.

بين أهم المشكلات المجتمعية في مصر هي كالتالي وفقاً لأولوية الأهمية، مستوى المعيشة، مشكلة البطالة، ارتفاع الأسعار، انخفاض المرتبات، الفقر، عدم التأمين الصحي ثم أخيراً أزمة الإسكان، وهي مشكلات يجب على الحكومة المصرية مواجهتها والعمل على حلها، ومن مظاهر الفساد في مصر: البطالة وارتفاع الأسعار وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وانتشار الواسطة.

وعن أهم أسباب انتشار الفساد في مصر فهي كالتالي: انخفاض المرتبات، ضعف أداء الأجهزة الرقابية، نقص المعلومات الصحيحة، تضارب وتعدد القوانين والاختصاصات وخيراً، ضعف المشاركة السياسية وعن الجهات التي ينتشر فيها الفساد فهي مرتبة كالتالي وفقاً لنتائج البحث: الحكومة بشكل عام، مجال الصحة، الداخلية، المحليات والمؤسسات التعليمية.

وفي دراسة أخرى "لإبراهيم منشاوي"، عن: الجذور الاجتماعية للفساد ومدركاته: الأسباب والآثار في مصر[1]،جاءت الدراسة موضحة لنتائجها الهامة حول أسباب الفساد السياسي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، هي: مجموعة الأسباب الاجتماعية والثقافية: الثقافة السياسية السائدة، ما جعل الفساد في الآونة الأخيرة ثقافة جديدة تظهره على أنه وسيلة مقبولة اجتماعياً للحصول على الحقوق وليست وسيلة منبوذة في المجتمع المصري ومنها اتخذ الفساد مسميات أخرى مثل: الإكرامية، الشاي والمواصلات، ما يرسخ الفساد في الأجهزة الحكومية ويعرقل جهود مكافحته بحيث سار الفساد ومشتقاته عرفاً في المجتمع، أيضاً، اختلال سلم القيم الاجتماعية، وتأثير الطبقية والفئوية السياسية في القرارات العامة، كل هذا يجعل للفساد آثاراً ضارة وخطيرة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، في المجتمع المصري.

وفي دراسة "حسين محمود حسين"، عن: أسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة[2]،جاءت الدراسة مبينة مجموعات ستة لأسباب الفساد وهي: الأسباب التي تتعلق بسيادة القانون والردع العقابي، والأسباب المتعلقة بالإدارة العامة، والأسباب التي تتعلق بالمالية العامة، وأسباب تتعلق بالإطار القانوني، وأسباب تتعلق بالإطار المؤسسي، وأسباب تتعلق بالعلاقات الهيكلية بين سلطات الدولة وأخيراً، أسباب تتعلق بالثقافة المجتمعية، ووضعت الدراسة رؤية مستقبلية لمكافحة ظاهرة الفساد في مصر وفقاً لتحليلها أسباب الفساد السياسي وهي إجراءات يجب إعمالها في الدولة على المستوى الزمنى القريب وعلى المستوى الزمنى المتوسط والبعيد، فعلى المستوى الأول يتم تحقيق ثلاث مبادئ هامة: الشفافية، المشاركة، ثم المسائلة، أما على المستوى الزمنى الثاني: أي المتوسط والبعيد فتتم من

---

(١) إبراهيم منشاوي، الجذور الاجتماعية للفساد ومدركاته: الأسباب والآثار في مصر، المركز القومي للبحوث والدراسات، مرجع سابق.

(٢) حسين محمود حسين: دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة؛ مركز العقد الاجتماعي – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠١١.

خلال: محور الإصلاح الاداري، والمالي، والتشريعي، والمؤسسي، والتوعية الثقافية والمجتمعية، ثم محور الإصلاح الهيكلي.

أما دراسة "فاطمة إبراهيم خلف"، عن: السياسة المالية والفساد الاداري والمالي، دراسة تحليلية تطبيقية في مصر للفترة من ١٩٨٠- ٢٠٠٨م[١]، هدفت الدراسة منذ البداية البحث في مؤشرات الفساد في الاقتصاد المصري فضلاً، عن تأثير العلاقة بين السياسة المالية والفساد، وافترضت أن هناك علاقات سببية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة منها: شكَّلَ شيوع الفساد في مصر والمتمثل في تردى الجانب المؤسسي والسياسي والاداري والقانوني عامل تحدٍّ وإجهاض للإصلاح المالي، ليس من خلال ضياع الموارد العامة وسوء تخصيص الإنفاق العام فحسب، وإنما أيضاً، من خلال إيجاد مناخٍ طارد للاستثمار ومنع عناصر الإنتاج من أن تعمل بكفاءة مما شكل عقبة أمام اقتصاد السوق. أيضاً، يؤدى الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفاع تكلفة الخدمات التي تحتاجها، فضلاً عن إعاقة التنمية الاقتصادية وتقليل فرص الاستثمار المحلى والأجنبي وإهدار المال العام، وزيادة النفقات على حساب الإيرادات.

وأما دراسة الفساد الاداري بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي، توصلت "دينا جابر محجوب"[٢]، إلى مجموعة من النتائج الهامة ومنها أن ظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين في المجتمع وإنما تمتد آثارها إلى كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، حيث أن لها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة من خلال عرقلة جهود التنمية الاقتصادية، علاوة على أنها تؤدى إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعمل على اعتياد الأفراد لسلوكيات يلفظها كل مجتمع، ناهيك عن تأثيرها على الحياة السياسية، حيث تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رأس المال والرشوة، وعلى إثر الانفتاح العالمي وإذابة الحدود بين الدول في مختلف المجالات، ظهر ما يسمى عولمة الفساد، لينطلق الفساد عابراً حدود الدول من خلال جرائم منظمة تتم من خلال مجموعات من الأفراد تدعمهم عدة مؤسسات تتعدد جنسياتهم، ومن هنا وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعرقل لسبل التطور والإصلاح.

وفي العديد من الدراسات السابقة العالمية، نعرض لأهمها والتي لها صلة مباشرة بموضوع هذا البحث، ومنها: دراسة تعزيز الحكم المحلى في التنمية الاقتصادية المنحازة للفقراء في دولة

---

(١) فاطمة إبراهيم خلف: السياسة المالية والفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية في مصر للمدة ١٩٨٠ – ٢٠٠٨، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، عدد ٧، ٢٠١١.

(٢) دينا جابر محجوب: الفساد الإداري بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي/ مجلة بحوث القانون الجنائي، جامعة باجي مختار، الجزائر، إبريل ٢٠١٣.

السودان[1]، ورشة عمل نظمتها الجمعية الوطنية للمرأة السودانية بالتعاون مع منظمة فريدريش أيربت، توصل البحث إلى أن الحكم المحلى لن تقوم له قائمة "ولن يقف على رجليه"، بدون إرادة سياسية وميزانية مستقلة، وأنه يستحيل قيام الحكم المحلى بدوره بدون إرادة سياسية حقيقية ومحاربة الفساد وإيجاد قانون فاعل بمشاركة الجميع ووقف أسلوب الارضاءات والاستجابة للضغوط بديلاً للديمقراطية، وأوضحت ورشة العمل عن أن هناك خطوات للمجلس الأعلى للحكم اللامركزي تهدف إلى صياغة قانون إطاري للحكم المحلى.

وفي دراسة "حسين خلف مرسى"، حول: الفساد الاداري في المجتمعات النامية[2]، الأسباب، المظاهر، العلاج، طرق التطوير، مصر نموذجاً. وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إيمان الأجهزة الإدارية في مصر بضرورة مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله ومدى قدرة هذه الأجهزة على تحقيقها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها ما يتعلق بأسباب الفساد: كضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دور المؤسسات الرقابية، ووجود البيروقراطية وغياب دولة الديمقراطية، وفراغ السلطة السياسية، تحكم السلطة التنفيذية بالحياة السياسية والاقتصادية بالبلاد، ثم غياب المنافسة السياسية الفعالة، انعدام الحريات الحزبية وأخيراً، توفر البيئة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تنتج الفساد.

وعن آثار الفساد الاداري في المجتمعات النامية ومنها مصر: أن الفساد الاداري يؤثر على الإيرادات الحكومية، حيث خسارة الحكومات لمبالغ ضخمة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة، إضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي للدولة، أيضاً التأثير سلباً على النمو الاقتصادي مع خفض معدلات الاستثمار والتأثير على مستوى الفقر وتوزيع الدخل وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث تراجع مستويات المعيشة، وتهرب الأغنياء من دفع الضرائب مع تزايد المشكلات المتعلقة بالخدمات الاجتماعي الأساسية من تعليم وصحة وإسكان اجتماعي. أما عن وسائل تحجيم الفساد الاداري فتمثل في الآتي: تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية عن طريق الدولة، وتفعيل نظام الثواب والعقاب، ثم عن طريق الإصلاح والاستثمار واستغلال كافة الطاقات البشرية في المجتمع.

وفي دراسة "باديس بوسعيود"، عن: مأسسة مكافحة الفساد في دولة الجزائر في الفترة من

---

(١) أميمة المرضي : الحكم المحلي في السودان، تعزيز دورة في التنمية الاقتصادية المنحازة للفقراء، دنبقا، الخرطوم، ١٧ مايو ٢٠١٥ .

(٢) حسين خلف موسى: الفساد الإداري في المجتمعات النامية، مصر نموذجًا، مشاريع بحثيه، قسم الدراسات المتخصصة ، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية، D.A.C ، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، القاهرة ، بدون سنة نشر.

١٩٩٩-٢٠١٢م[١]، هدفت الدراسة منذ البداية: إلى التعريف بظاهرة الفساد وضبط مفهومه وأسبابه وتبيان مدى خطورته وآثاره الوخيمة على الدول والمجتمعات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة من بينها: أن ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية حيث ارتبط وجودها بوجود الإنسان وهي موجودة في جميع الدول والمجتمعات متقدمة ونامية على السواء؛ فمن بين أسباب انتشار الفساد في المجتمعات انتشار الفقر والجهل علاوة على نقص المعرفة بالحقوق الفردية، ضعف الإرادة لدى السلطة السياسية في مكافحة الفساد، ضعف مؤسسات المجتمع المدني، عدم قدرة الدولة على تحقيق التنمية في ظل وجود الفساد، وضع القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة الفساد في المجتمع، ثم أهمية العامل الديني والوعي الاجتماعي والسياسي لمواجهة الفساد وأخيراً، استخلاص الدروس والفوائد من تجارب بعض الدول في محاربة الفساد مثل إندونيسيا وسنغافورة وجورجيا.

وعن الفساد الاداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، أوضحت فاطمة عبد الجواد، أن هدف هذه الدراسة هو التعرف على مفهوم وأسباب الفساد الاداري والمالي وآثاره السلبية في مؤسسات الدولة العراقية والاقتصاد العراقي، مع وضع حلول ممكنة ومستقبلية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى استنتاجات هامة ومنها: ضعف الجهاز الرقابي والتهاون والتستر على المقصرين بسبب تفشي ظاهرة الفساد. وأنه من بين أسباب القضاء على الفساد وهو وضع حلول شاملة تتناول هيكلة المؤسسات الحكومية وبنيتها والعنصر البشرى وتنظيم أساليب العمل، وأن الفساد المالي والإداري يشكل عائقاً أمام التنمية والإصلاحات الاقتصادية إذا انتشر في القطاعات الحكومية والأهلية، عدم الاكتراث بخدمات المواطنين يساعد على التخلف والفساد، ثم تفعيل دور الإعلام، ونشر الأخلاقيات الوظيفية والثقافة الضريبية يؤدى إلى القضاء على الفساد الاداري والمالي وأيضاً السياسي.

وفي دراسة "سالم سليمان"، حول: الفساد السياسي والأداء الاداري، دراسة في جدلية العلاقة[٢]، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الفساد السياسي وتدهور الأداء المؤسسي الحكومي في دولة العراق، وجاءت فرضية الدراسة في أن فساد الأداء المؤسسي الحكومي هو نتاج العلاقة غير المتوازنة بين السلطة السياسية والسلطة الإدارية وأن الفساد السياسي علة الفساد الاداري.

وجاءت الدراسة مبينة لنتائجها في التالي: أن الفساد السياسي يعمق ظاهرة الفقر في كافة المجتمعات، وأن الفساد السياسي يقوم على أساس الاستعمال السيئ للسلطة تحقيقاً لمنافع خاصة بأصحاب السلطة على حساب المجتمع، ويتجلى الفساد السياسي في الآتي:-

(١) باديس بوسعيود: مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر ١٩٩٩ – ٢٠١٢ ، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر، ٢٠١٥ .

(٢) سالم سليمان: الفساد السياسي والأداء الإداري : دراسة في جدلية العلاقة ، الحوار المتمدن، عدد ٣٤٢٢، ٢٠١١/٧/١٠

اتخاذ قرارات ليست في الصالح العام، إضعاف المؤسسات الديمقراطية، إنتاج نمط من منافسة الرشوة وليس المنافسة القائمة على الكلفة والجودة والإبداع ما يؤدي إلى إعاقة الاستثمار، تهديد البيئة، استفحال حالات خرق حقوق الإنسان، حيث إنه مع تنامى ظاهرة الفساد تصبح أنظمة الحكم أكثر سرية في تعاملاتها وأخيراً، الفساد يدور في فلك دائري لا نهاية له ما لم يتم مواجهته والتخلص منه.

ودراسة "عبد المالك أزكيوح"، عن: لماذا عجزت الدولة المغربية عن محاصرة ظاهرة الفساد السياسي والاداري والمالي[1]. أوضح الباحث في نتائج دراسته عن أن عدم قدرة الدولة على القضاء على الفساد يرجع إلى سببين أساسيين: الأول، هو أن الفساد حالة أخلاقية وظاهرة مجتمعية تحاط بالكتمان والسرية. والسبب الثاني، هو عدم وجود طريقة مضبوطة وموضوعية لقياس الفساد.

لذلك ليس من السهل تحديد الأسباب التي تكمن وراء تنامى ظاهرة الفساد. وأخيراً، إن انتشار الفساد وتفشيه يرجع إلى وجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فاسدة، فالفساد ينتشر عندما يكون حكم القانون غائباً والمؤسسات ضعيفة وسياسات الدولة تؤدى إلى تصدعات اقتصادية وأن عامة الناس تبدى تسامحاً حيال الفساد.

وفي دراسة "شيماء إبراهيم"، عن: حكومات الدول النامية ومكافحة الفساد[2]، أوضحت الباحثة أن الحكومة المصرية اعترفت بانتشار الفساد في مصر كإحدى الدول النامية، حيث اعترف رئيس الحكومة المصرية، مهندس/ إبراهيم محلب، بذلك، وبانتشار الفساد في عدد من قطاعات الدولة. وأن دستور ٢٠١٤م، في مادته ٢١٨ أكد على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر.

وأضاف محلب أنه لا يسعنا أن نكافح الفساد والسعي نحو الإصلاح الاداري دون الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة والتي تستوجب ضرورة عمل المؤسسات بكفاءة وفعالية لتحقيق احتياجات المجتمع المصري من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترسى مبدأ المساءلة والمحاسبة ومبدأ الشفافية، والمشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار، وانتهت الباحثة إلى أن الثغرات القانونية وغياب الإرادة السياسية في الحكومات تيسر من الفساد المحلى والفساد العابر للحدود وتستدعى جهودنا جميعاً من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على الفساد.

وفي دراسة "كريمة بقدى"، عن: الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال

---

(١) عبد المالك أزكيوح: لماذا عجزت الدولة عن محاصرة ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المغرب، ٤ / دجنبر، الخميس، هبريس، ٢٠١٤.

(٢) شيماء إبراهيم: حكومات الدول النامية ومكافحة الفساد في Arap News Network، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦.

إفريقيا، دراسة حالة الجزائر[1]، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وضبط مفهوم الفساد السياسي وصوره وربطه بمفهوم الاستقرار السياسي ومن ثم التعرف على الظاهرة واقعياً وأثرها وإبراز الظروف التي شجعت نمو الفساد السياسي وانتشاره وسبل مواجهته والقضاء عليه، وخلصت الدراسة إلى نتائج هامة منها: أن ظاهرة الفساد السياسي تتخذ مفاهيم مختلفة وفقاً لعدة مستويات وأبعاد، كالبعد الديني، الاداري، القانوني، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وبجمع كافة المفاهيم اعتبرت الدراسة الفساد بأنه تحقيق نفع خاص من استغلال المنصب العام، أوضحت نتائج الدراسة أيضاً، صوراً عديدة للفساد السياسي من فساد القمة إلى فساد السلطات الثلاث إلى الفساد الحزبي والانتخابي، أيضاً، ينمو الفساد السياسي من خلال المؤسسات الحكومية وتسمح بتقوية الفساد في ظل غياب القوانين والقدوة والتي تغذى تأييد الشعور الجماعي بالفساد.

أما آثار الفساد فهي عديدة وتمس مختلف القطاعات، النمو الاقتصادي والتنمية، الآثار السياسية والاجتماعية وأثرها على الفعالية الإدارية والاستقرار السياسي، ثم إتباع دولة الجزائر استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد السياسي في المجتمع. وعموماً هناك علاقة طردية بين طبيعة الدولة وظاهرة الفساد السياسي في شمال إفريقيا، وفي الجزائر تحديداً، الفساد السياسي أثر بشكل سلبى وكبير على الاستقرار السياسي، مع عدم فعالية وجدوى الآليات والأجهزة التي رصدت لمكافحة ظاهرة الفساد السياسي، وأخيراً، أنه لا يمكن القضاء على الفساد السياسي بشكل مطلق وإنما يمكن الحد منه من خلال أمور هامة وجوهرية في المجتمع منها: الوازع الديني، تغيير وتطوير المنظومة التعليمية، ثم توعية المواطنين بخطورة الفساد وآثاره السلبية على تحقيق الاستقرار بمختلف جوانبه في المجتمع، خاصة عبر وسائل الإعلام ووضع عقوبات صارمة تجاه الفاسدين، ورموز الفساد، خاصة أصحاب السلطة، تبسيط القوانين وجعلها أكثر شفافية ووضوحاً، معالجة أسباب الفساد بشكل جذري من خلال رفع الأجور مع مراعاة مستوى المعيشة خاصة لموظفي الدولة عموماً، والمحليات خصوصاً، توحيد الأجهزة الرقابية في الدولة وفقاً لمبادئ الشفافية والنزاهة والموضوعية، توافر الإرادة السياسية للسلطة السياسية في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله ومظاهره وأخيراً، تفعيل دور المجتمع المدني وإعمال اللامركزية في توزيع الاختصاصات والقرارات مالياً وإدارياً.

وعن ظاهرة الفساد السياسي وأسبابها وتأثيراتها وسبل علاجها في الصين كنموذج[2]، كانت دراسة "ابتسام محمد العامري"، وهدفت الدراسة منذ البداية إلى توضيح الإطار النظري لمفهوم الفساد، وإلقاء الضوء على ظاهرة الفساد في المجتمع الصيني بعد قيام عملية التحديث في عام

(١) كريمة بقدى : الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٢ .

(٢) ابتسام محمد العامري: ظاهرة الفساد السياسي، أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين نموذجًا)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العراق، ٢٠١٢ .

١٩٧٨م، جاءت الدراسة بنتائج هامة ومنها: أن الفساد الذى يعد ممارسة غير شرعية للوظيفة العامة "وكمفهوم"، هو مشكلة تشترك فيها كل دول العالم وكل دولة من هذه الدول تختلف فيما بينها بحدود معينة في فهمها ومنظورها للفساد، وفي ظروف نشأته، واختلاف أشكاله ودوافع انتشاره ودرجة تغلغله، وآليات ووسائل مكافحته وخطر آثاره، والفساد يمتلك مقدرتين هامتين الأولى: القدرة على إنتاج نفسه عندما تتاح أمامه الظروف والبيئة الملائمة لاسيما عندما تكون وسائل ردعه ضعيفة وغير فعالة، والقدرة الثانية، هي ضرب ممارسي الفساد في أي زمان ومكان خاصة في ظل غياب الوازعين الديني والأخلاقي.

وأدركت الصين وهي تتحول من نظام اقتصادي لآخر أن الفساد شُكل كنتيجة طبيعية للتحول وبطء عملية إصدار القوانين المواجهة له، ورغبة الصينيين في الثراء للتخلص من الفقر، وعدم كفاءة آليات الرقابة وتخلف وسائلها والبعد عن الأخلاق الاشتراكية القائمة على العدالة والمساواة واعتناق أخلاق الرأسمالية المبنية على الفردية وحب الذات.

وأخيراً، دراسة "عادل أكتوف"، حول الفساد السياسي[1]، كان الهدف منها: الإجابة على

(١) عادل أكتوف: ما هو الفساد السياسي في الوطن العربي، على موقع الأستاذ عادل أكتوف للبحوث والدراسات، ade-laktouf-dirassat.com

– وللاطلاع على دراسات سابقة أخرى حول الفساد السياسي والإداري، من حيث المفهوم، الظاهرة، الأسباب، الأنماط والأنواع وكيفية مواجهة آثارها:

انظر: –

- Michael Johnston, "Syndromes of Corruption. Wealth, Power and democracy", corpyright (c), 2005, p.93.

– محمود عبد الفضيل: الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد: ٢٤٣، ١٩٩٩، ص ٧.

– المرسي السيد حجازي: التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، عدد: ٢٦٦، ٢٠٠١، ص ١٧.

– مصطفى كامل السيد: العوامل والآثار السياسية للفساد في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، بيروت والإسكندرية، ٢٠٠٤، ص: ٧١٥.

- T. Wing Lo, " Corruption and Politics Politics in Hong Kong and china", USA, open Univ press, 2003, P.31.

- Inge Amundsen," Political corruption : An Introduction to the Issues, CHR. Michelsen Institute : Development Studies & Human Rights, 2003, P.5.

- Jonas Hartelius and Edgar Borgenhammer, "Corruption as a threat to international security and conflict Resolution', Svensaa Carnegie Instiutet. Carnegie International Report series 1. Stockholm 2011, P.21.

- "Overview of corruption in the Media in Developing countries", Publication Transporency International, Feb.2013, No. 368, P.3.

– داود خير الله: الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، عدد: ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٥٤.

– زيادة عربية ابن علي: الفساد، أشكاله، أسبابة، ودوافعه، آثاره ومكافحته واستراتيجيات الحد من تنامية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد: ١٦، دمشق، ٢٠٠٥، ص: ٢٧.

تساؤل أساسي هو: ما هو الفساد السياسي في الوطن العربي، وما هي أسبابه؟ وأوضح في نتائجه الهامة أن الفساد هو السلوك السياسي والاجتماعي لدى الحكام والموظفين الحكوميين الكبار المسيطرين على كافة القرارات الاقتصادية والاجتماعية والذين رهنوا سياسات مجتمعاتهم بسياسة القوة الغربية وخاصة الأمريكية، وكرسوا تبعية سياسية واقتصادية كاملة من نوع جديد إزاء الشركات المتعددة الجنسيات والمراكز الرأسمالية الغربية عامة وانحرفوا كلياً عن القواعد الأخلاقية والمعايير الوطنية والقومية لخدمة مصالحهم الشخصية أو أهدافهم الخاصة. وأن الفساد مرتبط ارتباطاً بالسيطرة على السلطة السياسية وثروات البلد في ظرف تاريخي معين.

والفساد في الدول العربية عموماً، ارتبط بشكل عضوي بظهور الدولة التسلطية والتي تمارس الاحتكار الفعال لمصادر الثروات والقوة للنخبة الحاكمة فيها مع غياب كل أشكال المشاركة السياسية للمواطنين وغياب أيضاً، المؤسسات الفاعلة للدولة كإحدى مرتكزات الديمقراطية وارتباط الفساد في عمومه بالفقر وتدنى مستويات المعيشة والحرمان وعدم تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وتزايد التفاوت الطبقي في المجتمعات العربية النامية.

وبعد عرض نتائج العديد من الدراسات السابقة بعضها محلى في مصر، والبعض الآخر في بعض المجتمعات النامية في الدول العربية تحديداً، وبعد قراءات موسعة في الأدبيات السوسيولوجية والأبحاث العلمية التي تناولت ظاهرة الفساد من كافة جوانبه وأبعاده، لوحظ أن كافة هذه الدراسات العلمية السابقة لم تتناول ظاهرة الفساد السياسي في المحليات الريفية تحديداً خاصة في المجتمع المصري سوى القليل منها ضمن دراستين فقط ما يدل على ندرة أو قلة الدراسات العلمية السوسيولوجية التي تناولت بالدراسة والتحليل أو حتى تعرضت لتفسير الظاهرة- أي الفساد السياسي في المحليات الريفية أو في واقع المجالس المحلية القروية ورؤى واتجاهات الفئات الاجتماعي في الريف المصري خاصة الفلاحين ومعرفتهم وتصوراتهم، لأسباب الفساد السياسي، أشكاله وأنواعه وآثاره السلبية على خطط وجهود التنمية الريفية وكيفية مكافحته والقضاء عليه من خلال آليات فاعلة في المستقبل القريب أو البعيد؛ لذا يكون قد توافر المبرر الأساسي والموضوعي لتناول ظاهرة الفساد السياسي في المحليات الريفية واتجاهات الفلاحين نحوه في القرية المصرية في هذا البحث.

ولتحديد أهم الاتجاهات الفكرية والأطر النظرية السوسيولوجية والتي سوف تسهم في تحليل وإثراء مشكلة هذا البحث تحليلاً دينامياً، وأيضاً وضع مؤشرات إمبيريقية يمكن قياسها في واقع المجتمع محل البحث الميداني بهدف التعرف على طبيعة الفساد السياسي في المحليات الريفية، واتجاهات فئات الفلاحين بكافة شرائحهم وفئاتهم نحوه في القرية المصرية.

فنظراً لتعدد العوامل المسببة للفساد السياسي وارتباطها معاً في علاقات متداخلة، وأيضاً تنوع صور الفساد وأشكاله وأنماطه وحدوده، نظراً لذلك كله تعدَّدت الاتجاهات النظرية المفسرة له

ومنها ما يلى[1]:-

١- النظرية الأخلاقية:-

حيث اهتم علماء الأخلاق مثل "رونالد واريت Roland Warit"، و"إدجار سمبكنيز Edgar Simpkins"، بوصف وقياس وتحليل ظاهرة الفساد، في كتابهما: الفساد في الدول النامية، واستعملا مصطلح حُميَّ انتشار الفساد في المجتمعات النامية. وعرفاه بمشابهته بالأعشاب الضارة التي تنمو في التربة الصالحة فتعوق نمو النباتات النافعة، ويشيران إلى أن أي فعل فاسد يعد فاسداً إذا حكم عليه المجتمع بأنه فاسد وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه، وأن السبب الرئيسي لانتشار الفساد يتمثل في الشراهة وحب المال وتدنى القيم الأخلاقية، ولمواجهة الفساد الاداري في رأى أصحاب النظرية الأخلاقية – على سبيل المثال، يقتضى تدريب موظفين عموميين غير فاسدين، إلا أنه من الصعب ملاحقة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد لارتباطه بالنوايا غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة، فالشركات الكبرى تقوم بتدريب الشباب على كيفية الربح فقط، حتى وإن كان بطريقة لا أخلاقية، فالهدف هو الربح، لذلك فهم لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجرمين، كما أن نظرة المجتمع إليهم تختلف عن النظرة إلى جرائم الشارع.

٢. النظرية البنائية الوظيفية:-

والتي ترى أن كل نسق في حاجة إلى قدر من الفساد لكى ينمو ويتطور، وهي نظرية في عمومها تحمل تبريراً إيديولوجياً للفساد، على اعتبار أن المنافع العامة أكثر من الأضرار، لذا فإن أصحاب السلطة لا يرتكبون أي فساد، فالفساد يقوم بدور وظيفي في تسيير الأمور داخل المجتمع.

ويرى "كارل فردريك Karl Fridrek"، أن الفساد يعمل على خفض حدة التوترات

---

(١) لمعرفة أهم النظريات والاتجاهات الفكرية المفسرة لظاهرة الفساد عمومًا والفساد السياسي خصوصًا ... انظر:

- ناصر عبيد ناصر : ظاهرة الفساد ، مقاربة سوسيولوجية – اقتصادية ، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص: ٣٩.
- محمد مصطفى سليمان : حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦، ص : ٣٣ .
- محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم ، المناهج، الاقترابات النظرية والأدوات، دار هومة، ط٤، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص : ١٤ .
- حمدي عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري ، تجاري، سياسي، دولي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٨ ، ص : ١٠٤ .
- Sahr J. Kpundeh, " The big Picture: building a sustainable reform movement against corruption in Africa", in Michael Johnston, Civil Society and corruption: mobilizing, for reform, univ. Press of America, US, 2005, p.207.
- صادق الشريف : النظريات المفسرة للفساد، في مرصد عين علي مصر، مؤسسة مصريين بلا حدود، ١ فبراير ٢٠١٥ . الموقع الإلكتروني : http://www.masrien.com/copy3.html

ويتيح الفرصة للعمل الناجح فكل نسق في حاجة إلى قدر من الانحراف لكى ينمو ويتطور، ويرى "كولين ليز Colin Leyes"، أن للفساد دوراً إيجابياً في القضاء على الروتين العميق، كما يرى "هنتجتون" أن الفساد يؤدى إلى تحسين المجتمع التقليدي.

إلا أن "روبرت كليتجارد Robert Klitgards"، يرى من خلال نتائج دراسته الميدانية حول الفساد أنه على الرغم من آثار الفساد الإيجابية فإن هناك آثاراً مدمرة على المستوى البعيد في المجتمع، حيث تنامى سلوكيات الابتزاز الذى يستشرى فيه الفساد ولا يحتمل أن يتحسن، كما أنه ليس من المحتمل أن يكون فعالاً اقتصادياً أو سياسياً.

٣. نظرية التحديث الوظيفية:-

وترى هذه النظرية أن الفساد في المجتمعات النامية يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها، فالمظاهر السلبية والضارة للفساد عادة ما يتم تشخيصها على أنها آلام متزايدة بدلاً من كونها تعبر عن مرض مميت، ويشير هذا الاتجاه الفكري إلى أن المجتمعات المتقدمة قد مرت بحالة المجتمع الفاسد وتجاوزته ومن المحتمل أن تحذوا الدول النامية حذو هذه المجتمعات، إلا أن هذا الاتجاه يتهم بكل ما هو داخلي ومحلي أمام كل ما هو خارجي وعالمي، ويركز على كل ما هو عارض وطارئ أمام كل ما هو نظامي وهيكلي، هذا فضلاً عن الاهتمام ببعض الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والنفسية التي تسهم في تفسير انتشار الفساد.

كما أن الإسهامات النظرية لعلماء الاجتماع في هذا المدخل تشير إلى استغلال العلم في تدعيم النظام الرأسمالي وتبرير ممارسته، داخلياً حيث تدعيم القوى الاجتماعية والطبقة المسيطرة ومساندتها أو خارجياً حيث العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز المتقدمة ودول المحيط التابعة.

٤. نظرية المباراة:-

وترى أن الفساد يعد جزءاً من الحسابات العقلانية الرشيدة وأسلوباً ذا جذور عميقة يستخدمه أصحاب المصالح الاقتصادية المختلفة لاتخاذ قرارات معينة، ويشيع استخدامه في المجتمعات الرخوة من دول العالم النامي ويشير "جورنار ميردال G. Myrdal"، إلى أن الفساد في المجتمعات الرخوة يسير بشكل مخطط لأنه أصبح يلقى اعترافاً وقبولاً من غالبية أفراد المجتمع، فلا غرابة إذن من أن يدخل الفساد في دائرة الحسابات والاهتمامات الرياضية المختلفة لتحقيق أقصى منفعة متوقعة من العمليات الاقتصادية والسياسية الفاسدة.

٥. نظرية التبعية:-

وتؤكد هذه النظرية على أن النظام الرأسمالي العالمي يعمل على فساد المجتمعات النامية

وتشويهها عن طريق الممارسات الفاسدة التي تفرضها على تلك المجتمعات والتي تمكنها من تحقيق مصالحها وإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية على تلك المجتمعات، وتأخذ هذه السيطرة العديد من الصور والأساليب منها: أسلوب المساعدات الاقتصادية والمالية وتوظيفها بشكل يخدم المصالح الرأسمالية في المقام الأول، وإحباط أية محاولة لتغيير أي وضع في أي بلد يهدد المصالح الرأسمالية بشكل مباشر؛ ومَكمن الفساد في المجتمعات النامية هو من خلال تحديد طبيعة الدولة وتوزيع المنافع السياسية من قبل صفوة القوى السياسية الحاكمة في المجتمعات النامية والتي غالباً ما تكون تابعة للهيمنة الخارجية. ومن هنا يسعى أصحاب المصالح الرأسمالية للتخطيط لاستمرار التخلف وتكريسه وإعادة إنتاجه، من خلال الاستعانة ببعض العناصر الوطنية داخل المجتمعات النامية.

ويؤكد أصحاب نظرية التبعية والماركسيين المحدثين على أن الفساد في المجتمعات النامية ليس فساداً وظيفياً مرتبطاً بأفراد وجماعات معينة بقدر ما هو فساد بنائي يكمن في طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمعات النامية وفي علاقتها بالإمبريالية العالمية، فهو فساد على مستوى التنظيمات أو الأنساق الاقتصادية والسياسية، وهذا التنظيم يجمع ما بين تنظيمات ومؤسسات خارجية ذات طبيعة إيديولوجية معينة وعناصر محلية ذات مصالح سياسية واقتصادية معينة، خارجية وهي مساعدات تعتمد على الرشوة، الأنشطة الطفيلية غير المنتجة، كتجارة الأغذية الفاسدة، وتجارة المخدرات، والسمسرة والمضاربات، وتجارة السوق السوداء، والمهربين للسلع، والمتهربين في الوقت نفسه من الضرائب، أما العوامل الداخلية للفساد فتبدو في الحكم التسلطي الشمولي مع تقلص دور الأحزاب السياسية وضعف النظام القانوني.

وبعد عرض هذه الاتجاهات والأطر النظرية المفسرة لظاهرة الفساد السياسي وطبيعته وأنماطه وأسبابه وتداعياته في المجتمع، يلاحظ أن كافة الاتجاهات النظرية ما عدا نظرية التبعية لا يمكن الأخذ بها أو الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة موضوع هذا البحث- الفساد السياسي في المحليات الريفية، حيث جاءت معظم أفكارها ليست إلا مقاربات سلوكية تجاهلت الأبعاد البنائية والتاريخية والدولية- خاصة علاقة الشمال بدول الجنوب ... واعتبرت أزمة التخلف والفساد حالة طبيعية متأصلة في شعوب المجتمعات النامية، من حيث عقائدهم وثقافاتهم وأنماط سلوكياتهم وليس للعوامل الخارجية أي دور في الفساد في المجتمعات أو الدول النامية.

لذا سوف يعتمد البحث بشكل أساسي ويأخذ بمجمل أفكار الاتجاه البنائي التاريخي وآراء مفكري نظرية التبعية والماركسية المحدثة في تحليل وتفسير ظاهرة الفساد السياسي في المحليات الريفية بصفة خاصة، والمجتمع المصري بصفة عامة، ما يسهم في تحقيق إطاراً منهجياً متكاملاً لتناول ظاهرة الفساد السياسي في المحليات الريفية وطبيعة اتجاهات الفلاحين نحوها قبولاً أو رفضاً، رضا أو عدم رضا من قبل هذه الطبقة الاجتماعي الهامة في الريف المصري.

وذلك على مستويين للتحليل الأول خارجي وهو مستوى التحليل المكبر Macro Analysis System، والتعرف على دور العوامل الخارجية المسببة للفساد السياسي في مصر ومستوى التحليل الثاني وهو مستوى تحليل الوحدات الصغرى Micro Analysis System، موضحاً لدور العوامل ومسببات الفساد السياسي الداخلية في المحليات الريفية في القرية المصرية.

خامساً: مفهومات البحث:ـ

١- الفساد السياسي Political Corruption

ليس للفساد بشكل عام تعريف متفق عليه بين الباحثين، والسبب من وراء ذلك هو الطبيعة المعقدة لظاهرة الفساد والزوايا المختلفة التي يمكن النظر من خلالها إلى مفهوم الفساد، وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التعريفات التي حازت قبولاً كبيراً وأصبحت تستخدم على نطاق واسع، من أهم هذه التعريفات[١]:-

ما وضعه البنك الدولي في تعريف الفساد بأنه: "إساءة استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، إلا أن هذا التعريف تم انتقاده نظراً لإقصاره الفساد على القطاع الحكومي فقط، حيث إساءة استغلال السلطة العامة.

---

(١) حول تعريفات الفساد والفساد السياسي والإداري، من حيث المفهوم، صور الفساد، أنواعه، أسبابه وآثاره على المجتمع بصفة عامة: يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: -

- عبد اللطيف الرعود: الفساد السياسي، محور المجتمع المدني، في الحوار المتمدن، عدد : ٢٤٣٤ ، ٢٠٠٨/١٠ .
- حسين محمود حسين : دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة ، مركز العقد الاجتماعي، ص : ١٠ .
- ويكيبديا الموسوعة الحرة: فساد سياسي ، الحسابات الاجتماعية الرسمية لويكيبديا العربية، فيس بوك وتويتر.
- فاطمة عبد الجواد : الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، المركز الإعلامي للهيئة العامة للتشريعات القانونية، بغداد، العراق، ٢٠١٣ .
- محمد نبيل الشيمي : الفساد السياسي، محور : مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، عدد : ٤٠٨٧ ، ٢٠١٣/٥/٩ .
- سالم سليمان : الفساد السياسي والأداء الإداري، دراسة في جدلية العلاقة، مرجع سابق، ص : ٧ .
- رانيا عامر: الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي أعدتها الأجهزة الرقابية الستة. المؤتمر الذي يعقده مهندس / إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء المصري بهيئة الرقابة الإدارية ، اليوم السابع، الثلاثاء ٢٠١٤/١٢/٩ .
- شيماء إبراهيم : حكومات الدول النامية ومكافحة الفساد، مرجع سابق. ص ٥ .
- عادل عامر : شيوع ظاهرة الفساد في مصر، المنتدى ، القاهرة، ٢٠١٥ .
- كريمة بقدى: الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، مرجع سابق، ص : ص ، ١٥ – ٤٤ .
- ياسر خالد بركات: الفساد الإداري ... مفهومة ومظاهره وأسبابه : مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، تموز 2005 www.mcsr.net
- فاطمة رفافة: مفهوم الفساد ، منظورات نظرية ، مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، ١٨ فبراير ، ٢٠١٥ .
- داود خير الله : الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٩ مايو ٢٠١٤.

وفي المقابل طرحت منظمة الشفافية الدولية تعريف يضيف إلى تعريف البنك الدولي القطاع الخاص، حيث تعريف الفساد بأنه: "إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة"، لذا قد تكون السلطة المخولة لدى الموظف الحكومي وموظف القطاع الخاص. لكن هذا التعريف قاصراً بدوره على أن يشمل كل جرائم الفساد، كجريمة غسيل الأموال مثلاً، لذلك جرم القانون المصري، أي فعل يقوم به الموظف وينطوي على فساد حتى وإن كان يظن خطأً أنه مختص، ويقصد بالمصلحة الخاصة، المصلحة التي تعود على الشخص نفسه بالنفع بشكل مباشر كأن يحصل لنفسه على مال، كما يقصد بالمصلحة الخاصة أيضاً ما يعود عليه بالنفع بشكل غير مباشر، كان يستغل سلطاته ويعين أبناءه بالمخالفة للقانون. وكما يستوى أيضاً أن تكون المنافع مادية أو ذات قيمة معنوية وغيرها التي يحصل عليها الموظف نتيجة استغلال وظيفته.

وغالباً ما تتهرب القوانين المحلية والاتفاقات الدولية من وضع تعريف للفساد وتكتفي بذكر أمثلة له أو تحديد صوره على سبيل المثال أو الحصر، وتترك وضع التعريف للفقه أو القضاء على اعتبار أن جريمة الفساد جريمة متطورة وكل يوم يظهر منها صور جديدة يصعب على أي قانون حصرها، ومن أهم صور الفساد التي أوضحتها القوانين والاتفاقيات الدولية: الرشوة، التربح من المال العام، والإثراء غير المشروع والاستيلاء على المال العام، وغسل الأموال، والتلاعب بالقوانين والمحسوبية والوساطة ...الخ.

وللفساد أنواع مختلفة منها ما يعرف بالمكانة الوظيفية للقائم بالفعل الفاسد وينقسم إلى: فساد صغير Petty Corruption، وما يقوم به صغار الموظفين والمسئولين؛ والفساد الكبير Grand Corruption، وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسئولين وفي الغالب ما يكون المقابل فيه كبير، ويقسم الفساد أيضاً، من حيث طبيعة القطاع الذى يحدث فيه الفساد إلى: الفساد السياسي والفساد الاداري، والفساد المالي، والفساد الاقتصادي، وجميعها تندرج تحت ما يسمى بالفساد السياسي وهذا ما سوف يركز عليه البحث الراهن، وما يعرف بالفساد السياسي، والاداري في المحليات الريفية في الريف المصري.

حيث إن الفساد السياسي يعنى استخدام النفوذ السياسي لشخص أو لحزب سياسي بهدف تحقيق مكاسب سياسية منها البقاء مدة أطول في الحكم، أو مكاسب اقتصادية لبعض المنتمين للقوى السياسية الحاكمة، ومن أهم صور الفساد السياسي، تزوير الانتخابات وشراء الأصوات الانتخابية وتفضيل المنتمين إلى هذه القوى في المناصب العامة، أما الفساد الاداري فله معنيين: ضيق ومحدود، حيث الخروج عن النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة وشخصية بالموظف العام ومن أهم صوره استخدام أدوات ووقت ومعدات العمل لغير تحقيق المصلحة العامة، ثم المعنى الواسع: فالفساد الإداري يضم كل أنواع الفساد التي يكون الموظف العام طرفاً فيها سواء كان فساداً سياسياً مالياً أو اقتصادياً، وللفساد السياسي والإداري آثاراً خطيرة من الصعب حصرها

على كافة المجالات: اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وأخلاقياً، لأن الفساد السياسي – وهذا ما نركز عليه في بحثنا هذا – هو الذي يقود ويؤثر على بقية أنواع الفساد الأخرى، فحينما يفسد السياسيون يتم فتح الباب لأعوانهم من الإداريين ليمارسوا الفساد الاداري بمعناه الواسع والخطير على المجتمع، وإذا اجتمع السياسيون مع الإداريون في دائرة الفساد فتصبح أموال الدولة وثرواتها ومقدراتها في خطر حيث النهب والاستيلاء عليها وخاصة في ظل النظم غير الديمقراطية التي تغيب فيها الشفافية، وتكون الرقابة المؤسسية المتمثلة في البرلمان غائبة، والرقابة الشعبية مكبوتة أو مضللة.

لذلك سوف يتم استخدام مفهوم الفساد السياسي إجرائياً على أنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ومصالح خاصة من قبل الموظفين الرسميين في الوحدة المحلية بالقرية"، علاوة على مد اليد لأخذ رشوة مالية أو عينية والاختلاس والتلاعب في القوانين والغش فيها، وما للوساطة والمحسوبية دور فيها بداية من إنهاء مصلحة خاصة بمواطن بالقرية وحتى المستويات الأعلى كالتصويت في الانتخابات لاختيار مرشح سياسي بعينه.

٢. المحليات الريفية: Rural localities

تحددت السمات الأساسية لنظام الإدارة المحلية في مصر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن نظام الإدارة المحلية وتعديلاته بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨م والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٩م. والإدارة المحلية هي عملية تنفيذية في طابعها العام للسياسات التي يتم وضعها على المستوى السياسي، حيث من أهدافها الأساسية وضع الأساليب الموضوعية لتوظيف الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وإذا كانت الإدارة المحلية العامة هي عملية تنفيذ السياسات العامة للدولة، فإن جوهر الإدارة المحلية هو تنفيذ تلك السياسات على مستويات محلية أو جزئية بالنسبة للنظام القومي. وقد أقيم نظام الإدارة المحلية في مصر على أساس تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها: المحافظات والمدن والأحياء والقري، ويتشكل كل مستوى محلي من مجلس شعبي محلي منتخب ومجلس تنفيذي يضم المسئولين عن الإدارات التنفيذية. وهكذا يتكون نظام الإدارة المحلية في مصر من خمس مستويات هي الوحدة المحلية للمحافظة والوحدة المحلية للقسم أو المركز والوحدة المحلية للمدينة والوحدة المحلية للحي والوحدة المحلية للقرية[1].

ويعيب قيام نظام الإدارة المحلية في مصر على تفويض الوزراء والمحافظين بعض سلطاتهم لمسئولي الإدارة المحلية، حيث إن أسلوب التفويض لا يمكن المحليات من مواجهة المشاكل بصورة فعالة. لذلك فالمركزية في نظام الإدارة للمحليات يفتح المجال واسعا لانتشار الفساد السياسي

(١) علي الصاوي، الإدارة المحلية مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٢١ .

بكافة صوره وأشكاله خاصة في الوحدات المحلية الريفية في مصر؛ حيث إن قيام السلطة المركزية التنفيذية في المحافظة المحافظ مع نأى رؤساء الوحدات المحلية وخاصة رئيس الوحدة المحلية الريفية بالقرى عن أي سلطات محددة إلا في حالات استثنائية وقليلة يفوضها لهم المحافظ – كل هذا يجعل نظام الإدارة المحلية الموجود حاليا في مصر- خاصة الوحدات الريفية أو مجلس القرية عاجزا عن حل الكثير من المشكلات المحلية في مختلف المجالات الخدمية كالتعليم والصحة والاسكان والنقل وغيرها، وما يكرس معه سبل تكريس الفساد السياسي بصور متعددة في الوحدة المحلية الريفية عكس ما هو المفترض القيام به، حيث أهمية المحليات الريفية ودورها الأساسي في انضاج وتطوير المشاركة الشعبية على المستوى المحلي وتهيئة جهود قطاعات كبيرة – خاصة جماعات الفلاحين ضمن مواطني الريف للمشاركة في عملية التنمية.

إذا هناك سلبيات ونواقص يعاني منها نظام الإدارة المحلية في مصر عموما والوحدات المحلية بالقرى خصوصا ومنها: ازدواجية الاشراف على الأجهزة التنفيذية بالمحليات، غياب أو ضعف الرقابة الشعبية والمساءلة على المحليات، انشاء صناديق خاصة وفق نظم محاسبية خارج الوازنة العامة، تدني أحوال العاملين بالمحليات، حيث تدني الأجور ما يسهم في استجابة هؤلاء العاملون لإغراء الانحراف والفساد الذي تتعدد مظاهره في العديد من أنشطة المحليات، ثم علاقة الإدارة المحلية بالوزارات المركزية وما تمثله من تحدي كبير ومعوق أمام تحقيق الإدارات المحلية لأهدافها، حيث المركزية الشديدة في صناعة واتخاذ القرارات المركزية، والتي من المفترض أن تخص المحليات، ما يتطلب معه ضرورة تحديد العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية بشكل واضح محدد[1].

لذلك سوف يتم استخدام مفهوم المحليات الريفية إجرائيا في هذا البحث على أنها "مجلس محلي قروي- يتكون من عدد من الأفراد الرسميين يتبعون رئيس الوحدة المحلية بالقرية جميعهم معينون من الدولة، وتتبع هذه الوحدة المحلية لمجلس مدينة المركز ومن ثم للمحافظة وكذلك أعضاء أخرين يتم انتخابهم كمجلس محلي منتخب لهم بعض الاختصاصات والمهام الرسمية التي تحددها السلطة التنفيذية التابعة للمحافظ، وعليها مسئوليات تجاه إنجاز خدمات المواطنين بالقرية- وخاصة الفلاحين، وفي بعض الأحوال يلجأ هؤلاء المسئولين إلى المحسوبية والرشوة والوساطة والهدايا والابتزاز واتباع سبل مختلفة ومتنوعة للفساد السياسي لإنجاز مصالح الجماهير الخدمية بالمجتمع المحلي الريفي.

٣- الاتجاهات Attitudes

تعد الاتجاهات ذات صلة وثيقة بحياة الإنسان بأفكاره وقيمه وثقافته وسلوكه، ولكل إنسان اتجاهاته الخاصة به نحو القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وهذه الاتجاهات تشكَّلت بعد مراحل التنشئة الاجتماعية والظروف الخاصة التي مر بها هذا الإنسان وبعد خبراته

(١) حسين رمزي كاظم، اللامركزية طريق النهوض بالمحليات في مصر، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١١ .

السابقة وطبيعة المجتمع الذي نشأ فيه وغيرها من العوامل التي تسهم في تكوين الاتجاهات لدي الأفراد وتكمن أهمية الاتجاهات في الحكم على القضايا والمسائل المرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاش وفي معرفة طبيعة الاتجاه وشدته بالرضا أو عدم الرضا، بالقبول أو الرفض نحو موضوع معين[١].

ولقد تعددت تعريفات الاتجاهات في الأدبيات ومنها: تعريف "كامبيل" Kampel ، بأن الاتجاهات الاجتماعية تتمثل فيما بين استجابات الأفراد نحو المواقف الاجتماعي من اتساق واتفاق. وفي تعريف قاموسي مصطلحات علم النفس الحديث والتربية بأنه الشعور بالتأييد أو المعارضة إزاء موضوع معين كجماعة معينة أو فكرة أو قضية أو ظاهرة كالاتجاه نحو سياسة معينة ويتكون بالخبرة والاكتساب ويمكن تعديله، وللاتجاهات خصائص أربعة أساسية: موضوع الاتجاه، وجهة الاتجاه: كالتفضيل أو الرفض أو التقويم، ودرجة شدة الاتجاه، والعقلانية. أيضًا للاتجاهات ثلاث مكونات أساسية: عاطفي انفعالي حيث الشعور بالرضا أو عدم الرضا والقبول أو الرفض لقضية أو ظاهرة اجتماعية ما أو قيمة معينة، ثم المكون المعرفي ويشير إلى المعارف والآراء والتصورات والأحكام التي ترتبط بموضوع الاتجاه، فكلما كانت معرفة الفرد بهذا الموضوع أكثر كان اتجاهه واضحا أكثر والعكس صحيح . والمكون الثالث والأخير، هو السلوكي والمتمثل في استجابة الفرد تجاه موضوع الاتجاه بطريقة ما وقد تكون سلبية أو إيجابية.

وتندرج الاتجاهات من الإيجابية الشديدة إلى السلبية الشديدة أيضا وهي قابلة للقياس أيضا والتقويم وتوجه سلوك الإنسان أفرادا وجماعات في كثير من الأحيان في المجتمع، وترتبط الاتجاهات كذلك بثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتختلف من بيئة اجتماعية لأخرى. ويتم التعبير عن الاتجاهات بطريقتين: الأولى، لفظية تلقائية ويتم التعبير عنها بشكل صريح وعلني في الحديث، والثانية: عملية من خلال السلوك والتصرفات[٢].

ويعرفه "ألبورت" Allport ، الاتجاه: بأنه إحدى حالات التهيؤ والتأهب العصبي والعقلي التي تنظمها الخبرة ولها فعل توجيه على استجابات الأفراد للأشياء والمواقف المختلفة. أما "بوجاردس" Bogardus ، فيرى أن الاتجاه نزعة للتصرف سواء بالإيجاب أو السلب نحو وضع ما أو ظاهرة في المجتمع والتي تحدد قيما إيجابية أو سلبية لهذا التصرف، ويعرفها هاري ابشو، Harry Upshow، بأنها المواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا والمسائل والأمور المحيطة بهم، ويستدل على المواقف هذه من خلال التعرف على الاتجاه كبناء يتكون من أجزاء ثلاث هي: المعرفة، السلوك، ثم الانفعال [٣].

---

(١) حسين صديق، الاتجاهات في علم الاجتماع من حيث المنظور، مجلة جامعة دمشق، مجلد : ٢٨ ، العدد ٣ + ٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٩٩ .

(٢) عبد الرحمن عيسوي، قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢١ .

(3) Audi, R., "on the Conception and Measurement Attitude in Contemporary Anglo American Psychology" Journal for the theory of Social Behavior, 2009, p.173.

وبناءً على ما سبق من تعريفات مفهوم الاتجاهات سيتم استخدامه إجرائيا على أن الاتجاهات هي: مجموعة المعارف والتصرفات والإدراك ومختلف الرؤى لجماعات الفلاحين بكافة فئاتهم وشرائحهم في القرية ومدى استجاباتهم قبولا أو رفضا، رضا أو عدم رضا تجاه كافة أوضاع وصور وأشكال الفساد السياسي في الوحدة المحلية بالقرية خصوصا وفي مصر عموما، ووعيهم بأسباب وعوامل هذا الفساد وأثاره على جهود تنمية الريف ومشاركتهم فيها وسبل مواجهته والتخلص منه مستقبلا.

٤. الفلاحين: The Peasant's

تحفل الأدبيات السوسيولوجية بالعديد من التعريفات الخاصة بطبقة الفلاحين وأهميتها في المجتمع القروي. ووفقا لتركيز هذا البحث على اتجاهات الفلاحين بكافة فئاتهم وشرائحهم بالقرية- نحو الفساد السياسي في المحليات الريفية، فهم أي الفلاحون يتم تقسيمهم إلى فئات كبار الملاك، متوسطي الملاك، صغار الملاك ثم عمال الزراعة بكافة شرائحهم: المعاش، والأجرة أو اليومية وأخيراً عمال التراحيل؛ وهذا التقسيم الإجرائي جاء وفقا لمحك الملكية للأرض الزراعية بالقرية وأيضا طبيعة العمل أو النشاط الأساسي وهو زراعة الأرض الزراعية بصورة أساسية.

إن الفلاح هو أهم عناصر النشاط الإنساني في مجمل التاريخ المصري لأنه أداة هذا النشاط – الزراعة- وموضوعه، فهو منتج الغذاء وكثير من الخيرات والحاجات الأساسية للحياة، وغيابه أو تدهور أوضاعه من شأنه أن يعصف بجملة الإنتاج الزراعي، وطالما أنه إنسان وفرد في المجتمع فهو في نفس الوقت أحد أهداف ذلك الإنتاج؛ ولقد شهدت القرية المصرية تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية كبيرة وعميقة خاصة بعد حدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، صاحبة تغير شامل في أنماط الإنتاج وأساليبه وأشكال العلاقات بين قوى المجتمع وأطراف العملية الإنتاجية صاحبة تغيرات في طرق كسب العيش وكيفية المعيشة وكذلك تنظيم العلاقات بين أبناء المجتمع الريفي كأفراد وشرائح وفئات اجتماعية مثلما تغيرت مواطن السلطة وبناء القوة والنفوذ والمكانة الاجتماعية ومسبباتها والقيم المرتبطة بها. وانعكس كل هذا وصاحبه أيضا تحولات في اتجاهات ومعارف وتصورات بل ونظرة أبناء المجتمع من الفلاحين لأنفسهم وموقعهم ومواقع الآخرين ومكانتهم في هذا الواقع والصورة التي تنظم هذه العلاقات وأساليب المعيشة والتطلعات الجديدة لطرائق الحياة داخل وخارج المجتمع الريفي.

فوفقا للتحليلات الفكرية السوسيولوجية يقدم "ماركس"، تعريفا للفلاحين المزارعين بأنهم: جماعة من الأفراد يسهمون في نفس العلاقة بوسائل الإنتاج وهم في تزايد مستمر من حيث خاصية وعيهم بالمصلحة المشتركة والتنظيم السياسي المشترك كذلك ومقاومتهم المباشرة للطبقات الأخرى في المجتمع، إضافة إلى تعهدهم الفعال في عملية الصراع الطبقي. فالفلاحون موجودون

كطبقة اجتماعية ضمن المحتوى التاريخي، فهم يشكلون طبقة واقتصاد أساسي في المجتمع الريفي مع أهمية موقعهم من التقسيم الاجتماعي للعمل وفي مصفوفة علاقات الإنتاج السائدة في إطار التكوين الاجتماعي – الاقتصادي القائم[1].

مما سبق، سوف يتم استخدام مفهوم الفلاحين إجرائيا في هذا البحث على أنهم جماعة الأفراد الذين يعملون بالزراعة كمهنة أساسية ويملكون ويحوزون أرضا زراعية، إما بالملك أو الإيجار أو المشاركة ويقيمون بالقرية أو الريف بصفة دائمة، ولديهم اتجاهات وآراء وتصورات" مدركات، معارف ووعي اجتماعي عام، تجاه الفساد السياسي بكافة صورة وأنماطه وأسبابه وآثاره وآليات مكافحته إن وجد بالوحدة المحلية الريفية وذلك من خلال تعاملاتهم شبه اليومية وعلى مدار اليوم، لإنهاء مصالحهم الفردية أو مشاركة في عمل جماعي في أي مشروع تنموي يخدم القرية ومواطنيها.

سادسا: الإجراءات المنهجية للبحث:-

يندرج هذا البحث ضمن البحوث والدراسات السوسيولوجية الوصفية، وتحليل مشكلة هذا البحث الذي تتركز أهدافه جميعها في محاولة التعرف على اتجاهات الفلاحين نحو طبيعة الفساد السياسي في الوحدات المحلية الريفية، من حيث أسباب الفساد وأنماطه وآثاره وآليات وسبل مكافحته ومواجهته في القرية ومدى رضا هؤلاء الفلاحين أو عدم رضاهم وقبولهم أو عدم قبولهم لصور هذا الفساد المتنامي في المحليات الريفية.

وبناء على ذلك سيتم الاعتماد وبشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث محاولة الكشف عن وصف دقيق لطبيعة الظاهرة أو مشكلة البحث وهي حقيقة الاتجاهات لدى جماعات الفلاحين نحو الفساد السياسي في المحليات الريفية بالقرية المصرية.

وعن أدوات جمع البيانات:-

فوفقا لطبيعة مشكلة البحث – وإلى جانب الملاحظة العلمية البسيطة المباشرة سوف يتم

(1) Hamza Alawi, "Peasant classes and Primorial Loyaties", in Journal of Peasant studies. Vol.1, No.1 frank cass &co.ltd, London, 2007, P.27.

وانظر أيضًا: حول تعريفات الفلاحين:

- أحمد مجدي حجازي وشادية قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص : ٦ .
- خليل حسين ، السياسات الزراعية في الدول العربية، السياسات العامة ، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦، ص : ١٠ .
- بشير صقر، الجوع وأوهام الأمن الغذائي في مصر، لجنة التضامن الفلاحي، مصر ، الحوار المتمدن، عدد : ٤١٣٩، ٣٠ ، يونيو ، ٢٠١٣ .
- ريم سعد ، إنقاذ الزراعة في مصر، الفلاح أولاً، جريدة الشروق، ٢٥ مارس ، ٢٠١٣ .

الاعتماد على أداة الاستبيان بالمقابلة حيث يتم تصميم الاستمارة والتي يتم تطبيقها على عينة البحث وتتضمن عدد من النقاط الأساسية تغطي كافة القضايا المرتبطة بأهداف وتساؤلات البحث وقياس اتجاهات الفلاحين نحو مظاهر الفساد السياسي بالوحدة المحلية الريفية، إضافة إلى المواقف الاجتماعي التي أمكن ملاحظتها ومختلف الأنشطة الاجتماعي والاقتصادية ومجمل علاقات التعامل بين الفلاحين وموظفي الوحدة المحلية بالقرية مجتمع الدراسة.

لذلك تمكنا من الحصول على البيانات والمعلومات المتصلة بالظاهرة موضوع البحث من خلال مصدرين رئيسيين: الأول: مكتبي أو رمزي وتمثل في الاحصاءات الرسمية والتعدادات العامة وكشوف الحيازة الزراعية ومختلف السجلات الرسمية من الوحدة المحلية والجمعية الزراعية بالقرية. أما المصدر الثاني: فهو بشري ميداني ويمثله الفلاحون بالقرية مجتمع الدراسة الميدانية، بمختلف فئاتهم وشرائحهم الطبقية والاجتماعية.

وعن مجالات الدراسة :-

حددنا المجال الجغرافي في قرية دنشواي كمجتمع للدراسة الميدانية، وهي إحدى قرى مركز الشهداء بمحافظة المنوفية، حيث وقع عليها الاختيار عمديا ومقصودا نظرا لعدة أسباب أو مبررات موضوعية وأخرى إجرائية، فما يخص المبررات الموضوعية لهذا الاختيار، فهو على الرغم من أن هذه القرية تعد ضمن القرى المتغيرة أو المتحولة حيث ملاحظة العديد من سمات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والذي طرأ على بنية القرية حديثا، إلا أن القرية لها دور وخبرات تاريخية وطويلة في بلورة وتشكيل الوعي الطبقي والاجتماعي والسياسي لسكانها – خاصة الفلاحين حيث تجربتهم التاريخية مع الاستعمار القديم ودور الفلاحين البارز وهباتهم العنيفة وما انعكس في تشكيل مستويات للسلوك السياسي والاجتماعي في حادثة دنشواي في العام ١٩٠٦م.

أيضا على الرغم من تشابه القرية إلى حد بعيد مع معظم القرى المصرية، إلا أنها تعتبر قرية أم حيث أن بها وحدة محلية قروية ومن ثم يتبع لها حوالي أربع قرى أخرى وفقا للتوزيع الجغرافي والتنظيمي، والقرية أيضا تختلف عن باقي القرى من حيث أنها تتسم بالعديد من السمات التاريخية والثقافية والسياسية تجعلها مميزة حضاريا وتاريخيا حيث يوجد بها متحف دنشواي التاريخي والأثري والذي يحكي قصة الصراع ما بين الفلاحين والاستعمار الانجليزي قديمًا.

ويوجد بالقرية قصر للثقافة، ومكتبة عامة ومكتبة للطفل ومسرح وقاعة للفن التشكيلي وقاعة لممارسة الأنشطة الثقافية الأخرى كالندوات والمحاضرات واجتماعات أهل القرية من الفلاحين وغيرهم. أيضا يوجد بالقرية مختلف المؤسسات الاجتماعي والتعليمية والصحية، مدرسة اعدادية مشتركة، ومدرسة للتعليم الثانوي العام ومستشفى قروي مطور ومركز شباب رياضي، اجتماعي

وثقافي ريفي، وسنترال آلي للاتصالات، وعدد ١٥ مسجد منها ١٤ أهالي ومسجد واحد يتبع وزارة الأوقاف، لذلك تستحق هذه القرية أن تكون مجتمعا محليا هاما لإجراء الدراسة الميدانية بها.

أما المجال البشري:-

ويمثله مجتمع دنشواي التابعة لمركز الشهداء، محافظة المنوفية والذي يتسم بعدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الهامة وأبرزها: إجمالي عدد سكان القرية ٢٧,٩٦٣ نسمة موزعة حسب النوع إلى ١٤,٦٧٩ ذكور بنسبة ٥٣٪ و ١٣,٢٨٤ من الإناث بنسبة ٤٧٪ وتحتل الزراعة المرتبة الأولى كمهنة ونشاط أساسي في مجتمع الدراسة، حيث يعمل بها ٦٨,٤ من إجمالي من هم داخل النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الزراعة هي المجال الرئيسي للنشاط الاقتصادي في القرية، إلا أن المساحة المنزرعة من الأرض الزراعية التي تقع في زمامها لا تتناسب مع الحجم الكلي للحائزين، حيث تبلغ مساحة الأرض الزراعية ١٣٣٠ فدان و ١٩ قيراط موزعة على ١٦٠٢ من الحائزين أي بمتوسط ٠,٨ من الفدان لكل حائز وهو ما يشير إلى ضيق الرقعة الزراعية المنزرعة بقرية الدراسة. ويبلغ عدد الحائزين لأقل من ٣ أفدنة ١٤٣١ حائزا بنسبة ٨٩,٩٪ وهم ما نسميهم صغار الحائزين من الفلاحين. ويبلغ عدد الفلاحين الحائزين من ٣-٥ أفدنة ١٣٥ حائزا بنسبة ٨٪ وهؤلاء ما يطلق عليهم متوسطي الملاك، ويبلغ عدد الحائزين لأكثر من ٥ أفدنة ٣٦ حائزًا ويشكلون ٢,١٪ من إجمالي الحائزين وهم ما يعرفون بكبار الملاك من الفلاحين. أما التركيب المحصولي للقرية وجدنا أنه يتم زراعة المحاصيل التقليدية النيلية والصيفية كالقمح والذرة والقطن والفاصوليا، والفول والبرسيم والفول البلدي والبطاطس؛ هذا إلى جانب بعض المساحات المنزرعة حدائق وموالح وقصب السكر، إضافة إلى تربية المواشي ومزارع الدواجن كمشروعات فردية خاصة.

وقد حددنا المجال البشري للبحث الراهن وفقا لمجموعة من المحكات الأساسية وعليها سوف يتم توزيع عينة البحث وهي: ملكية وحيازة الأرض الزراعية: حيث تأخذ حيازة الأرض الزراعية أشكال ثلاثة لاستثمار الأرض وهي: الملك والايجار والمشاركة، ثم شكل استثمار الأرض الزراعية إما بالزراعة أو إقامة مشروعات تجارية. وأخيرا، طبيعة العمل وهو النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يمتهنه الفرد كمصدر أساسي للدخل والمعيشة.

ووفقا لما سبق فقد تم اختيار عينة الدراسة الميدانية بالطريقة العشوائية، من الفلاحين بالقرية مجتمع البحث وتم تقسم هؤلاء الفلاحين إلى: كبار الملاك والحائزين لأرض زراعية ٥ أفدنة فأكثر. ثم فئة متوسطي الملاك والحائزين من ٣:٥ أفدنة. ثم فئة صغار الملاك والحائزين من ١:٣ أفدنة وأخيرا فئة العمال الزراعيين وهم الذين لا يملكون ولا يحوزون سوى قوة عملهم وهم عبارة عن شرائح فلاحين ثلاثة: عمال زراعيون باليومية أو بالأجرة، ثم عمال زراعيين بالمعاش وأخيرا عمال زراعيون تراحيل.

والعدد الفعلي لفئة كبار الملاك بالقرية = ١٤ حائز تم اختيار عدد ٩ حالات للدراسة ثم فئة متوسطي الملاك وهم ٢٤ حائز تم اختيار ١٥ حالة. وفئة صغار الملاك وعددهم الفعلي بالقرية ١٣٥ تم اختيار ٥٥ حالة للدراسة. أما عمال الزراعة، فقد كان عددهم الفعلي بالقرية ١١٥ عامل زراعي وتم اختيار عدد ٧٠ حالة[١].[٢] [٣]

لذا فقد بلغ اجمالي عينة البحث الكلية ١٤٩ حالة للدراسة موزعة على كافة الفئات والشرائح الاجتماعي للفلاحين في القرية مجتمع الدراسة. وسوف يتم تحليل البيانات من خلال اسلوب التحليل الكمي الاحصائي[٤].

وعن المجال الزمني للبحث:-

فقد استغرقت الدراسة الميدانية منذ وقت إعداد الاستبانة وإجراء الزيارات الميدانية المتكررة لمجتمع البحث وجمع البيانات حتى كتابة نتائج البحث، الفترة من ٢٠١٦/٦/١ وحتى ٢٠١٦/١٠/١ .

سابعا: خصائص عينة البحث:-

تشير البيانات الكمية المتعلقة بالخصائص المرتبطة بالتركيبات النوعية والعمرية والاجتماعية والتعليمية وكذلك الحالة المهنية لعينة البحث إلى ما يلي:

١- النوع:

جاءت كافة عينة البحث من الذكور، حيث بلغت نسبتهم ١٠٠٪ ولم تكن هناك حالات من العينة من الإناث نظرا لطبيعة العينة وهي من الفلاحين الذكور بكافة فئاتهم وشرائحهم بالقرية مجتمع البحث.

٢- السن:

فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن فئات العمر بعينة البحث تركزت في المرحلة العمرية ٥٥ سنة فأكثر وذلك بنسبة ٣٥,٦٪ من إجمالي عينة البحث والتي تركزت في فئتي صغار الملاك والحائزين من الفلاحين بنسبة ٧٢,٧٪ وفئة كبار الملاك بالقرية بنسبة ٥٥,٦٪ ثم الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٣٥ سنة بنسبة ٢٣,٥٪ من جملة العينة وتركزت في فئة عمال الزراعة ومتوسطي الملاك بنسب ٤٢,٨٪ و ١٣,٣٪ على التوالي.

(١) سجل قطاعات دنشواى، الوحدة المحلية لقرية دنشواي عن عام ، ٢٠١٢ .

(٢) سجل رقم (٢) خدمات الخاص بالحيازة الزراعية ، وزارة الزراعة ، الوحدة الزراعية بقرية دنشواى، عام ، ٢٠١٢

(٣) لائحة النظام الأساسي للنقابة العامة للعاملين بالزراعة بمصر طبقاً لآخر تعديل ٢٥ فبراير، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٧

(٤) سوف يتم استخدام معامل التوافق لحساب معامل الارتباط من القيم الخام بالقانون (ر)، ق = $\sqrt{١-مج}$

ثم نسبة ١٩,٥٪ من جملة العينة مركزة في فئة متوسط الملاك وكبار الملاك بنسبة ٣٣,٣٪ و ٢٢,٢٪ وذلك في الفئة العمرية ٤٥ إلى ٥٥ سنة، ثم نسبة ١٢,٧٪ من إجمالي العينة وهي لفئة العمر من ٣٥ إلى ٤٥ سنة والتي تركزت في فئتي عمال الزراعة بنسبة ٢١,٤٪ ونسبة ٢٠٪ لمتوسطي الملاك من الفلاحين في حين انعدمت هذه الفترة العمرية في فئة صغار الملاك، وأخيرًا نسبة ٨,٧٪ من جملة العينة والتي تركزت في الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة وتركزت في فئة عمال الزراعة الذين يتميزون بأنهم من الفئة العمرية الشابة التي تستخدم قوة عملها الجسماني في النشاط الزراعي الذي يتسم بالقوة البدنية في حين انعدمت هذه الفئة العمرية في فئة كبار الملاك والحائزين من الفلاحين بالقرية.

٣ـ الحالة الاجتماعية:

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية كشفت بيانات الدراسة الميدانية من أن معظم أفراد العينة من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٨٩,٩٪ والتي تركزت في فئتي متوسطي الملاك وصغار الملاك من الفلاحين؛ بينما جاءت نسبة ٥,٤٪ من جملة العينة مركزة في حالات الفلاحين الذين لم يسبق لهم الزواج بالقرية وهم من فئة عمال الزراعة بنسبة ٨,٦٪ ثم نسبة ٣,٤٪ من المطلقين وتركزت في فئة كبار الملاك والحائزين من الفلاحين، وأخيرًا نسبة ١,٣٪ من الفلاحين الأرامل وتركزت في فئة كبار الملاك أيضًا.

٤ـ مستوى التعليم:

حيث تشير بيانات الجدول رقم ٤ والخاص بتوزيع مفردات عينة البحث حسب الحالة التعليمية إلى أن أعلى نسبة تركزت في فئة من هم حاصلين على شهادة التعليم فوق المتوسط وذلك بنسبة ٣٢,٢٪ من جملة عينة البحث وتركزت في فئات صغار الملاك ومتوسطي وكبار الملاك على التوالي بنسب ٧٢,٧٪، ٤٠٪ و٢٢,٢٪ وقد جاءت نسبة ١٤,١٪ من جملة عينة البحث أميون ولم يحصلوا على أي قسط من التعليم وتركزت في فئة عمال الزراعة بنسبة ٢٧,٢٪ مما يؤكد معه أنه ما زال يعاني الريف المصري من وجود وتفشي الجهل وعدم معرفة القراءة والكتابة وحتى وقتنا هذا ما يمثل مشكلة تعاني منها القرية المصرية إلى الآن وجاءت أقل نسبة للتعليم ما بعد الجامعي ٠,٧٪ وهي لحالة واحدة ضمن الحالات التسعة لفئة كبار الملاك من الفلاحين.

٥ـ مستوى الدخل الشهري:

حيث كشفت البيانات الخاصة بفئات الدخل الشهري عن أن نسبة ٤١,٦٪ من اجمالي العينة يحصلون على دخل شهري أقل من ٣٠٠ جنيه وتركزت جميعها في فئة عمال الزراعة بنسبة ٨٨,٦٪ في حين أن من يحصلون على ٥٠٠ جنيه فأكثر جاءت نسبتهم ٢٠,٢٪ من جملة العينة الكلية وتركزت في فئات كبار الملاك بنسبة ١٠٠٪ ومتوسطي الملاك بنسبة ٧٣,٣٪ ونسبة

١٨,٢٪ من صغار الملاك من الفلاحين بينما انعدمت تماما في فئة عمال الزراعة ما يؤكد على أن مستوى الدخل الشهري مرتبط إلى حد بعيد بملكية الأرض الزراعية بالقرية، إلى جانب ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي الأخرى.

٦ـ مصادر الدخل الأخرى:

تشير بيانات الجدول رقم ٦ الخاص بمصادر الدخل الأخرى وإلى جانب ملكية وحيازة أرض زراعية، إلى أن أعلى نسبة وهي ٤٩,٧٪ تمثلت في تربية المواشي ما يؤكد معه إلى أن الفلاح المصري لا غنى له عن الماشية التي تعينه على العمل في مجال الأرض الزراعية أو الاستفادة من منتجاتها وخيراتها، ثم نسبة ٤٣٪، جاءت موضحة أهمية عمل أبناء الفلاحين معهم في مجال النشاط الزراعي والتي تركزت في فئة عمال الزراعة كعامل أساسي يسهم في زيادة الدخل الشهري والمعيشة، ثم نسبة ٢٤,٨٪ للعقارات والممتلكات، وأقل نسبة كانت ٧٪ لحالة واحدة من عمال الزراعة أضاف أخرى تذكر موضحة أنهم يعملون بأنفسهم دون مساعدة أحد وأنهم كعمال زراعيين ليس لديهم ممتلكات من الأرض أو أي مصادر أخرى غير قوة عملهم.

٧ـ المحاصيل الزراعية:ـ

تكشف بيانات الجدول رقم ٧ والخاص بنمط المحصول الزراعي لدى عينة البحث من فئات الفلاحين عن أن محاصيل الزراعة التقليدية ما زالت تستأثر على الإنتاج الزراعي في الريف المصري وهي المحاصيل الصيفية والنيلية والشتوية من برسيم وقمح وشعير وذرة وفول وأرز، هذا إلى جانب المحاصيل التجارية والنقدية كالبطاطس والفول الصويا والفاصوليا.. وكان الهدف من زراعة النمط المحصولي التقليدي هو لأجل الاقتصاد المعيشي للفلاح وأسرته بنسبة ٥٣,١٪ من جملة عينة البحث موزعة على كافة فئات الفلاحين الذين يملكون ويحوزون أرضًا زراعية ما عدا فئة عمال الزراعة. أما نمط المحاصيل التجارية والنقدية فكانت بنسبة ٢٤,٨٪ وهي لأجل السوق والربحية.

ثامنا: تحليل البيانات الميدانية:ـ

أوضاع الفساد السياسي والإداري في المجالس المحلية الريفية

إن العلاقة بين البناء الاجتماعي والوعي أو المعرفة علاقة دينامية وفعالة. فالوعي الاجتماعي عامة والوعي بطبيعة المشكلات الاجتماعية خاصة اطارهما الاجتماعي والاقتصادي وأيضا السياسي الذي يؤثر فيهما ويتأثر بهما. ومن جانب آخر الواقع الاجتماعي لأي مجتمع هو المحدد الأساسي لطبيعة ومستوى الوعي والمعرفة والإدراك أو التصور وعموما الاتجاهات نحو مشكلة أو قضية أو ظاهرة اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية وثقافية ... ومن ثم معرفة أسبابها وآثارها وكيفية مواجهتها والتخلص منها.

من هذا المنطلق، نجد أن الوعي أو المعرفة أو المدركات الخاصة بكافة الأوضاع يتمايز أيضا بشكل واضح لدى مختلف أفراد المجتمع حيث تختلف مستوى الوعي الفردي أو المعرفة والتصور وطبيعته باختلاف الفئات الاجتماعي في المجتمع أيضا. فيشتمل الوعي والإدراك والتصور واتجاهات الأفراد، كل هذا إلى جانب معرفة وتطور الإنتاج العديد من المعارف الأخرى، كالمعرفة بمشكلات القرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية: وكذلك الوعي والاتجاه نحو عمليات التغيير والتنمية الشاملة سواء على مستوى المجتمع الصغير – مجتمع القرية أو على مستوى المجتمع الكبير بصفة عامة.

لذلك فإن تحديد ملامح وسمات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع يسهم إلى حد كبير في التعرف على طبيعة ومستوى الوعي والادراك والاتجاه نحو مشكلة الفساد السياسي في المحليات الريفية وماهي أسبابها وعوامل تناميها وآثارها على مختلف الأصعدة البنائية للمجتمع الريفي خاصة والمجتمع المصري عامة، ثم آليات مواجهتها في المستقبل والقضاء عليها قدر الإمكان.

أولا: مستوى وعي الفلاحين ومعارفهم بأوضاع الفساد السياسي والإداري في الوحدة المحلية بالقرية:-

تتعدد مظاهر الفساد واختلفت أوضاعه وصوره لدرجة أنه لم يصبح لدى الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة أو تلك المشكلة القدرة على حصر مظاهر الفساد في مصر عموما والفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية على وجه الخصوص وذلك بشكل دقيق وكامل الرؤية، فالفساد يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو اجتماعي. وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وينقسم الفساد وفقا لمرتبة من يمارسه إلى فساد أفقي: وهو الفساد الصغير، ويشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار حيث يتطلب إنجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة كتقديم رشوة للموظف المسئول. وفساد عمودي: فساد كبير، يقوم به كبار المسئولين ويتعلق بقضايا أكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب أكبر من مجرد رشوة صغيرة، ومن مظاهر وصور الفساد الأكثر انتشارًا في مصر عامة والمحليات الريفية بوجه خاص: استخدام المنصب أو الوظيفة العامة للحصول على مكاسب معينة. غياب النزاهة والشفافية. المحاباة والوساطة والمحسوبيات في التعيينات الحكومية دون إعمال المساواة والكفاءة بهدف تحقيق مكاسب سياسية ومادية، إهدار وتبديد المال العام مقابل رشاوي عينية ونقدية يتم دفعها، استغلال المنصب العام

والسلطة لتحقيق مصالح سياسية كتزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية أو شراء ولاء الأفراد والجماعات.

وللتعرف على مستوى وعي الفلاحين واتجاهاتهم نحو أوضاع الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية، فقد جاءت الغالبية العظمي من إجاباتهم وذلك بنسبة ٩٢,٦٪، من إجمالي الإجابات لعينة البحث الكلية يعرفون أن هناك فسادا سياسيا وإداريا بالوحدة المحلية بالقرية محل البحث وجاءت هذه الإجابات مركزة في كافة فئات الفلاحين خاصة فئة صغار الملاك والحائزين من الفلاحين بنسبة ٩٦,٤٪، ثم بنسبة ٩٥,٧٪ لدى فئة عمال الزراعة، ثم نسبة ٧٧,٨٪ لدى فئة كبار الملاك الزراعيين من الفلاحين وأخيرا، نسبة ٧٣,٣٪ من إجابات متوسطي الملاك، ثم بنسبة ٦,٧٪ من جملة إجابات عينة البحث هي التي أوضحت عدم المعرفة بأوضاع الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية وتركزت في إجابات فئة متوسطي الملاك بنسبة ٢٦,٧٪ ونسبة ٠,٧٪ من جملة العينة وهي إجابة حالة واحدة من فئة عمال الزراعة بنسبة ١,٤٪ وهي التي بينت خوفها من السياسة وإجابتها المحددة "ماليش دعوة بالسياسة" لأن السياسة دي لها ناسها".

أما عن موقف المبحوثين من سؤالنا حول أوضاع الفساد كشفت بيانات الجدول رقم ٩ والخاص بدرجة ومستوى المعرفة من عدمها بأوضاع هذا الفساد السياسي والإداري بالوحدة المحلية الريفية، عن أن معظم إجاباتها وذلك بنسبة ٩٣,٢٪ من جملة العينة بينت أنه يوجد فساد بالوحدة المحلية من خلال إجاباتهم على المتغير نعم وتركزت هذه الإجابات في فئات صغار الملاك ومتوسطي وكبار الملاك من الفلاحين وأيضا فئة عمال الزراعة وهي النسبة الأقل بنسبة ٧٤,٣٪ في حين جاءت نسبة ٤,١٪ موضحة بعدم وجود فساد وتركزت في فئتي متوسطي الملاك وكبار الملاك ٢٠٪ و ١١,١٪ على التوالي ثم ٤ حالات من فئة عمال الزراعة هي التي كشفت عن أنهم لا يعرفون بوجود فساد من عدمه وذلك بنسبة ٢,٧٪، من جملة إجابات العينة الكلية ونسبة ٥,٧٪ في فئة عمال الزراعة.

وللتعرف على مستوى وعي الفلاحين بتاريخ وجود الفساد بالوحدة المحلية أوضحت بيانات الجدول رقم ١٠ أن هناك درجات عالية من الوعي لدى الفلاحين بالقرية وخاصة بمعرفتهم وأنماط اتجاهاتهم نحو الفترة الزمنية أو تاريخية وجود الفساد السياسي والإداري بالوحدة المحلية الريفية، حيث كشفت إجابات عينة البحث عن أن الفساد موجود من قبل حدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، أي خلال فترات الحكم السياسي قبل الثورة، خاصة في عهد مبارك وبصفة خاصة منذ فترة الثمانينات وحتى عشية الثورة وذلك بنسبة ٩٤,٦٪ من إجمالي إجابات العينة موزعة على كافة فئات عينة البحث من الفلاحين. ثم نسبة ٧١,٨٪، أكدت على أن الفساد السياسي والإداري كان موجودا قبل ثورة ٢٥ يناير وما زال بعدها حتى بعد مرور قرابة خمسة أعوام ولم يختفي وسوف يظل موجودا في مصر عموما والمحليات الريفية خصوصا. ثم نسبة ١,٣ هي التي أضافت

أخرى تذكر مبينين أنهم لا يعرفون شيئا عن تاريخ الفساد وتركزت هذه الإجابات في حالتين من عمال الزراعة بنسبة ٢,٨٪ .

ثانيا: ملامح الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية:

أجمعت نتائج معظم الدراسات السابقة حول الفساد في مصر عامة والفساد السياسي والإداري في المحليات إلى أن الفساد تفشى في منظومة المؤسسات الحكومية وانتشرت تلك الظاهرة خاصة في الفترة من قبل ثورة ٢٥ يناير وتحديدا فترتي الثمانينات والتسعينات نتيجة وجود خلل في الرقابة والتشريعات سمح لها أن تتمدد وتنتشر خاصة على صعيد المحليات.

وما كان للفساد من مظاهر وملامح عديدة داخل المؤسسات الحكومية ومنها: التزاوج بين السلطة والإدارة، وفساد الموظفين وترسيخ آليات الإفقار النسبي من تدني الأجور ما جعل الموظفين الحكوميين يندفعون نحو الفساد والإفساد وقبول الرشوة والإكراميات. وانتشار الفساد في المحليات ما جعل أحد رجال السلطة السياسية والنظام السابق على الثورة [1]×، يؤكد على أن الفساد للركب في المحليات وأن الفساد في المحليات منتشر بشكل يثير الانتباه، وذلك طبقا لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، أن حجم الفساد في المحليات حوالي ٣٧٠ مليون جنيه في عام واحد، وإحالة ٥٤ ألف مهندس في الإدارات الهندسية بالمحافظات والمدن والأحياء لتحقيقات النيابة الإدارية، وهناك مليار جنيه تحصل عليها الفاسدون في المحليات وحدها؛ فقد هبط فساد المحليات بالشعب المصري إلى الحضيض على مستوى كل الخدمات، بل والاحتياجات الأساسية، بداية من تلوث المياه وفساد الزراعة وسوء التخطيط في توزيع كل السلع الأساسية من رغيف العيش لأنابيب البوتاجاز، حتى أصبح الفساد ضاربا وبقوة في كل تفاصيل الحياة المعيشية المصرية. فضلا عن اتجاه الإدارات المحلية لفرض إتاوات ورشاوي على الأفراد لإنهاء مصالحهم، وبات الفساد عنوانا للإدارات المحلية على مستوى محافظات الجمهورية واستغلال النفوذ من جانب القيادات وكبار المسئولين بالمحليات. ويقدر حجم الرشوة المدفوعة بالمحليات بمليار جنيه سنويا بمعدل ٣ ملايين جنيه يوميا، وتشير التقارير إلى أن رخصة البناء تبدأ تسعيرتها بخمسة آلاف جنيه وتصل إلى ٦٠ ألف جنيه، حتى أصبح هناك ما يسمى عمولات الكبار وهي أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه سنويا.

وبسؤال حالات عينة البحث من الفلاحين بمختلف فئاتهم في قرية الدراسة الميدانية عن كيفية التعرف على وجود الفساد أو ما هي مظاهر / سمات الفساد السياسي والإداري في الوحدة المحلية الريفية كشفت بيانات الجدول رقم ١١ عن أن هناك مؤشرات هي بمثابة ملامح تؤكد على وجود الفساد السياسي والإداري بالمحليات الريفية.

---

(١)× زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية في عهد مبارك، قبل الثورة

حيث أوضحت إجابات عينة البحث أن أهم سمات / مظاهر الفساد هو [1]×: انتشار الفوضى والرشوة والاختلاس بين الموظفين في المحليات، ثم غياب النزاهة والشفافية وإعمال المحسوبية والمحاباة، وذلك بنسبة ٩٩,٣٪ من اجمالي إجابات عينة البحث وهي موزعة على كافة فئات البحث من الفلاحين. ثم نسبة ٩٨,٣٪ من جملة إجابات العينة أكدت على ضعف المساءلة القانونية للفاسدين وتدني مستوى أجور الموظفين بالمحليات موزعة كذلك على إجابات فئات الفلاحين من عينة البحث وإن أكثر ارتفاعا لدى فئات متوسطي وصغار الفلاحين وعمال الزراعة عنه لدى فئة كبار الملاك والحائزين لأرض زراعية من فلاحي القرية محل الدراسة. ثم نسبة ٩٦,٦٪ كشفت عن مظهرين للفساد في المحليات الريفية هما : أن العلاقة بين الموظفين في الوحدة المحلية بالقرية والمواطنين ليست منضبطة وغير سوية، ثم سيادة وانتشار البيروقراطية والروتين في إجراءات تخليص مصالح المواطنين في الوحدات المحلية. ثم نسبة ٩٥,٧٪ أكدوا على أن التعيينات تتم على أساس غير الكفاءة والجدارة، ثم نسبة ٩٣,٢٪ أوضحت أن من بين ملامح الفساد في المحليات هو عدم تطبيق الاختصاصات المستقلة واللامركزية في عمل المحليات وأخيرا نسبة ٢٪ من جملة إجابات العينة وهي إضافة سمة وملمح هام لفساد المحليات ضمن أخرى تذكر " وهي إجابة حالتين من عمال الزراعة، بتوريث الوظائف في المحليات وفقا للولاء والقرابة والمحسوبيات وذلك بنسبة ٢,٨٪ . ثم حالة واحدة من فئة كبار الملاك من الفلاحين أوضحت في إجابتها أن أهم سمة للفساد في المحليات الريفية هي قلة الامكانيات المادية وتدني مستوى خدمات الوحدة المحلية التي تقدمها الفلاحين بالقرية وذلك بنسبة ١١,١٪ ضمن أخرى تذكر في فئة كبار الملاك من الفلاحين بالقرية مجتمع الدراسة الميدانية.

ثالثا: أنواع الفساد وأشكاله في المحليات الريفية:

المجتمع المصري تقبل أشكال الفساد وصوره لدرجة أن أصبح عنده إمكانية للتعايش معه، فالفساد أصبح عامًا في مصر خاصة قبل حدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وإن كان مازال موجوداً حتى وقتنا هذا بصور ومظاهر وأنواع مختلفة، سواء كان هذا الفساد سلوكا سياسيا أو متغلغلا في كافة الأجهزة الحكومية –خاصة المحليات– إلى درجة أنه يمكن القول أن ثقافة الفساد أصبحت منتشرة ومتشعبة في كافة مناحي الحياة في مصر، فهناك اقتناع بوجود الفساد والتعايش مع صوره وأنماطه المختلفة بل وإفساح المجال لها؛ فالمواطن أصبح يتوقع الفساد في كافة تعاملاته اليومية حتى بات الفساد ظاهرة طبيعية، فتهاون النظام الاجتماعي برمته مع حالات الفساد جعلها ثقافة مقبولة في المجتمع المصري عامة والريف خاصة. لدرجة أن الفساد في مصر ألقى بظلاله على جميع

(١)× هذه القضايا هي سمات / مظاهر الفساد السياسي والإداري بالمحليات الريفية في رأى وتصور الفلاحين بقرية الدراسة وإجاباتهم عليها ، جاءت وفقًا لدرجة أهميتها وخطورتها من الأخطر إلى الأقل خطورة وفقاً لاتجاهات عينة البحث من الفلاحين بقرية مجتمع البحث الميداني

مؤسسات الدولة وأدى إلى تعطيل عجلة التنمية، حيث تحول الفساد من مجرد انحرافات شخصية آخذة في الاتساع إلى بنية مؤسسية متكاملة من خلال مجموعة من الآليات مثل وجود سياسات ممنهجة لإفساد المؤسسات الأساسية في المجتمع ومن ثم أفرادها.

فالفساد كبد الاقتصاد المصري خسائر تصل إلى ٥٠ مليار جنيه سنويا كما جاء في نتائج بعض الدراسات الحديثة، وتراكم الفساد قبل ثورة ٢٥ يناير وما تسبب في إلحاق خسائر فادحة بالاقتصاد المصري، وتراجع ترتيب مصر بسبب الفساد في تقرير التنافسية لعام ٢٠١١ للمركز ٨١ علاوة عن هروب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية وعجز موارد الدولة نتيجة التهرب الضريبي والجمركي والركود الاقتصادي وانخفاض الصادرات مع تزايد تكاليف الاستثمار.

وللفساد عموماً أنواعاً وأشكالاً عديدة منها:- الفساد السياسي ويكمن في استخدام النفوذ السياسي لحزب أو شخص أو جماعة معينة بهدف تحقيق مكاسب سياسية ومنها البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة وتزوير الانتخابات وشراء أصوات انتخابية، ويعد هذا النوع من الفساد أخطر أنواع الفساد المتفشي في المؤسسات الحكومية، حيث فساد القمة وفساد القاع والذي يشمل صغار الموظفين في الحكومة وخاصة موظفي القطاعات الخدمية في تعاملهم مع المواطنين في أي جهة حكومية وانتشار ما يسمى بالإكرامية أو الشاي.

ثم الفساد الاقتصادي، حيث التلاعب بالقوانين والنظم الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب خاصة لشخص أو فئة معينة حتى الأشخاص ومن أهم صوره الاحتكارات الاقتصادية والتلاعب في البورصة، فيما يكمن الفساد المالي في التهرب من الضمانات التي تحكم التصرف في القطاع المالي والتحايل عليها لتحقيق مكاسب خاصة ومن أهم صوره القروض بدون ضمانات وتهريب الأموال خارج الدولة.

والفساد الإداري، أحد أشكال الفساد الأشد خطورة أيضًا وأصبح منتشرًا في كافة مؤسسات الدولة الحكومية، ما أصبح عبئًا ثقيلاً على المواطنين إلى الدرجة التي إعتاد فيها بعض الموظفين الإداريين على الفساد الذي بات أحد مقوماتهم الأساسية وشرطا أساسيا لقيامهم بأعمالهم والسبب الأساسي من وراء ذلك هو ضعف المرتبات وعدم توزيعها بشكل عادل وخاصة فروق التباين بين صغار الموظفين وكبارهم وسوء اختيار القيادات الحكومية واعتماد توليهم تلك المناصب على الوساطة والمحسوبية، وأخيرًا الفساد التشريعي ويحدث عندما تستغل السلطة التشريعية قوانين تخدم مصالح معينة لأشخاص معنيين أو فئات على حساب الصالح العام، علاوة على وجود الفساد الأخلاقي الذي أصبح هو الآخر مرض العصر وتفشي هو الآخر ضمن أنواع الفساد عموما في المجتمع المصري.

ولمعرفة اتجاهات عينة البحث من فئات الفلاحين في قرية الدراسة نحو أنواع الفساد وأشكاله

في المحليات الريفية وقياس درجة وعيهم ومعرفتهم بأي من هذه الأنواع أكثر خطورة جاءت إجاباتهم مبينة أن أخطر أنواع الفساد وأهم أشكاله في مصر من حيث الانتشار ودرجة الخطورة هو الفساد السياسي وذلك بنسبة ٩٨٪ من إجمالي الإجابات للعينة، وجاءت أكثر وضوحا لدى فئتي متوسطي الملاك من الفلاحين وعمال الزراعة عنها لدى باقي فئات الفلاحين الأخرى.

ثم الفساد الاداري والقانوني بنسبة ٩٦,٦٪ من جملة إجابات العينة على كلا هذين النوعين من الفساد. ثم نسبة ٩٤,٦٪ لإجابات الفلاحين من إجمالي العينة عن الفساد الأخلاقي، ونسبة ٩٤٪ أوضحت إجاباتهم لنوعية الفساد الاقتصادي موزعة على كافة فئات عينة البحث. ثم نسبة ٩١,٣٪ أشاروا إلى الفساد المالي. ونسبة ٢,٧٪ من جملة إجابات عينة البحث وهي لثلاثة حالات من فئة كبار الملاك أضافوا ونوع آخر للفساد في مصر وهو الفساد الديني بنسبة ٣٣,٣٪، وحالة واحدة أيضًا من فئة عمال الزراعة أشارت إلى الفساد الريفي بنسبة ١,٤٪ وذلك وفقا للجدول رقم ١٢ والجدول رقم ١٣.

وللتعرف على اتجاه الفلاحين ومعرفتهم بما هو أكثر أشكال أو مظاهر الفساد انتشارا بالوحدة المحلية القروية، كشفت بيانات الجدول رقم ١٤ عن أن إجابات عينة البحث أوضحت أن إساءة استخدام السلطة والوظيفة الرسمية من قبل موظفي الوحدة المحلية كأحد أهم وأخطر أشكال ومظاهر الفساد في المحليات الريفية وذلك بنسبة ٩٦,٦٪ من جملة إجابات عينة الدراسة الميدانية وهي موزعة على كافة فئات عينة البحث، ثم نسبة ٩٣,٣٪ موضحة للرشوة والاختلاس والابتزاز المالي كشكل من أشكال الفساد المستشري في الوحدات المحلية الريفية. ثم الوساطة والمحسوبية وخدمة كبار القرية بنسبة ٩٢٪ ونسبة ٧٥,٢٪ كشفت عن المشاركة في الدعاية الانتخابية لاختيار مرشح بعينه في القرية، وأكدت إجابات عينة البحث إلى مظهر آخر هام للفساد في المحليات الريفية وهو أن السلطة والنفوذ يكونا دائما في يد صانع أو متخذ القرار وذلك بنسبة ٦٩,١٪ ، من جملة الإجابات. ونسبة ٢٨,٢٪ ، أشارت إلى خطورة غياب الديمقراطية وحرية الرأي، حيث عدم الأخذ بآراء الفلاحين بالقرية في أي قرار أو مشروع تقوم بتنفيذه الحكومة أو الوحدة المحلية القروية ما يعدم معه أي مشاركة فاعلة للقرويين في تطوير وتنمية القرية. وأخيرا، نسبة ٤,٧٪ ضمن إجابات حالات البحث من الفلاحين ضمن متغير أخرى تذكر وإضافتهم متغيرات هامة وهي:- الروتين والبيروقراطية مازالت الطابع العام لعمل موظفي الوحدات المحلية حين إنهاء مصالح المواطنين بالقرية وهي إجابة حالتين من فئة كبار الملاك والحائزين من الفلاحين ضمن فئات عينة البحث. ثم إجابات ٥ حالات من فئة عمال الزراعة، بأن "الغلابة ليس لهم أحد غير ربنا سبحانه وتعالى" ما يشير إلى التفرقة في التعامل بين الفقراء والأغنياء من جمهور القرية في قضاء المصالح داخل الوحدة المحلية القروية وكانت بنسبة ٧,١٪ داخل فئة عمال الزراعة بالقرية مجتمع البحث.

رابعا: أسباب الفساد السياسي المتزايد في المحليات الريفي:-

أوضحت العديد من الدراسات السابقة في نتائجها حول ظاهرة الفساد أن هناك العديد من الأسباب وراء ظهور الفساد وانتشاره بصفة عامة في المجتمعات النامية والغنية على حد سواء ومصر والمحليات خصوصا؛ فأسباب الفساد في مصر عديدة ومتنوعة، منها ما هو متعلق بالهيكل التنظيمي والمؤسسي ومنها ما هو متعلق بالإطار التشريعي والقانوني ومنها أيضا ما له علاقة بالثقافة المجتمعية ومن هذه الأسباب. ضعف الرادع القانوني وسيادة القانون، فالقانون لا يطبق بالتساوي على الجميع وتحميه عوامل النفوذ السياسي والقدرة المالية، أيضًا الهيكل التنظيمي يمثل أحد أسباب الفساد لما يحتويه من عيوب وكذلك أساليب إدارة المؤسسات الحكومية وخاصة البيروقراطية الحكومية، أيضا ضعف الأجور والمرتبات وعدم عدالة التوزيع وعدم ربط الأجور المتغيرة بالأداء والنزاهة جميعها من أسباب الفساد، كذلك البيئة الثقافية والاجتماعية كمناخ ملائم وقابل للفساد، والإطار التشريعي وعدم توزيع وتحديد المهام والاختصاصات وما تحويه المركزية من نواقص وعيوب، وأخيراً عدم النزاهة والسلوكيات اللأخلاقية للمسئولين والموظفين العموميين، وضعف الأجهزة الرقابية وعدم إلمام المواطنين بالمعلومات الرقابية، وضعف الرقابة البرلمانية والمجالس الشعبية والمحلية، وضعف فاعلية القضاء وعدم قيام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بدورهم في المجتمع.

ولمعرفة درجة وعي الفلاحين بالقرية واتجاهاتهم نحو الأسباب من وراء انتشار الفساد وتفشيه بالمحليات الريفية، جاءت إجابات عينة البحث في الجدول رقم١٥ مبينة أن نسبة ٩٨,٧٪ وهي الغالبية العظمى من جملة إجابات العينة لديها معرفة تامة ومكتملة بالأسباب والعوامل المؤدية إلى تزايد معدلات الفساد وانتشاره في مصر عامة والمحليات الريفية وبصفة خاصة، وتركزت هذه الإجابات لدى كافة فئات عينة البحث من الفلاحين، ثم نسبة ٠,٧٪ من إجمالي إجابات عينة البحث أوضحت أنها لا تعرف أي من الأسباب وراء تزايد الفساد وانتشاره في المجتمع وخاصة في المحليات الريفية وتركزت هذه الإجابات في حالة واحدة من فئة عمال الزراعة. ثم حالة واحدة من نفس الفئة أضافت متغير ضمن أخرى تذكر وهي خوفها من السياسة ولا يعرف شيئا عنها وأنها – أي السياسة لها ناسها وأنا على قد حالي- وذلك بنسبة ١,٤٪ من فئة عمال الزراعة.

ولقياس اتجاهات فئات الفلاحين بالقرية مجتمع البحث وآرائهم حول موافقتهم أو عدم موافقتهم على أسباب وعوامل الفساد في الوحدة المحلية بالقرية، أوضحت بيانات الجدول رقم ١٦ حول أسباب الفساد حيث جاءت إجابات المبحوثين بالإجماع وبنسبة ١٠٠٪ أن سبب الفساد الأول هو استغلال المسئولين لمناصبهم وأن نسبة ٩٩,٣٪ من إجمالي الإجابات أقرت ووافقت على أن أهم أسباب الفساد في المحليات الريفية هو ضعف أجور الموظفين وتدنيها بالوحدة المحلية، وتوزعت كافة هذه الإجابات على فئات الفلاحين عينة البحث.

بينما جاءت نسبة ٠,٧٪ هي التي لم توافق على هذا السبب من وراء انتشار الفساد في المحليات الريفية وهي إجابة حالة واحدة من فئة صغار الملاك والحائزين من الفلاحين بنسبة ١,٨٪ قم جاءت نسبة ٩٦,٦٪ من جملة الاجابات للعينة كاشفة عنه وموافقة على أن سبب الفساد في المحليات يكمن في التلاعب بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الوحدات المحلية الريفية. في حين لم يوافق على هذا السبب نسبة ٣,٤٪ موزعة لإجابات حالة أو اثنين على الأكثر على فئات العينة، ثم نسبة ٩٥,٣٪ بينت أن سبب الفساد هو صعوبة حصول المواطنين في القرية على رخص البناء بشكل شرعي وقانوني ما يسمح معه بتلاعب الموظفين وقبولهم للرشوة. في حين لم يوافق على هذا السبب ٥٪ موزعة على كافة فئات البحث ما عدا فئة عمال الزراعة، ونسبة ٩٤,٦٪ وافقت على أن أسباب الفساد تتركزان في سيطرة البيروقراطية على عمل المحليات وقبول الرشاوي وبيع الضمير لدى الموظفين بالوحدة المحلية. ثم نسبة ٩٢٪ وافقت على أن السبب من وراء فساد المحليات الريفية هو عدم تطبيق اللامركزية والعمل حتى الآن بنظام المركزية وازدواجية الإشراف والاختصاصات في المحليات، في حين لم توافق على هذا السبب نسبة ٨,١٪ وتركزت هذه الإجابات في كافة فئات البحث من الفلاحين ما عدا فئة كبار الملاك والحائزين لأرض زراعية.

خامسا: آثار الفساد السياسي:ـ

للفساد عامة والفساد السياسي بصفة خاصة آثار بالغة الخطورة ومدمرة للمجتمع عموما، حيث يمثل أحد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، وتفويض أركان الحكم السياسي الجيد وتدمير الشرعية السياسية، والقضاء على حقوق المواطنين العاديين وتهميشهم في الحياة السياسية ومن ثم تشويه القرار السياسي والاقتصادي وإنقاص سيادة القانون ... وللفساد العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة، منها زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وغياب العدالة واتساع مناطق الفقر ما يؤدي إلى ظهور العديد من السلوكيات السلبية داخل المجتمع كالرشوة والسرقة والعمولة وترسيخ ثقافة الفساد وانعكاس الفساد سلبا على منظومة القيم الأخلاقية والثقافية في المجتمع وافتقار ثقافة المجتمع المدني، وللفساد السياسي آثار عديدة على مستوى المحليات أيضًا حيث بات الفساد عنوانا للإدارات المحلية على مستوى محافظات الجمهورية في مصر، واستغلال النفوذ من جانب القيادات وكبار المسئولين في المحليات، فهناك آلاف القضايا ضد مسئولين بالجهاز الإداري للدولة والمحليات تتعلق باختلاس المال العام والاستيلاء عليه والرشوة والتزوير.

لذلك، تحول الفساد من مجرد ظاهرة عارضة في مصر إلى جزء أصيل من آليات النظام السياسي والاقتصادي السائد، ويظل الفساد سمة أساسية سائدة في المجتمع المصري عامة والمحليات بصفة خاصة ما لم تقدم سياسات الحكم على إحداث تغييرات جذرية تبدأ بوجود ديمقراطية حقيقية يشعر من خلالها المواطن بالقدرة على التغيير ويشعر الجميع أنهم متساوون أمام القانون.

ومن واقع مجتمع البحث والدراسة الميدانية كشفت بيانات الجدول رقم ١٧ والخاص باتجاهات الفلاحين ومستوى معرفتهم بأهم وأخطر آثار الفساد السياسي على المجتمع المصري عامة، جاءت إجابات المبحوثين موضحة لارتفاع مستويات الوعي لدى كافة فئات البحث من الفلاحين وكذلك معرفتهم بآثار الفساد على المستوى السياسي في مصر عامة، فكانت نسبة ١٠٠٪ لإجابات الفلاحين وهي جملة العينة للبحث مؤكدة على أن الفساد يؤدي إلى ضعف الدولة المصرية، ونفس النسبة ١٠٠٪ أكدت على أن الفساد السياسي أدى إلى حدوث وتفجر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، لكل فئات وطوائف الشعب المصري. ونسبة ٩٨,٦٪ من إجمالي إجابات المبحوثين أكدوا على أن الفساد يؤدى إلى تدنى كفاءة أجهزة ومؤسسات الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين في المجتمع. ثم نسبة ٩٦,٦٪ من جملة الإجابات أوضحت أن الفساد السياسي يؤدي إلى تزييف المشاركة السياسية في مصر، ثم نسبة ٩٢,٦٪ بينت أن الفساد السياسي يؤثر على المستوى السياسي في مصر حيث يؤدى إلى انعدام الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، وهذه الإجابات موزعة على كافة فئات البحث من الفلاحين.

وإذا نظرنا إلى أهم آثار الفساد على المستوى الاقتصادي في مصر، نجد أنه وفقا لإجابات حالات البحث الميداني جاءت كافة الإجابات بنسبة ١٠٠٪ موضحة آثار الفساد على المستوى الاقتصادي في مصر هو تزايد معدلات الأمية والفقر وانتشار العشوائيات، كذلك ارتفاع مستويات البطالة، ثم نسبة ٩٩,٣٪ كشفت عن ارتفاع الأسعار الخاصة بالسلع وبطئ النمو الاقتصادي، ثم نسبة ٩٨,٦٪ أكدت إجاباتهم على تدني مستوى الخدمات كالصحة والتعليم والاسكان. ونسبة ٩٤,٦٪ من جملة الإجابات بينت أن الفساد يؤدي إلى تشجيع التهرب الضريبي وتعطيل الاستثمار في مصر.

أما آثار الفساد على المستوى الاجتماعي والثقافي في مصر، بينت إجابات المبحوثين وذلك بنسبة ١٠٠٪ على تدني مستوى الدخل للمواطن المصري، ثم ظهور سلوكيات سلبية للمواطنين في المجتمع المصري كاللامبالاة والرشوة والعمولة، ونسبة ٩٨٪ أكدت على حدوث تباعد اجتماعي واضح بين الأغنياء والفقراء، ونسبة ٩٧,٣٪ كشفت عن غياب الوعي بأهمية دور المجتمع المدني والإعلام في محاربة الفساد في المجتمع. ثم نسبة ٩٧٪ كشفت عن ترسيخ ثقافة الفساد والإفساد. وأخيرا نسبة ٩٦٪ هي التي أوضحت أن الفساد السياسي يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين المصريين.

وللتعرف على اتجاهات الفلاحين ومعرفتهم بأهم آثار الفساد السياسي في المحليات الريفية، أوضحت بيانات الجدول رقم ١٨ أن إجابات فئات البحث مكتملة بنسبة ١٠٠٪ وهي موزعة على كافة الفئات الأربعة لعينة البحث من الفلاحين والتي أكدت على أن أهم آثار الفساد سياسيا في المحليات الريفية هي على التوالي سواء استعمال السلطة والوظيفة الرسمية، ثم التخبط في

اتخاذ القرارات، عدم ثقة المواطنين في المحليات، سوء التعامل بين المواطنين والموظفين الرسمية في المحليات، ثم عدم الاستقرار السياسي، وأخيرا عدم احترام وقت العمل الرسمي وذلك بنسبة ٩٩,٣٪ وهذه الإجابات جاءت موزعة على كافة فئات البحث الميداني.

وكشفت البيانات الخاصة بنفس الجدول أن للفساد السياسي آثار اقتصادية في رأي حالات البحث وهي، ١٠٠٪ مؤكدة على تزايد نسبة البطالة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، ثم نسبة ٩٩,٣٪ هي التي بينت تأثر الإنفاق المحلي الخدمي، وعدم تحقيق تنمية ريفية، ثم نسبة ٩٨٪ أوضحت تدني مستويات الاستثمار المحلي في الريف، وللفساد السياسي آثار بالغة اجتماعيا وثقافيا، كما أوضحت إجابات فئات عينة البحث من الفلاحين، فجاءت نسبة ١٠٠٪ مؤكدة على تزايد حدة فقر الريف ونسبة ٩٩,٣٪ أشارت إلى تزايد معدلات الجريمة وتدني مستويات المشاركة الاجتماعية، ونسبة ٩٨,٦٪ هي التي أكدت على انتشار ثقافة الفساد والسلوك المنحرف، وأخيرًا نسبة ٩٨٪ و ٤٦,٦٪ يؤكدان على تدني أخلاقيات العمل و القيم الاجتماعية واللامساواة الاجتماعية.

سادسا: آليات مكافحة الفساد السياسي في مصر عامة والمحليات الريفية بصفة خاصة:-

إن النظام السياسي الحالي في مصر يبدي اهتماما واضحا بملف مكافحة الفساد والقضاء عليه، ووفق هذه الرؤية هناك محوران رئيسيان لمحاربة الفساد الأول، يتمثل في المواجهة الأمنية والملاحقة القضائية، أما الثاني، فيمر عبر إطلاق حزمة من التشريعات والقوانين واعتماد التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. وفي إطار هذين المحورين يتم اتخاذ العديد من الخطوات لعل أبرزها ما يلي:- إصدار تشريعات لمحاربة الفساد في مقدمتها القانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٥م، بشأن حالات إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة و الأجهزة الرقابية عن مناصبهم، وإصدار مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد، كما صدرت تعديلات على قانون الكسب غير المشروع تقضي بتعيين الدولة مديرا للأموال المتحفظ عليها في قضايا الفساد، ثم استحداث منصب مستشار رئيس الجمهورية لمكافحة الفساد، إطلاق مبادرة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من قبل هيئة الرقابة الإدارية وتنص على استعادة ثقافة العدل والشفافية والنزاهة والولاء والعمل على الحد من الآثار السلبية للفساد في كافة القطاعات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ونشر الوعى بهذه الآثار، ورفع قدرات أجهزة مكافحة الفساد.

ولمعرفة اتجاهات الفلاحين في القرية المصرية نحو سبل وآليات مواجهة الفساد ومكافحته إما على مستوى المجتمع المصري عامة أو في المحليات الريفية بصفة خاصة، أوضحت بيانات الجدول رقم ١٩ وفقاً لإجابات عينة البحث الميداني من الفلاحين أن نسبة ١٠٠٪ مكتملة لإجاباتهم بينت أن أول سبل مكافحة الفساد عموماً في مصر تتمثل في تشجيع وترسيخ ثقافة مكافحة الفساد

في مصر، ثم نسبة ٩٩,٣٪ كشفت عن تفعيل الدور الرقابي للدولة، ونسبة ٩٨,٦٪ أكدت على ضرورة إرساء مبادئ الحوكمة لتفعيل مبدأ المسائلة والمحاسبة، ثم نسبة ٩٨٪ موزعة على كل من: تشديد العقوبات القانونية للفاسدين في الدولة، الإصلاح التشريعي والإداري في مصر، ثم إعادة النظر في أسلوب التوظيف في الدولة، وجاءت نسبة ٩٦,٦٪ مبينة لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعي وحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الفاعلة للمواطنين؛ وأخيراً، نسبة ٩٤,٦٪ هي التي أقرت بضرورة دعم دور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مصر لمكافحة الفساد، وهذه الإجابات جاءت موزعة على كافة فئات عينة البحث من الفلاحين بقرية الدراسة.

وفيما يخص آليات مكافحة الفساد وسبل مواجهته على مستوى المحليات وخاصة الريفية في مصر، كشفت بيانات الجدول رقم ٢٠، أن الإجابات جاءت مكتملة وبنسبة ١٠٠٪ لحالات عينة البحث وأكدت على: إعلاء قيمة العمل والإنتاج والعدل الاجتماعي، ثم تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمحاسبة، والحفاظ على المال العام وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة، ثم إعلاء قيم الدين والضمير الوطني لإنجاز مصالح المواطنين وفقاً لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، وجاءت نسبة ٩٨,٦٪ موضحة لتدعيم اللامركزية في المحليات عامة، والابتعاد عن المحسوبيات والوساطة والمحاباة ودعم السلوك الإيجابي بين الفلاحين والأجهزة الرسمية والشعبية في الريف، وجاءت نسبة ٩٧,٣٪، مؤكدة على رفع الأجور ورواتب العاملين بالمحليات وكافة مؤسسات الدولة، والقضاء على البيروقراطية والروتين في عمل المحليات، وأخيراً، نسبة ٩٤٪ أكدت على تحفيز قيم المشاركة الفاعلة لتنمية وتطوير الريف المصري، هذه هي سبل مواجهة الفساد عامة والفساد السياسي خاصة في مصر والمحليات من وجهة نظر وتصورات فئات الفلاحين في القرية المصرية محل البحث الميداني.

خاتمة البحث :ـ

استناداً إلى كل ما سبق يمكن القول بأن الدراسة الراهنة قد توصلت إلى مجموعة من النتائج الهامة نوردها في التالي :-

١. إن الفلاحين في قرية الدراسة لديهم وعياً مكتملاً ومتزايداً تجاه أوضاع الفساد عموماً، والفساد السياسي بصفة خاصة في مصر والمحليات وإن كانت معارفهم واتجاهاتهم جاءت متمايزة من حيث الشكل والمستوى فيما يتعلق بطبيعة وجود هذا الفساد في المحليات الريفية، على الرغم من شمولية وعى الفلاحين واتجاهاتهم المعرفية بأوضاع الفساد السياسي في المحليات الريفية، إلا أنه جاء متبايناً ومتمايزاً فيما بين الفئات الاجتماعي للفلاحين حيث تأثير ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي والانتماءات الطبقية للمبحوثين وخصائص وعيهم واتجاهاتهم نحو كل قضية أو مشكلة فرعية متعلقة بمشكلة البحث وهي الفساد السياسي.

٢. السمة الأساسية لاتجاهات الفلاحين في القرية المصرية نحو الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية هي المعرفة والوعى بوجود ظاهرة الفساد في مصر عموماً والمحليات بصفة خاصة على مر تاريخ المجتمع المصري وإن تزايد منذ فترة الثمانينات وحتى عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وأيضاً استمراره ووجوده حتى الآن، وجاءت هذه الاتجاهات المعرفية بوجود الفساد السياسي في المحليات الريفية مرتفعة من حيث المستوى لدى فئات الحائزين لأرض زراعية وبخاصة كبار ومتوسطي الملاك، وجاء منخفضاً ومتدنياً لدى فئة عمال الزراعة الذين لا يملكون ولا يحوزون أرض زراعية بالقرية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة خاصة دراسة إيناس محمود، حول الفساد في الدولة المصرية، محاولة رصد وتقييم.

٣. انتشار الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية وله العديد من السمات والمظاهر ومن أهمها، انتشار الفوضى والرشوة والاختلاس بين موظفي المحليات. غياب النزاهة والشفافية وإعمال المحسوبية والمحاباة، ضعف المساءلة القانونية للفاسدين، تدنى مستوى الأجور الخاصة بموظفي المحليات، عدم انضباط العلاقة بين الموظفين في الوحدة المحلية والمواطنين، سيادة وانتشار البيروقراطية والروتين في إجراءات إنهاء مصالح المواطنين في المحليات الريفية، التعيينات لموظفي المحليات تتم على أساس غير الكفاءة والجدارة، وأخيراً، عدم تطبيق الاختصاصات في المسؤوليات واللامركزية في عمل المحليات عامة في مصر، واتفقنا في هذه النتيجة مع كافة نتائج الدراسات السابقة المحلية والعالمية حول الفساد.

٤. الفساد بصفة عامة وفي المحليات بصفة خاصة كبَّدَ الاقتصاد المصري خسائر فادحة على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدار تاريخ المجتمع المصري كله، وهذا يتفق مع معظم – إن لم يكن مع كافة نتائج الدراسات السابقة عن الفساد في مصر؛ حيث إن أخطر أنواع الفساد وأهم أشكاله في مصر عامة وفي المحليات بصفة خاصة هو الفساد السياسي، ثم الفساد الاداري والقانوني، ثم الفساد الأخلاقي والفساد الاقتصادي، والفساد المالي ثم أخيراً، الفساد الديني وذلك وفقاً لاتجاهات وتصور جماعات الفلاحين في القرية المصرية، وأكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أكثر أشكال الفساد السياسي انتشاراً في الوحدات المحلية الريفية هو: إساءة استخدام السلطة والوظيفة الرسمية من قبل موظفي الوحدة المحلية، تفشى ظاهرة الرشوة والاختلاس والابتزاز كشكل خطير من أشكال الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية، أيضاً، الوساطة والمحسوبية وخدمة كبار الملاك دون غيرهم بالقرية، المشاركة في الدعاية الانتخابية لاختيار مرشح بعينه، أيضاً احتكار السلطة بيد صانع القرار، وتغيب الديمقراطية وحرية الرأي ما يحرم معه الفلاحين من الأخذ برأيهم ومشاركتهم في تطوير وتنمية الريف المصري، وأخيراً، البيروقراطية والروتين مازالت السمة العامة لعمل المحليات.

٥. اكتمال معرفة الفلاحين واتجاهاتهم نحو أسباب انتشار الفساد السياسي في المحليات

الريفية ومنها: ضعف أجور الموظفين في المحليات الريفية، ثم التلاعب بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الوحدات المحلية الريفية، صعوبة حصول المواطنين على "الرخصة"، لتسيير أعمالهم ما يسمح بفتح الباب لتلاعب الموظفين وقبولهم للرشاوى، ثم سيطرة البيروقراطية على عمل المحليات، وأخيراً، العمل بالنظام المركزي في توزيع المهام والاختصاصات والازدواجية مع عدم تطبيق اللامركزية، وهذا ما يتفق مع العديد من نتائج الدراسات السابقة في تحديد أسباب الفساد عموماً والمحليات بصفة خاصة.

٦. للفساد السياسي آثار واضحة وخطيرة على كافة الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري عامة، ومن أهمها سياسياً ضعف الدولة المصرية، وحدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، تدنى كفاءة أجهزة ومؤسسات الدولة في خدمة المواطنين، ثم تزييف المشاركة السياسية وانعدام الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، وللفساد آثار اقتصادياً خطيرة أيضاً من أهمها: تزايد معدلات الأمية والفقر وانتشار العشوائيات وارتفاع مستويات البطالة، وارتفاع الأسعار وبطئ النمو الاقتصادي، وتدنى مستوى الخدمات كالصحة والتعليم والإسكان، وللفساد آثار اجتماعية وثقافية على مستوى مصر منها: تدني مستوى الدخل للمواطن المصري، ظهور سلوكيات اللامبالاة وعدم تحمل المسئولية، حدوث التباعد الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وغياب الوعى بأهمية دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في محاربة الفساد، ثم ترسيخ ثقافة الفساد والإفساد وأخيراً، غياب العدالة الاجتماعي والمساواة بين المصريين، وللفساد السياسي آثار خطيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحليات الريفية منها: على المستوى السياسي: سوء استعمال السلطة والوظيفة الرسمية، التخبط في اتخاذ القرارات، عدم ثقة المواطنين في المحليات، سوء التعامل بين القرويين والموظفين الرسميين، عدم الاستقرار السياسي وعدم احترام وقت العمل الرسمي، وعلى المستوى الاقتصادي: تزايد مستويات البطالة، عدم الاستقرار الاقتصادي، تأثر الإنفاق المحلى الخدمي سلباً، وعدم تحقيق تنمية اقتصادية في الريف مع تدنى مستويات الاستثمار المحلى، وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي: تزايد فقر الريف، تزايد معدلات الجريمة وانتشار ثقافة الفساد والسلوك المنحرف وتدنى أخلاقيات العمل وقيم المساواة الاجتماعية.

٧. أكدت نتائج الدراسة الميدانية على وجود العديد من آليات وسبل مكافحة الفساد في مصر عموماً والفساد السياسي في المحليات الريفية خصوصاً، وأهمها: تفعيل دور الدولة رقابياً وترسيخ ثقافة مكافحة الفساد في المجتمع، وإرساء مبادئ الحوكمة والمساءلة والمحاسبة للفاسدين، وإعلاء قيمة العمل الشريف وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والحفاظ على المال العام، وتشجيع المواطنين وترغيبهم في المشاركة المجتمعية، وتدعيم اللامركزية في المحليات ورفع الأجور والقضاء على البيروقراطية ودعم مبادئ السلوك الايجابي بين الفلاحين والأجهزة الرسمية والشعبية

لتطوير وتنمية الريف، وهذا ما توافقت عليه كافة نتائج الدراسات السابقة محلياً وعالمياً، وخاصة الأخذ بنماذج تطوير عمل المحليات في بعض الدول المتقدمة كما في دول: الدنمارك، وبريطانيا، والسويد، وبلغاريا، وإندونيسيا.

ويطرح هذا البحث تساؤل هام مفاده:-

- إلى أي مدى جاءت النتائج متفقة مع ما تم الإشارة إليه مسبقاً في أهمية البحث وطرح مشكلته الأساسية؟

وهي رصد اتجاهات الفلاحين المصريين في الريف المصري نحو الفساد السياسي والاداري في المحليات الريفية ومدى معرفتهم بهذا الفساد وقبولهم ورضاهم أو عدم قبولهم ورفضهم لطبيعة وأشكال / أوضاع الفساد شكلاً ومظهراً في المجتمع المصري عامة والمحليات الريفية خاصة.

ونؤكد على تزايد مستويات وعي فئات الفلاحين ومداركهم واتجاهاتهم حول مظاهر الفساد السياسي وأنواعه وأهم أسبابه وآثاره وسبل / آليات مكافحته على كافة المستويات البنائية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

وما نؤكده أخيراً، أن الفساد السياسي في مصر عامة والمحليات الريفية خاصة ليس ناتجاً عن عوامل داخلية في المجتمع المصري فقط ولكن نتيجة لعوامل ومسببات خارجية تسهم في وجودها أبعاد خارجية كالعولمة والشركات متعددة الجنسيات والتبعية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وما للإعلام والفضاء الخارجي من آثار هامة.

١ـ الجداول الإحصائية

أولاً: البيانات الأساسية :

جدول رقم ١ يوضح خصائص عينة البحث حسب النوع :

العينة / النوع		ذكور	إناث	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	–	٩
	٪	٪١٠٠	–	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٥	–	١٥
	٪	٪١٠٠	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٥	–	٥٥
	٪	٪١٠٠	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٧٠	–	٧٠
	٪	٪١٠٠	–	٪١٠٠
المجموع	ك	١٤٩	–	١٤٩
	٪	٪١٠٠	–	٪١٠٠

جدول رقم ٢ يوضح خصائص عينة البحث حسب السن :

العينة / السن		أقل من ٢٥ سنة	من ٢٥ – ٣٥ سنة	من ٣٥ – ٤٥ سنة	من ٤٥ – ٥٥سنة	٥٥ سنة فأكثر	المجموع
كبار الملاك	ك	–	١	١	٢	٥	٩
	٪	–	٪١١,١	٪١١,١	٪٢٢,٢	٪٥٥,٦	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١	٢	٣	٥	٤	١٥
	٪	٪٦,٧	٪١٣,٣	٪٢٠	٪٣٣,٣	٪٢٦,٧	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	١	٢	–	١٢	٤٠	٥٥
	٪	٪١,٨	٪٣,٦	–	٪٢١,٩	٪٧٢,٧	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	١١	٣٠	١٥	٢	٤	٧٠
	٪	٪١٥,٧	٪٤٢,٨	٪٢١,٤	٪١٤,٣	٪٥,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٣	٣٥	١٩	٢٩	٥٣	١٤٩
	٪	٪٨,٧	٪٢٣,٥	٪١٢,٧	٪١٩,٥	٪٣٥,٦	٪١٠٠

جدول رقم ٣ يوضح خصائص عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية :

الحالة الاجتماعية / العينة		أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
كبار الملاك	ك	–	٧	١	١	٩
	٪	–	٪٧٧,٨	٪١١,١	٪١١,١	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	–	١٤	١	–	١٥
	٪	–	٪٩٣,٣	٪٦,٧	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٢	٥١	١	١	٥٥
	٪	٪٣,٦	٪٩٢,٧	٪١,٩	٪١,٨	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦	٦٢	٢	–	٧٠
	٪	٪٨,٦	٪٨٨,٦	٪٢,٨	–	٪١٠٠
المجموع	ك	٨	١٣٤	٥	٢	١٤٩
	٪	٪٥,٤	٪٨٩,٩	٪٣,٤	٪١,٣	٪١٠٠

جدول رقم ٤ يوضح خصائص عينة البحث حسب مستوى التعليم :

مستوى التعليم / العينة		أمي	يقرأ ويكتب	تعليم إعدادي	تعليم متوسط	فوق المتوسط	تعليم جامعي	ما بعد الجامعي	المجموع
كبار الملاك	ك	–	–	١	١	٢	٤	١	٩
	٪	–	–	٪١١,٢	٪١١,١	٪٢٢,٢	٪٤٤,٤	٪١١,١	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	–	–	٢	٤	٦	٣	–	١٥
	٪	–	–	٪١٣,٣	٪٢٦,٧	٪٤٠	٪٢٠	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٢	–	٢	١١	٤٠	–	–	٥٥
	٪	٪٣,٦	–	٪٣,٧	٪٢٠	٪٧٢,٧	–	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	١٩	٢٧	٢٢	٢	–	–	–	٧٠
	٪	٪٢٧,٢	٪٣٨,٦	٪٣١,٤	٪٢,٨	–	–	–	٪١٠٠
المجموع	ك	٢١	٢٧	٢٧	١٨	٤٨	٧	١	١٤٩
	٪	٪١٤,١	٪١٨,١	٪١٨,١	٪١٢,١	٪٣٢,٢	٪٤,٧	٪٧	٪١٠٠

جدول رقم ٥ يوضح خصائص عينة البحث حسب مستوى الدخل الشهري :

الدخل الشهري / العينة		أقل عن ٣٠٠ جنيه	من ٣٠٠ – ٤٠٠ جنيه	من ٤٠٠ – ٥٠٠ جنيه	٥٠٠ جنيه فأكثر	المجموع
كبار الملاك	ك	–	–	–	٩	٩
	٪	–	–	–	٪١٠٠	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	–	١	٣	١١	١٥
	٪	–	٪٦,٧	٪٢٠	٪٧٣,٣	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	–	٣٠	١٥	١٠	٥٥
	٪	–	٪٥٤,٥	٪٢٧,٣	٪١٨,٢	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٢	٦	٢	–	٧٠
	٪	٨٨,٦	٪٨,٦	٪٢,٨	–	٪١٠٠
المجموع	ك	٦٢	٣٧	٢٠	٣٠	١٤٩
	٪	٪٤١,٦	٪٢٤,٨	٪١٣,٤	٪٢٠,٢	٪١٠٠

جدول رقم ٦ يوضح مصادر الدخل الأخرى لعينة البحث :

مصادر الدخل الأخرى / العينة		عقارات وممتلكات	جرار زراعي	موتور زراعي	تربية مواشي	محل تجاري	وظيفة حكومية	عمل الأبناء	عمل الزوجة	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	٩	٩	٦	٤	١	٣	–	–	٩
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٦٦,٧	٪٤٤,٤	٪١١,١	٪٣٣,٣	–	–	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	٣	١٢	١٤	١٥	١	٢	١	–	–	١٥
	٪	٪٢٠	٪٨٠	٪٩٣,٣	٪١٠٠	٪٦,٧	٪١٣,٣	٪٦,٧	–	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٢٥	٧	٢٢	٥٣	١٢	١٩	٤	٧	–	٥٥
	٪	٪٤٥,٥	٪١٢,٧	٪٤٠	٪٩٦,٤	٪٣,٦	٪٢٧,٣	٪٧,٣	٪١٢,٧	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	–	–	–	–	١	–	٥٦	٥٥	١	٧٠
	٪	–	–	–	–	٪١,٤	–	٪٨٠	٪٧٨,٦	٪١,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	٣٧	٢٨	٤٥	٧٤	٨	١٨	٦٤	٦٢	١	١٤٩
	٪	٪٢٤,٨	٪١٨,٨	٪٣٠,٢	٪٤٩,٧	٪٥,٤	٪١٢,١	٪٤٣	٪٤١,٦	٪٠,٧	٪١٠٠

جدول رقم ٧ يوضح زراعة المحاصيل لدى عينة البحث :

العينة / نوع المحصول		محاصيل تقليدية	محاصيل تجارية ونقدية	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	٩	٩
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٥	١٥	١٥
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٥	١٣	٥٥
	٪	٪١٠٠	٪٢٣,٦	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	–	–	٧٠
	٪	–	–	٪١٠٠
المجموع	ك	٧٩	٣٧	١٤٩
	٪	٪٥٣,١	٢٤,٨	٪١٠٠

ثانيًا: طبيعة أوضاع الفساد السياسي والإداري في المجالس المحلية الريفية:

١ - مستوى وعي الفلاحين ومعارفهم بأوضاع الفساد في الوحدة المحلية بالقرية

جدول رقم ٨ يوضح مستوى وعي الفلاحين ومعارفهم بأوضاع الفساد في الوحدة المحلية بالقرية :

العينة / مستوى وعي الفلاحين بأوضاع الفساد		يعرف	لا يعرف	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٧	٢	–	٩
	٪	٪٧٧,٨	٪٢٢,٢	–	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١١	٤	–	١٥
	٪	٪٧٣,٣	٪٢٦,٧	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٣	٢	–	٥٥
	٪	٪٩٦,٤	٪٣,٦	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٧	٢	١	٧٠
	٪	٪٩٥,٧	٢,٩	٪١,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٣٨	١٠	١	١٤٩
	٪	٪٩٢,٦	٪٦,٧	٪٠,٧	٪١٠٠

جدول رقم ٩ يوضح المعرفة بالفساد في الوحدة المحلية بالقرية :

السمع بوجود الفساد في الوحدة المحلية / العينة		نعم	لا	لا يعرف	المجموع
كبار الملاك	ك	٨	١	–	٩
	٪	٪٨٨,٩	٪١١,١	–	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٢	٣	–	١٥
	٪	٪٨٠	٪٢٠	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٣	٢	–	٥٥
	٪	٪٩٦,٤	٪٣,٦	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٦	–	٤	٧٠
	٪	٪٧٤,٣	–	٪٥,٧	٪١٠٠
المجموع	ك	١٣٩	٦	٤	١٤٩
	٪	٪٩٣,٢	٪٤,١	٪٢,٧	٪١٠٠

جدول رقم ١٠ يوضح درجة الوعي بوقت وجود الفساد بالوحدة المحلية بالقرية :

وعي الفلاحين بتاريخ وجود الفساد بالوحدة المحلية / العينة		من قبل ثورة ٢٥ يناير	منذ حدوث الثورة وحتى الآن	كان موجود ومازال وسيظل	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٨	٢	٩	–	٩
	٪	٪٨٨,٩	٪٢٢,٢	٪١٠٠	–	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٥	١	١٣	–	١٥
	٪	٪١٠٠	٪٦,٧	٪٨٦,٧	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٢	٢	٢٥	–	٥٥
	٪	٪٩٤,٥	٪٥,٤	٪٤٥,٤	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٦	٢	٦٠	٢	٧٠
	٪	٪٩٤,٣	٪٢,٨	٪٨٥,٧	٪٢,٨	٪١٠٠
المجموع	ك	١٤١	٨	١٠٧	٢	١٤٩
	٪	٪٩٤,٦	٪٥,٤	٪٧١,٨	٪١,٣	٪١٠٠

ثانيًا : ملامح الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية :

جدول رقم ١١ يوضح مدى إدراك ووعي الفلاحين ومعرفتهم بملامح وجود الفساد في المحليات الريفية :

المعرفة لدى الفلاحين بملامح وجود الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية / العينة		علاقة الموظفين بالمواطنين ليست منضبطة	غياب النزاهة والشفافية وأعمال المحسوبية والمحاباة	انتشار الفوضى والرشوة والاختلاس بين الموظفين في المحليات	ضعف المساءلة القانونية للفاسدين	انخفاض أجور الموظفين بالمحليات	التعيينات على غير أساس الكفاءة والجدارة	سيادة البيروقراطية والروتين في المحليات	عدم تطبيق اللامركزية	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٧	٩	٩	٧	٨	٧	٩	٩	١	٩
	٪	٧٧,٨٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٧٧,٨٪	٨٨,٩٪	٧٧,٨	١٠٠٪	١٠٠٪	١١,١٪	١٠٠٪
متوسطي الملاك	ك	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	١٤	١٥	١٢	–	١٥
	٪	٨٦,٧٪	٩٣,٣٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٣,٣٪	١٠٠٪	٨٠٪	–	١٠٠٪
صغار الملاك	ك	٥٤	٥٥	٥٥	٥٥	٥٤	٥٣	٥٢	٥٣	–	٥٥
	٪	٩٨,٢٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٨,٢٪	٩٦,٤٪	٩٤,٥٪	٩٦,٤٪	–	١٠٠٪
عمال الزراعة	ك	٧٠	٧٠	٦٩	٧٠	٧٠	٦٩	٦٨	٦٥	٢	٧٠
	٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٨,٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٨,٦٪	٩٧,١٪	٩٢,٨٪	٢,٨٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٤٤	١٤٨	١٤٨	١٤٧	١٤٧	١٤٣	١٤٤	١٣٩	٣	١٤٩
	٪	٩٦,٦٪	٩٩,٣٪	٩٩,٣٪	٩٨,٧٪	٩٨,٧٪	٩٥,٧٪	٩٦,٦٪	٩٣,٢٪	٢٪	١٠٠٪

ثالثًا : أنواع الفساد وأشكاله في المحليات الريفية :

جدول رقم ١٢ يوضح اتجاهات الفلاحين ومعرفتهم بأنواع الفساد في المحليات الريفية :

أنواع / أشكال الفساد في المحليات الريفية / العينة		فساد سياسي	فساد إداري	فساد مالي	فساد اقتصادي	فساد قانوني	فساد أخلاقي	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٨	٩	٧	٩	٧	٩	٣	٩
	٪	٨٨,٩٪	١٠٠٪	٧٧,٨٪	١٠٠٪	٧٧,٨٪	١٠٠٪	٣٣,٣٪	١٠٠٪
متوسطي الملاك	ك	١٥	١٤	١٢	١٢	١٣	١١	–	١٥
	٪	١٠٠٪	٩٣,٣٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٦,٧٪	٧٣,٣٪	–	١٠٠٪
صغار الملاك	ك	٥٣	٥١	٥٠	٥٠	٥٤	٥١	–	٥٥
	٪	٩٦,٤٪	٩٢,٧٪	٩١٪	٩١٪	٩٨,٢٪	٩٢,٧٪	–	١٠٠٪
عمال الزراعة	ك	٧٠	٧٠	٦٧	٦٩	٧٠	٧٠	١	٧٠
	٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٩٥,٧٪	٩٨,٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١,٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٤٦	١٤٤	١٣٦	١٤٠	١٤٤	١٤١	٤	١٤٩
	٪	٩٨٪	٩٦,٦٪	٩١,٣٪	٩٤٪	٩٦,٦٪	٩٦,٦٪	٢,٧٪	١٠٠٪

جدول رقم ١٣ يوضح وعي الفلاحين واتجاهاتهم نحو أكثر أنواع الفساد خطورة في الوحدة المحلية بالقربة :

أشكال أنواع الفساد في المحليات الريفية / العينة		فساد سياسي	فساد إداري	فساد مالي	فساد اقتصادي	فساد قانوني	فساد أخلاقي	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٧	٣	٥	١	٤	٤	–	٩
	٪	٪٧٧,٨	٪٣٣,٣	٪٥٥,٦	٪١١,١	٪٤٤,٤	٪٤٤,٤	–	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٣	١٢	١٢	٦	١٢	١١	–	١٥
	٪	٪٨٦,٧	٪٨٠	٪٨٠	٪٤٠	٪٨٠	٪٧٣,٣	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٣	٥١	٥٠	٤٩	٥٢	٥٢	–	٥٥
	٪	٪٩٦,٤	٪٩٢,٧	٪٩١	٪٨٩,١	٪٩٤,٥	٪٩٤,٥	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٩	٦٧	٦٨	٢٥	٦٨	٦٨	–	٧٠
	٪	٪٩٨,٦	٪٩٥,٧	٪٩٧	٪٣٥,٧	٪٩٧	٪٩٧	–	٪١٠٠
المجموع	ك	١٤٢	١٣٣	١٣٥	٨١	١٣٦	١٣٥	–	١٤٩
	٪	٪٩٥,٣	٪٨٩,٣	٪٩١	٪٥٤,٤	٪٩١,٣	٪٩١	–	٪١٠٠

جدول رقم ١٤ يوضح اتجاهات الفلاحين نحو أكثر أشكال الفساد انتشارًا بالوحدة المحلية بالقربة :

أكثر أشكال / مظاهر الفساد انتشارًا بالوحدة المحلية بالقرية / العينة		إساءة استخدام السلطة والوظيفة الرسمية بالوحدة المحلية	الرشوة والاختلاس والابتزاز	الوساطة والمحسوبية وخدمة الكبار بالقرية	المشاركة في الدعاية الانتخابية لاختيار مرشح معين بالقرية	السلطة بتكون في يد صاحب القرار	غياب الديمقراطية وحرية الرأي	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	٧	٨	٥	٦	٤	٢	٩
	٪	٪١٠٠	٪٧٧,٨	٪٨٨,٩	٪٥٥,٦	٪٦٦,٧	٪٤٤,٤	٪٢٢,٢	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٤	١٤	١٣	١٠	٧	٣	–	١٥
	٪	٪٩٣,٣	٪٩٣,٣	٪٨٦,٧	٪٦٦,٧	٪٤٦,٧	٪٢٠	–	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٢	٥٠	٤٩	٣٠	٢٢	١٠	–	٥٥
	٪	٪٩٤,٥	٪٩١	٪٨٩,١	٪٥٤,٥	٪٤٠	٪١٨,٢	–	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٩	٦٨	٦٧	٦٧	٦٨	٢٥	٥	٧٠
	٪	٪٩٨,٦	٪٩٧,١	٪٩٥,٧	٪٩٥,٧	٪٩٧,١	٪٣٥,٧	٧,١	٪١٠٠
المجموع	ك	١٤٤	١٣٩	١٣٧	١١٢	١٠٣	٤٢	٧	١٤٩
	٪	٪٩٦,٦	٪٩٣,٣	٪٩٢	٪٧٥,٢	٪٦٩,١	٪٢٨,٢	٪٤,٧	٪١٠٠

رابعًا : أسباب تزايد الفساد في المحليات الريفية : -

جدول رقم ١٥ يوضح اتجاهات الفلاحين ومعرفتهم بأسباب تفشي الفساد في الوحدة المحلية بالقرية :

اتجاهات الفلاحين نحو أسباب تفشي الفساد في الوحدة المحلية بالقرية / العينة		يعرف	لا يعرف	أخرى تذكر	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	–	–	٩
	٪	١٠٠٪	–	–	١٠٠٪
متوسطي الملاك	ك	١٥	–	–	١٥
	٪	١٠٠٪	–	–	١٠٠٪
صغار الملاك	ك	٥٥	–	–	٥٥
	٪	١٠٠٪	–	–	١٠٠٪
عمال الزراعة	ك	٦٨	١	٥	٧٠
	٪	٩٧,١٪	١,٤٪	١,٤ ٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٤٧	١	١	١٤٩
	٪	٩٨,٧٪	٠,٧٪	٠,٧٪	١٠٠٪

جدول رقم ١٦ يوضح اتجاهات الفلاحين نحو أسباب الفساد في الوحدة المحلية بالقرية :

اتجاهات الفلاحين نحو أسباب الفساد في الوحدة المحلية بالقرية / العينة		ضعف أجور الموظفين بالوحدة		التلاعب بالقوانين والتشريعات		سيطرة البيروقراطية على عمل المحليات		استغلال المسؤولين للمنصب		صعوبة حصول المواطنين على الرخصة		المركزية وإزدواجية الإشراف		قبول الرشاوي وبيع الضمير		أخرى تذكر		المجموع		
		موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	
كبار الملاك	ك	٩	–	٨	١	٩	–	٩	–	٧	٢	٩	–	٨	١	–	–	٥٩	٤	٩
	٪	١٠٠٪	–	٨٩٪	١١,١٪	١٠٠٪	–	٧٧,٨٪	٢٢,٢٪	١٠٠٪	٢٢,٢٪	١٠٠٪	–	٨٩٪	١١,١٪	–	–	٣٩,٦٪	٢,٧٪	١٠٠٪
متوسطي الملاك	ك	١٥	–	١٤	١	١٣	٢	١٥	–	١٢	٣	١٢	٣	١٠	٥	–	–	٩١	٩	١٥
	٪	١٠٠٪	–	٩٣,٣٪	٦,٧٪	٨٦,٧٪	١٣,٣٪	١٠٠٪	–	٨٠٪	٢٠٪	٨٠٪	٢٠٪	٦٦,٧٪	٣٣,٣٪	–	–	٦١,١٪	٦٪	١٠٠٪
صغار الملاك	ك	٥٤	١	٥٣	٢	٥٤	١	٥٥	–	٥٣	٢	٥٠	٥	٥٣	٢	–	–	٣٧٢	١٣	٥٥
	٪	٩٨,٢٪	١,٨٪	٩٦,٤٪	٣,٦٪	٩٨,٢٠٪	١,٨٪	١٠٠٪	–	٩٦,٤٪	٣,٦٪	٩١٪	٩٪	٩٦,٤٪	٣,٦٪	–	–	٩١,٣٪	٨,٧٪	١٠٠٪
عمال الزراعة	ك	٧٠	–	٦٩	١	٦٥	٥	٧٠	–	٧٠	–	٦٦	٤	٧٠	–	–	–	٤٨٠	١٠	٧٠
	٪	١٠٠٪	–	٩٨,٦٪	١,٤٪	٩٣٪	٧,١٪	١٠٠٪	–	١٠٠٪	–	٩٤,٣٪	٥,٧٪	١٠٠٪	–	–	–	٩٣,٣٪	٦,٧٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٤٨	١	١٤٤	٥	١٤١	٨	١٤٩	–	١٤٢	٧	١٣٧	١٢	١٤١	٨	–	–	١٠٠٢	٣٦	١٤٩
	٪	٩٩,٣٪	٠,٧٪	٩٦,٦٪	٣,٤٪	٩٤,٦٪	٥,٤٪	١٠٠٪	–	٩٥,٣٪	٥٪	٩٢٪	٧,١٪	٩٤,٦٪	٥,٤٪	–	–	٧٥,٨٪	٢٤,٢٪	١٠٠٪

خامسًا آثار الفساد السياسي :

جدول رقم ١٧ يوضح اتجاهات الفلاحين نحو أهم آثار الفساد السياسي على المجتمع المصري :

اتجاهات الفلاحين نحو آثار الفساد في المحليات الريفية / العينة		المستوى السياسي					المستوى الاقتصادي						المستوى الاجتماعي والثقافي							المجموع
		ضعف الدول المصرية	تدني كفاءة أجهزة الدولة في خدمة المواطنين	حدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	تزييف المشاركة السياسية	انعدام الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان	ارتفاع مستوى الأسعار وبطئ الاقتصادي	ارتفاع مستويات البطالة	تزايد معدلات الأمية والفقر والعشوائيات	تدني مستويات الخدمات الصحة التعليم الإسكان	تشجيع التهرب الضريبي وتعطيل الاستثمار	تدني مستوى الدخل الشهر	التباعد الاجتماعي بين الاغنياء والفقراء	غياب العدالة الاجتماعية	ترسيخ ثقافة الفساد والافساد	سلوكيات اللامبالاه والرشوة والعمولة	غياب الوعي بأهمية المجتمع المدني والإعلام	
كبار ملاك	ك	٩	٩	٩	٧	٦	٨	٩	٩	٨	٦	٩	٧	٧	٨	٩	٧	٩
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٧,٨	٦٦,٧	٨٨,٨	١٠٠	١٠٠	٨٨,٨	٦٦,٧	١٠٠	٧٧,٨	٧٧,٨	٨٨,٨	١٠٠	٧٧,٨	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٥	١٤	١٥	١٤	١٤	١٥	١٥	١٥	١٤	١٣	١٥	١٤	١٣	١٣	١٥	١٤	١٥
	٪	١٠٠	٩٣,٣	١٠٠	٩٣,٣	٩٣,٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٣,٣	٨٦,٧	١٠٠	٩٣,٣	٨٦,٧	٨٦,٧	١٠٠	٩٣,٣	١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٥	٥٤	٥٥	٥٤	٥٣	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٣	٥٥	٥٥	٥٣	٥٣	٥٥	٥٤	٥٥
	١٠٠	٩٨,٢	١٠٠	٩٨,٢	٩٦,٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦,٤	١٠٠	١٠٠	٩٤,٤	٩٦,٤	١٠٠	٩٨,٢	١٠٠
عمال الزراعة	ك	٧٠	٧٠	٧٠	٦٩	٦٥	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٦٩	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٦	٩٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع	ك	١٤٩	١٤٧	١٤٩	١٤٤	١٣٨	١٤٨	١٤٩	١٤٩	١٤٧	١٤١	١٤٩	١٤٦	١٤٣	١٤٤	١٤٩	١٤٥	١٤٩
	٪	١٠٠	٩٨,٦	١٠٠	٩٦,٦	٩٢,٦	٩٩,٣	١٠٠	١٠٠	٩٨,٦	٩٤,٦	١٠٠	٩٨	٩٦	٩٧	١٠٠	٩٧,٣	١٠٠

جدول رقم ١٨ يوضح اتجاهات الفلاحين نحو أهم آثار الفساد السياسي على المحليات الريفية :

اتجاهات الفلاحين نحو آثار الفساد في المحليات الريفية	العينة	المستوى السياسي						المستوى الاقتصادي						المستوى الاجتماعي والثقافي						المجموع
		سوء استعمال السلطة والوظيفة	التخبط في اتخاذ القرارات	عدم ثقة الموظفين في المحليات	سوء التعامل بين المواطنين والموظفين	عدم احترام وقت العمل	عدم الاستقرار السياسي	تزايد نسبة البطالة	تدني مستويات الاستثمار المحلي في الريف	عدم الاستقرار الاقتصادي	تأثير الانفاق المحلي الخدمي	عدم تحقيق تنمية ريفية	تزايد حدة فقر الريف	اللامساواة الاجتماعية	تدني اخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية	انتشار ثقافة الفساد والسلوك المنحرف	تزايد معدلات الجريمة وتدني مستويات المشاركة الاجتماعية	
كبار ملاك	ك	٩	٩	٩	٩	٨	٩	٩	٨	٩	٩	٨	٩	٧	٨	٩	٨	٩
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٨,٩	١٠٠	١٠٠	٨٨,٩	١٠٠	١٠٠	٨٨,٩	١٠٠	٧٧,٨	٨٨,٩	١٠٠	٨٨,٩	٪١٠٠
متوسطي الملاك	ك	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٣	١٥	١٥	١٤	١٥	١٣	١٣	١٣	١٥	١٥
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٦,٧	١٠٠	١٠٠	٩٣,٣	١٠٠	٨٦,٧	٨٦,٧	٨٦,٧	١٠٠	١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٤	٥٥	٥٥	٥٤	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عمال الزراعة	ك	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع	ك	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٨	١٤٩	١٤٩	١٤٦	١٤٩	١٤٨	١٤٨	١٤٩	١٤٤	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٣	١٠٠	١٠٠	٩٨	١٠٠	٩٩,٣	٩٩,٣	١٠٠	٤٦,٦	٩٨	٩٨,٦	٩٩,٣	١٠٠

سادسًا : آليات مكافحة الفساد السياسي في مصر عامة وفي المحليات الريفية خاصة

جدول رقم ١٩ يوضح اتجاهات الفلاحين ومعرفتهم بكيفية مكافحة الفساد السياسي في مصر عامة :

اتجاهات الفلاحين ووعيهم بكيفية مكافحة الفساد السياسي والقضاء عليه في مصر عامة / العينة		تفعيل الدور الرقابي للدولة	تشديد العقوبات القانونية للفاسدين في الدولة	الإصلاح التشريعي والإداري في مصر	إعادة النظر في أسلوب التوظيف في الدولة	تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الفاعلة	إرساء مبادئ الحوكمة لتفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة	تشجيع وترسيخ ثقافة مكافحة الفساد في مصر	دعم وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	٨	٨	٧	٨	٩	٩	٨	٩
	٪	٪١٠٠	٪٨٨,٩	٪٨٨,٩	٪٧٧,٨	٪٨٨,٩	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٨٨,٩	٪١٠٠
متوسط الملاك	ك	١٥	١٣	١٣	١٥	١٣	١٤	١٥	١٣	١٥
	٪	٪١٠٠	٪٨٦,٧	٪٨٦,٧	٪١٠٠	٪٨٦,٧	٪٩٣,٣	٪١٠٠	٪٨٦,٧	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٥	٥٥	٥٥	٥٤	٥٣	٥٥	٥٥	٥٣	٥٥
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٨,٢	٪٩٦,٤	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٦,٤	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٩	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٦٩	٧٠	٦٧	٧٠
	٪	٪٩٨,٦	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٨,٦	٪١٠٠	٪٩٥,٧	٪١٠٠
المجموع	ك	١٤٨	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٤	١٤٧	١٤٩	١٤١	١٤٩
	٪	٪٩٩,٣	٪٩٨	٪٩٨	٪٩٨	٪٩٦,٦	٪٩٨,٦	٪١٠٠	٪٩٤,٦	٪١٠٠

جدول رقم ٢٠ يوضح اتجاهات الفلاحين ومعرفتهم بآليات مكافحة الفساد السياسي في في المحليات الريفية في الريف المصري :

اتجاهات الفلاحين ووعيهم بآليات مكافحة الفساد السياسي في الريف المصري مستقبلا / العينة		تدعيم اللامركزية في المحليات عامة	إعلاء قيمة العمل والانتاج والعدل الاجتماعي	تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمحاسبة	الحفاظ على المال العام وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة	رفع الأجور ورواتب العاملين بالمحليات	إعلاء قيم الدين والضمير الوطني لانجاز مصالح المواطنين وفقًا لمبدأ المساواة والعدالة	القضاء على البيروقراطية والروتين في المحليات	الابتعاد عن المحسوبية والوساطة والمحابة ودعم السلوك الإيجابي بين الفلاحين في الريف	تحفيز قيم المشاركة الفاعلة لتنمية وتطوير الريف المصري	المجموع
كبار الملاك	ك	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٨	٩	٩	٩
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٨٨,٩	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
متوسط الملاك	ك	١٥	١٥	١٥	١٥	١٤	١٥	١٤	١٥	١٣	١٥
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٣,٣	٪١٠٠	٪٩٣,٣	٪١٠٠	٪٨٦,٧	٪١٠٠
صغار الملاك	ك	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٤	٥٥	٥٤	٥٣	٥٢	٥٥
	٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠		٪١٠٠	٪٩٨,٢	٪٩٦,٣	٪٩٤,٥	٪١٠٠
عمال الزراعة	ك	٦٨	٧٠	٧٠	٧٠	٦٨	٧٠	٦٩	٧٠	٦٦	٧٠
	٪		٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٧,١	٪١٠٠	٪٩٨,٦	٪١٠٠	٪٩٤,٣	٪١٠٠
المجموع	ك	١٤٧	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٥	١٤٩	١٤٥	١٤٧	١٤٠	١٤٩
	٪	٪٩٨,٦	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٧,٣	٪١٠٠	٪٩٧,٣	٪٩٨,٦	٪٩٤	٪١٠٠

٢ـ نموذج استمارة استبيان بالمقابلة

في موضوع

اتجاهات الفلاحين نحو الفساد السياسي في المحليات الريفية

دراسة ميدانية في قرية مصرية

٢٠١٦م

بيانات هذه الاستمارة سرية للغاية ولا يمكن باستخدامها إلا لأغراض البحث العلمي فقط

أولاً : البيانات الأولية

١ الاسم : اختياري

٢النوع : ذكر أنثى

٣ الديانة مسلم مسيحي

٤ السن :

١ أقل من ٢٥ سنة

٢ من ٢٥ إلى ٣٥ سنة

٣ من ٣٥ إلى ٤٥ سنة

٤ من ٤٥ إلى ٥٥ سنة

٥ من ٥٥ سنة فأكثر

٥ الحالة الاجتماعية :

١ أعزب

٢ متزوج

٣ مطلق

٤ أرمل

٦ الحالة التعليمية :

١ أمية

٢ يقرأ ويكتب

٣ تعليم إعدادي

٤ تعليم متوسط

٥ تعليم فوق المتوسط

٦ تعليم جامعي

٧ ما بعد الجامعي

٧ مستوى الدخل الشهري :

١ أقل من ٣٠٠ جنيه

٢ من ٣٠٠ ـ ٤٠٠ جنيه

٣ من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ جنيه

٤ ٥٠٠ جنيه فأكثر

٨ مصدر الدخل :

: أ- حيازة أرض زراعية

		سهم	قيراط	فدان
١	ملك			
٢	إيجار			
٣	مشاركة			

ب مصادر أخرى للدخل :

١	عقارات وممتلكات
٢	جراج زراعي
٣	موتور مياه
٤	تربية مواشي
٥	محل تجاري
٦	وظيفة حكومية
٧	عمل الأبناء
٨	عمل الزوجة
٩	أخرى تذكر

ج زراعة الأرض :

١	محاصيل تقليدية
٢	محاصيل تجارية ونقدية

ثانيًا: أوضاع الفساد السياسي والإداري في المجالس المحلية الريفية :
أولاً: مستوى وعي الفلاحين "معارفهم" بأوضاع الفساد السياسي في الوحدة المحلية بالقرية؟

٩ تعرف إيه هو الفساد ؟

١ يعرف

٢ لا يعرف

٣ أخرى تذكر

في حالة الإجابة على المتغير ١ يسأل : س ١٠

١٠ تقدر تقول لي إيه هو الفساد في رأيك ؟

١ ..... ٢ .....

٣ ..... ٤ .....

١١ يا ترى فيه فساد سمعت عنه في الوحدة المحلية بالقرية ؟

(١) نعم

٢ لا

٣ أخرى تذكر

في حالة الإجابة على المتغير ١ نعم يسأل : س ١٢

١٢ تقدر تكلمني عنه وطبيعة الفساد أيه في الوحدة المحلية ؟

١ ..... ٢ .....

٣ ..... ٤ .....

١٣ من امتى الفساد في الوحدة المحلية بالقرية موجود ؟

١ من زمان قبل ثورة ٢٥ يناير

(٢) منذ حدوث الثورة وحتى الآن

(٣) الفساد في بلدنا موجود وحيفضل موجود

(٤) أخرى تذكر

ثانيًا: ملامح الفساد السياسي والإداري في المحليات الريفية :

١٤ يا ترى إزاى أعرف إيه فيه فساد في الوحدة المحلية بالقرية.

(١) العلاقة بين الموظفين بالوحدة المحلية بالقرية والمواطنين ليست منضبطة

(٢) غياب النزاهة والشفافية وإعمال المحسوبية والمحاباة

(٣) انتشار الفوضى والرشوة والاختلاس بين الموظفين

(٤) ضعف المساءلة القانونية للفاسدين

(٥) معدلات الأجور المنخفضة للموظفين وقلة الامكانيات

(٦) التعيينات على غير أساس الكفاءة والجدارة

(٧) سيادة البيروقراطية والروتين بين موظفي الوحدة المحلية

(٨) عدم تطبيق اللامركزية في القرارات والاختصاصات في المحليات

(٩) أخرى تذكر

ثالثًا: أنواع الفساد وأشكاله في المحليات الريفية :

١٥ تعرف تقول لي إيه هي أنواع الفساد وأشكاله في الوحدة المحلية بالقرية؟

(١) الفساد السياسي

(٢) الفساد الإداري

(٣) الفساد المالي

(٤) الفساد الاقتصادي

(٥) الفساد القانوني

(٦) الفساد الأخلاقي

(٧) أخرى تذكر

١٦ إيه أخطر أنواع هذا الفساد في رأيك ؟

١ ..... ٢ .....

٣ ..... ٤ .....

٥ ..... ٦ .....

١٧ من وجهة نظرك إيه أكثر أشكال الفساد التالية انتشاراً في الوحدة المحلية بالقرية؟

أ إساءة استخدام السلطة والوظيفة الرسمية.
ب الرشوة والاختلاس والابتزاز
ت الوساطة والمحسوبية وخدمة الكبار بالقرية
ث المشاركة في الانتخابات لاختيار مرشح معين بالقرية
ج السلطة تكون في يد صاحب القرار
ح غياب الديمقراطية وحرية الرأي
خ أخرى تذكر

رابعًا: أسباب الفساد المتزايد في المحليات الريفية: -

١٨ يا ترى إيه السبب وراء تفشي الفساد بالوحدة المحلية بالقرية ؟

(١) يعرف
٢ لا يعرف
٣ أخرى تذكر

في حالة الإجابة على المتغير ١ يعرف يسأل : س ١

١٩ إيه هي أسباب الفساد ؟

١ ..... ٢ .....
٣ ..... ٤ .....
٥ .....

٢٠ يا ترى إنت "موافق" أو " غير موافق" على الأسباب التالية للفساد في الوحدة المحلية ؟

	موافق	غير موافق
(١) ضعف أجور الموظفين.		
(٢) التلاعب بالقوانين والتشريعات.		
(٣) سيطرة البيروقراطية على عمل المحليات.		
(٤) استغلال المسئولين لمناصبهم ما يؤدي إلى الفساد.		
(٥) صعوبة حصول المواطن على التراخيص بطريقة شرعية.		
(٦) المركزية وازدواجية الاشراف على المحليات.		
(٧) قبول الرشاوي والهدايا والسلوكيات غير الأخلاقية للموظف.		
(٨) أخرى تذكر		

خامسًا: آثار الفساد السياسي؟

٢١ تعرف إيه تأثير الفساد السياسي على المحليات في مجتمع القرية؟

١ يعرف ..... ٢ لا يعرف .....

٣أخرى تذكر .....

في حالة الإجابة على المتغير ١ يسأل س ٢٢

٢٢ في رأيك إيه أخطر آثار للفساد على المجتمع المصري عامة؟

١ المستوى السياسي

أ ضعف الدولة المصرية

ب تدني كفاءة أجهزة الدولة في خدمة المواطنين

ت حدوث ثورة ٢٥ يناير

ث تزييف المشاركة السياسة

ج انعدام الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان

٢المستوى الاقتصادي

أ ارتفاع مستوى الأسعار مع بطء النمو الاقتصادي

ب ارتفاع مستويات البطالة وعدم التوظيف

ت تزايد معدلات الفقر والأمية والعشوائيات

ث تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان.

ج تشجيع التهرب الضريبي.

ح تعطيل الاستثمار وانهيار جهود التنمية الاقتصادية

٣الآثار على المستوى الاجتماعي والثقافي

أ تدني مستوى الدخل الفردي

ب زيادة التباعد الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء

ت غياب العدالة الاجتماعية

ث ترسيخ ثقافة الفساد والإفساد

ج سيادة سلوكيات اللامبالاة والرشوة والعمولة والسرقة.

ح غياب الوعي بأهمية المجتمع المدني ووسائل الإعلام

٢٣ أهم آثار الفساد على المحليات الريفية ؟

١ على المستوى السياسي :

أ سوء استعمال السلطة والوظيفة.

ب التخبط في اتخاذ القرارات

ت عدم ثقة المواطنين في موظفي المحليات

ث سوء التعامل بين الموظفين والمواطنين

ج عدم احترام وقت العمل

ح الإحساس بعدم الاستقرار السياسي

١ على المستوى الاقتصادي :

أ تزايد نسبة البطالة
ب تدني مستويات الاستثمار المحلي في الريف
ت عدم الاستقرار الاقتصادي
ث التأثير السلبي على الميزانية والإنفاق المحلي الخدمي
ج صعوبة تحقيق تنمية ريفية شاملة

٢ على المستوى الاجتماعي والثقافي

أ زيادة حدة الفقر وإفقار الفلاحين
ب عدم عدالة التوزيع واللامساواة في الريف
ت تدني أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية
ث انتشار ثقافة الفساد والسلوكيات المنحرفة
ج تزايد معدلات الجريمة وعنف الشباب في الريف
ح تدني مستويات المشاركة الاجتماعية والسياسية

سادسًا: آليات مكافحة الفساد السياسي في مصر عامة وفي الوحدات المحلية خاصة؟

٢٤ في رأيك إزاى نقضي على الفساد السياسي في مصر عمومًا في المستقبل؟

(١) تفعيل الدور الرقابي للدولة
(٢) تشديد العقوبات القانونية للفاسدين
(٣) الإصلاح التشريعي والإداري في مصر
(٤) إعادة النظر في أسلوب التوظيف
(٥) تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والحريات وتدعيم الديمقراطية والمشاركة الفاعلة سياسيا وتنمويا
(٦) إرساء مبادئ الحوكمة لتفعيل مبدأي المساءلة والمحاسبة
(٧) تشجيع وترسيخ ثقافة مكافحة الفساد
(٨) دعم دور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني

٢٤ في تصورك كيف يمكن مكافحة الفساد في المحليات الريفية مستقبلاً؟

(١) تدعيم اللامركزية في المحليات
(٢) إعلاء قيمة العمل والإنتاج والعدل الاجتماعي
(٣) تعزيز قيم النزاهة والشفافية
(٤) الحفاظ على المال العام وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة
(٥) رفع الأجور ورواتب العاملين بالمحليات
(٦) إعلاء قيم الدين والضمير الوطني لإنجاز مصالح المواطنين وفقا لمبدأ المساواة والعدالة
(٧) القضاء على البيروقراطية والروتين
(٨) الابتعاد عن المحسوبية والوساطة والمحاباة ودعم السلوك الإيجابي بين الفلاحين في المجتمع الريفي
(٩) تحفيز قيم المشاركة الفاعلة لتنمية وتطوير الريف المصري.

الحراك السياسي وأثره في بناء القوة النسوية في المجتمع المصري

دراسة ميدانية في علم الاجتماع السياسي على عينة من سيدات مجتمع الإسكندرية

Political movement and its effect in Feminist power in Egyptian society

A study in political sociology

دكتور

أسماء محمد عباس إبراهيم

مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

ملخص

تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي اثر الحراك السياسي في مصر نتيجة لتداعيات ثورات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١م ، و كيف أدي الحراك السياسي في مصر و الذي تمثل في حرية التظاهر و الانفلات الأمني ، و الدعوة الي بناء مجتمع يقوم علي أسس اجتماعية و سياسية و قيمية يعود بها إلي توازنه الاجتماعي و السياسي من اجل مسيرة التقدم و النماء ؟

والسؤال الذي يرتبط بهذا البحث بصورة مباشرة مؤداه كيف أسهم الحراك السياسي في مصر و انعكس علي قيم المشاركة النسائية في المجتمع المصري و خصصت في مجال السياسة المتمثلة في مشاركة المرأة في المجالس النيابية و مشاركتها و ابراز دورها علي المجتمع المدني و منظماته العاملة علي توازن المجتمع و تماسك مقوماته ؟

هكذا ينطلق هذا البحث من محور رئيس هو مشاركة المرأة المصرية في إعادة بناء مجتمعها بعد الأحداث الثورية التي احطت بمصر في ثورتين متتاليتين هما ٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م

و في ضوء هذين السؤالين الرئيسين للدراسة يمكن أن تستند إلي تساؤلات فرعية أخري أهمها ما يلي :

- هل تمتلك المرأة المصرية رصيداً قيمياً من المشاركة في الحياة العامة في مجتمعها المصري؟
- هل كان للمرأة المصرية قبل ثورتي الحراك السياسي في مصر دور فاعل في المشاركة السياسية؟
- ما هي الأسباب التي دفعت بالمرأة المصرية إلي تنبوء موقعها في المشاركة السياسية في مصر لاسيما بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ ؟
- هل وصلت المرأة المصرية إلي قناعه بأن دورها في قيم المشاركة السياسية و المجتمعية قد أكتمل أم أن أمامها الكثير من بذل الجهد من أجل تحقيق هدفها في ذلك ؟ .

Abstract

This study aims to identify the impact of the political activity in Egypt as a result of the fallout from the Arabic of spring 2011 year revolutions. And how did the political in Egypt activity, which was the freedom of demonstration and lawlessness, and advocacy to build a society based on value of social and political balance in order to progress and development. And the question that's associated with this research directly affected how shares of political activity in Egypt and reflected the values of women's

participation in parliament and shares its visibility in the work of civil society and its organizations working on balance and community cohesion has components.

So this research starts from the head axis is the participation of Egyptian women inrebuilding after the revolutionary events that surrounded by Egypt in successive revolutions that are 25 January 2011 and 30 June 2013.

مقدمة:

تبلورت فكرة هذا البحث نتيجة لما يتعلق و يجري بالساحة السياسية والمجتمعية في مصر و ما حدث و مازال يحدث نتيجة لتحولات سياسية واجتماعية و ثقافية أو ما يمكن تسميته بإصلاحات وتعديلات في الشأن الداخلي المصري و أن هذا البحث هو محاولة علي طريق البحث العلمي يهدف للتعرف علي اثر الحراك السياسي المصري بعد أحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م وأثر ذلك علي الحراك النسائي للمرأة المصرية وما اعقبه من تغيرات في حياه المرأة السياسية من حيث المشاركة السياسية باعتبار المرأة عضواً أساسياً في المجتمع . كل هذا يجعلنا في طموح و تطلع للتعرف علي حقيقة الأوضاع السياسية و هل غيرت هذه الأوضاع و التحولات في حياة المرأة السياسية بشكل جذري ام لا ؟

وبما أن الحراك السياسي في مفهومه العام هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف للتحرك من حاله الي اخري و من موقف الي اخر نتيجه لتفاعل شعبي و اجتماعي علي غرار قضية ما في المجتمع . فقد يؤدي بنا ذلك إلي التعرف علي اثر الحراك السياسي في إحداث آثار في حياة المرأة سياسياً ومشاركتها في كافه الفعاليات السياسية التي يشارك فيها جميع أفراد المجتمع وأطيافه . و تمثل تلك الفعاليات في مسيرات و احتجاجات و ابداء للرأي وحوارات مفتوحه كما يشار للحراك السياسي انه حركة كبيرة من التفاعل بين مختلف القوي السياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض علي مختلف الأصعدة الفكرية و الثقافية ، و تسعي لايجاد مكانها في الحياه السياسية . وهو تعبئة لمختلف طوائف الشعب للمشاركة في العملية السياسية و الانتقال بالمجتمع السياسي إلي مرتبة أعلي من التفاعل مصرية الحركة مصرية صنع القرار و المشاركة في التنظيمات و الأحزاب

السياسية المختلفة بدون أية قيود من السلطة السياسية أو النظام الحكومي القائم .[١]

و علينا الا نغفل أن الحراك السياسي – الاجتماعي في البلدان العربية وخاصة مصر قد فاجأ الجميع و لم يكن الجميع يتوقع السيناريو الدراماتيكي و السريع الذي حقق التغير السياسي و التحول علي مستوي المؤسسات السياسية والمدنية .

و كما سبق و ذكرنا ان الحراك هو تعبئة لمختلف طوائف الشعب نذكر في هذا البحث عن فئة المرأة و بصفه خاصة المرأة التي ساهمت و شاركت في احداث التغيير و التحول في الحياه الاجتماعية و السياسية في المجتمع المصري علي اعتبار ان المرأة تشكل قطاع هام و أداة للتنمية و النهوض بالمجتمع المصري و من ثم رسم خطوط و خطوات التغيير و الإصلاح في المستقبل .

و من هنا جاءت أهمية هذا البحث كمحاولة للتعرف علي طبيعة دور المرأة السياسي بعد الحراك السياسي و الاجتماعي الذي حدث مؤخراً في المجتمع المصري . و اهتمام المرأة بالوعي الحقوقي كشكل هام من اشكال الوعي الاجتماعي عامة . فإن الكشف عن الأثر الذي تركه الحراك السياسي في قيم المشاركة النسائية في الحياة السياسية يسهم في التعرف علي طبيعة وأوضاع المرأة ووعيها بالتغيرات السياسية و المجتمعية في عمومها و هل تلك المشاركة تسهم في تحقيق الإصلاح في المجتمع المصري بوجه عام ام لا ؟ .

وجدير بالذكر ان التاريخ المصري ملئ بالعديد من الشواهد التاريخية التي تؤكد على أن المرأة المصرية كانت قادرة علي قيادة بعض الحركات الثورية المصرية ، كما قادت الحركات التحررية و من خلفها أطياف المجتمع . و لا نغفل دورها منذ ما يقرب من ٤٨٠٠ عام في مصر القديمة . منذ كانت حتشبسوت إمرأة تحكم مصر عام (١٥٠٨ – ١٤٥٨ ق.م) و كانت تسمي فرعون مصر ، و قادت حتشبسوت الجيوش للحرب في مستهل حكمها و أنها و جهت طاقتها لتوحيد العلاقات التجارية مع البلاد المجاورة مما عاد علي مصر و أهلها بالثراء و الرخاء ، و شيدت مشروعات عملاقة لم يعرف التاريخ القديم مثيلاً لها . وعلينا ألا نغفل ايضاً كليوبترا (٦٩–٣٠ق.م) ملكه مصر . و شجرة الدر سلطانه مصر . الي ان يأتي التاريخ الحديث لنجد أن صفحاته مليئة بالبطولات والمشاركات مثل جهود كل من سهير القلماوي و لطيفه النادي و سميرة موسي ، وملك حفني وغيرهن ولا يمكننا ان ننسي ام المصريين صفية زغلول من أهم الرائدات في مجال الحراك و الثورات الشعبية السياسية (١٨٧٨ – ١٩٤٦) و التي كانت رمزاً ثورياً سلكت طريقاً غير تقليدي في حياتها وتقدمت صفوف الثوار في ثورة ١٩١٩م ويأتي بعدها من أمثال الناشطات السياسيات تأتي هدي شعراوي . حيث نجد ان النضال السياسي ارتبط بها (١٨٧٩–١٩٤٧) الا ان اكثر المواقف التي يتذكرها لها الناس عقب عودتها من مؤتمر نسائي في أوروبا عام ١٩٢٣ عندما نزلت هي و زميلاتها نبوية موسي و سيزا نبراوي من القطار و خلعن حجابهن فتملكت حشود النساء الآتي تحكين بالشجاعة عن خلع حجابهن ولم تكن القضية هنا هي خلع الحجاب انما كرست مجهودها في الدفاع عن حقوق المرأة خاصة الحقوق السياسية و التعليم وجنت ثمارها تأسيس الاتحاد النسائي المصري الذي أرست دعائمه نجاحات كثيرة حققتها المرأة المصرية فيما بعد . ونجدها من الرائدات التي تم ذكرهن من قبل .ومن خلال عرض أعمالهمن وجاعتهمن وأقدامهمن علي تغير الواقع و الحياة السياسية في مصر . فالمرأة هي من تصنع الحياة و تصنع المجتمع الإنساني فلذلك يجب ان تُمكن من أداء دورها الاجتماعي و السياسي و بصورة صحيحة .

ويأتي هذا البحث لإلقاء الضوء علي الحراك السياسي المصري و أثره في تمكين المرأة سياسياً بعد احداث ثورة يونيو ٢٠١٣م ومدى اظهار قوتها (كقوة نسوية) في المجتمع المصري .

أولاً : مشكله الدراسة وأهدافها

أصبحت قضية مشاركة المرأة و تمكينها في الحياة السياسية تحتل مرتبة متقدمة في الحياة السياسية و أصبحت مؤشراً علي مدي تقدم الحياه الديموقراطية في المجتمعات . فتمكين المرأة سياسياً أرتبط بالشرعية القانونية و هي عمليات التصويت و الانتخاب و الاشتراك في عمليات صنع القرار . وتهدف هذه الدراسة الي التعرف علي أثر الحراك السياسي في مصر نتيجه لتداعيات ثورات (ما يعرف) بالربيع العربي منذ عام ٢٠١١م و كيف أدي الحراك السياسي في مصر و الذي تمثل في حرية التظاهر و والدعوة الي بناء مجتمع جديد يقوم علي أسس اجتماعية و سياسية و قيمية و يعود به إلي توازنه الاجتماعي و السياسي من أجل مسيرة التقدم و التمية الشاملة . و ما مدى فعالية وجود المرأة و فعالية دورها في النظام السياسي و هل بالفعل يوجد تمكين للمرأة المصرية داخل الحياة السياسية بعد كل تلك التحولات أم لا ؟.

والسؤال الذي يرتبط بهذا البحث بصورة مباشرة مؤداه كيف أسهم الحراك السياسي في مصر و أنعكس علي تمكين المرأة في الحياة السياسية ؟ متمثلاً في مشاركة المرأة في المجالس النيابية و مشاركتها في إبراز دورها في المجتمع المدني و منظماته العاملة علي توازن المجتمع و تماسك مقوماته؟

ثانياً: تساؤلات الدراسة

في ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها والتساؤل الرئيسي لها ، وما اثر في الحراك السياسي على التمكين السياسي للمراة المصرية عقب احداث ثورة ٢٠١٣م ، توجد أيضا بعض من التساؤلات الفرعية منها ما يلي :

- ما مستوى التمكين السياسي ومدى المشاركة السياسية للنساء ؟.
- هل تمتلك المرأة المصرية رصيداً قيمياً يمكنها من المشاركة السياسية؟.
- ما اهم القيم الاجتماعية المؤثرة في تحقيق التمكين السياسي للنساء ؟.
- ما اهم المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة سياسياً؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في انها تتناول قضية من أهم القضايا المطروحة علي الساحة السياسية وايضا من اهم القضايا التي تهتم بالمرأة والتي تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية للمرأه من خلال وصولها للمجالس النيابية وتبؤها المناصب التنفيذية في المجتمع وذلك انطلاقا من الاهتمام بالمرأة

واطلاق عام ٢٠١٧م عاماً للمرأه المصرية وانطلاقا من مبدأ تحقيق العدل والمساواه وتوزيع فرص العمل والتكافؤ بين النوع الاجتماعي . كما تكمن أهمية الدراسة في أهميتها العلمية نظراً لانها تتعلق بالمشاركة السياسية والتمكين السياسي للمراة بشكل خاص والتعرف على مواطن التفوق والجدية لدى المراه المصرية في توليها المراكز القيادية وابراز مدى نجاح المرأة في تنمية المجتمع والتعرف على أهم الدوافع المؤثرة في نجاح هذا الدور الذي تقوم به المراة من أجل النهوض بمجتمعها. فربما ينتج عن هذه الدراسة رؤى وأفكار جديدة تؤدي الي تفعيل التمكين السياسي للمرأة بشكل عام والكشف عن معايير جديدة لنجاحاتها بشكل خاص .

رابعاً الإجراءات المنهجية للدراسة

١ـ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على مداخل منهجية متعددة حيث تعد المناهج طرقا علمية يتبعها الباحث في دراسته للوصول الى قانون عام يؤدي الي فهم حقيقة ما ولمعالجة موضوع الدراسة اعتمدت الباحثة في دراستها على المناهج الاتية:

أ- منهج البحث التاريخي حيث تأريخ مشاركة المرأة المصرية ورصيدها في العمل السياسي عبر الحياة السياسية والاجتماعية. وعرض لاحد النماذج من القائدات والرائدات في مجال العمل السياسي ، مع دراسة تتبعية تاريخية لتطور الأداء بالمجلس القومي للمرأة منذ نشأته وحتى والآن (٢٠١٧ م) .

ب- منهج المسح الاجتماعي والقائم على خاصية التتبع لدور المرأة من خلال رائدات العمل السياسي في الحياة المعاصرة .

ج- المنهج الوصفي :حيث جمع بيانات حقيقية ومفصلة عن موضوع الدراسة والاهتمام بتحليلها وتفسيرها والتعمق فيها والوصف الدقيق لهدفها وتحليل موضوع الدراسة .

د- منهج التحليل الكمي والكيفي: وذلك للاعتماد علية في تحليل النتائج الناتجة عن إجابات المبحوثات من خلال استمارة الاستبيان المطبقة على عينة عشوائية منتظمة من العاملات والاداريات لقوة العمل النسائية بجامعة الإسكندرية ودليل المقابلة المطبق على عضوات المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية بمختلف أخيائها .

هـ- المجال الزمني للدراسة .. وينقسم إلي مرحلتين :

الأولى : مرحلة اسنطلاعية للتعرف على مجتمع البحث وتحديد أمكانياته وقدراته البشرية في مجال رؤى القوة النسائية لمفهوم التمكين والمشاركة والتنمية السياسية والمجالس – المجلس القومي للمرأة – وتمت تلك المرحلة في الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٦ م وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ م.

الثانية : وتمت في الفترة من أول يناير ٢٠١٧ م وحتى نهاية يوليو ٢٠١٧ م وتم خلالها معايشة المجتمع النسائي ونشاطاته وتطبيق الاستبيان الخاص بالدراسة وقد تزامن ذلك مع صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦ م بتشكيل المجلس القومي للمرأة ... واعتبار عام ٢٠١٧ م عاماً للمرأة في مصر .

٢ـ مفاهيم الدراسة

تحتوى الدراسة على مجموعة من المفاهيم والتي تعد تعبيراً عن أشياء متجانسة وهي عبارة عن وصف تجريدي لوقائع ملحوظة من المجتمع .. ومن أهم المفاهيم الأساسية للدراسة والتي تعرضت لها الباحثة ما يلي :

- الحراك السياسي
- القوة النسوية
- التمكين السياسي
- المشاركة السياسية

١ـ مفهوم الحراك السياسي Political Mobility

هو مفهوم غير دقيق ويرجع سبب عدم دقته الى المشكلات العامة والخاصة بالقياس في ميدان العلوم السياسية[١] فالاقتصاديين يستخدمون الوحدات أو الفئات النقدية التي توفر تقارير محددة ودقيقة مثل متوسط الدخل أو الإجمالي للدخل والذي يستخدم في قياس النمو أو التدهور الاقتصادي..

وفي علم السياسة هناك افتقاد لمثل تلك الوحدات التي يقوم عليها التفسير والتحليل .. فالنفوذ والقوة السياسية حتى الآن لا تزال بعيدة عن امكانية القياس المباشر وبالتالي فإن الحراك السياسي يصبح أمراً غير دقيق . وعلى الرغم من أن الحراك السياسي لا يمكن قياسة بشكل مباشر إلا أن نتائجه يمكن ملاحظتها .

وفي تعريف آخر للحراك السياسي نجد أنه " تأثر مجموعة من الأفراد والجماعات بحركة النظام السياسي. تقود هذه المجموعات الأفراد الي التغيير ولا يشترط أن يسير التغيير نحو الافضل دائماً بمعنى أنه قد يتقهقر بعض الشيئ . ومن المعروف أن حراك المجتمعات يتمخض عنه انماط مختلفة من الصراع الذي يعني ديناميكية داخل المجتمع تقود الي شكل من الحراك الذي يستلزم ألية تضبط ايقاعه[٢].

وينظر للحراك السياسي أيضا على أنه " اتاحة فرصة المشاركة في العمل العام للقوى السياسية الحية، وأن يكون لرأيها ثقل في اتخاذ القرارات التى تنظم الاقتصاد والمجتمع كما

يقصد به خروج جموع الشعب للمطالبة بحقوقهم في المشاركة في العمل العام ، وينطلق الحراك السياسي أساساً من جانب المجتمع والقوى السياسية المعارضة للنظام وقد يأتي من النظام بصورة أيجابية أو سلبية مثلما حدث بالفعل لتعديل المادة (٧٦) وتعديل المادة (٣٤) من الدستور المصري لعام ١٩٧١م والتي ولدت رد فعل جماهيري او حراكاً سياسيا . ويرى السيد يس أن الحراك السياسي هو " الانتقال من حالة الجمود أو الركود السياسي في ظل النظام السلطوي الى حالة من الحيوية السياسية في ظل النظام الليبرالي وهذه الحيوية تكشف عنها تعديلات دستورية – بمشاركة الأحزاب السياسية في الإنتخابات – واعطاء مساحة حرية أوسع للصحافة في نقد أوضاع المجتمع .

ومن ضمن تعريفات الحراك السياسي بأنه " النشاطات السياسية (الفردية منها والجماعية) داخل الوطن وخارجه بغض النظر عن كون هذه النشاطات موالية أو معارضة للنظام السياسي. ويتخد الحراك السياسي عدة اشكال منها (اجتماعات – مسيرات – مظاهرات – اعتصامات – مطالبات وتجمعات وماشابه ذلك) . وإما حراكاً سلبياً لا يخدم المصلحة العامة بقدر ما يكون هدفة التجميل وتحركة اجندات لا علاقة لها بهدف الإصلاح المنشود . أو حراكاً ايجابياً يهدف للاصلاح كغاية جماهيرية عامة .

للحراك السياسي أليات تتمثل في التوعية والاتصال المباشر بالناس ونشر المعلومات وتبادلها وطرح وجهات النظر جميعها وادارة المناقشات العامة بشفافية ونزاهة وتجرد من الأهواء.

٢ـ القوة النسوية Feminist Power

يشير التراث النظري لعلم الاجتماع السياسي ، أنه لا يوجد كتابات أو دراسات أو أبحاث تناولت على وجه التحديد " القوة النسوية " وفي هذه الدراسة سنعرض المفهوم الإجرائي – للقوة النسوية – بأنه يشير إلي النضال المتوارث للمرأة المصرية عبر العصور وحتى مشارف القرن الحادي والعشرين ، وما تركه دورها المتراكم في مسيرة المشاركة وبناء القوة في المجتمع المصري ، فالقوة النسوية بهذا تهدف إلي .. دور التجمعات والحركات النسوية المصرية منذ ما يقرب من ٥٠٠٠ عام منذ دورها في مصر القديمة . والتي شهدها المجتمع المصري منذ بداية الحضارة الفرعونية .. وحتى مراحل التطور النسوي المتمثل في الاتحاد النسوي المصري فى الفترة من ١٩٢٣م إلي ١٩٣٩ م وهي تمثل المرحلة الأولى من الحركة النسوية والعمل على بناء قوتها داخل المجتمع المصري .

وللمرأة المصرية مراحل حافلة من نضالها من أجل إثبات ذاتها وقدرتها على الأداء والعطاء لا سيما خلال القرن العشرين .. وبدايات القرن الحادي والعشرين ، حيث ظهرت حركات وتجمعات تُعنى بشئون المرأة المصرية منها على سبيل – المثال لا الحصر – لجان المرأة

داخل الأحزاب السياسية ، والاتحادات النسائية المصرية ، وجمعيات الفتيات والمرأة ، وغيرها بل وتوجت هذه المسيرة بإنشاء المجلس القومي للمرأة في مصر منذ عام ٢٠٠٠ م ، وكل ذلك الهدف منه تحسين أوضاع المرأة المصرية ودمجها للمشاركة في مسيرة التنمية الشاملة ، وتنمية وعيها بالديمقراطية وأهميتها ، ومشاركتها في الوعي بأهمية حقوقها وحقوق الإنسان ، ليتوج كل ذلك بمشاركتها في الحياة السياسية كقوة مجتمعية لا يستهان بها . وإتاحة أفق أوسع أمامها لفهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بوعي متكامل ، الأمر الذي جعل من المرأة المصرية قوة دافعة وفاعلة في المشاركة المجتمعية ..وعلى مستوى الدراسة الحالية نشير إلي أن أول رئيس جامعة مصرية حكومية في مصر كانت هي السيدة الأستاذة الدكتورة هند حنفي التي شغلت منصب رئيس جامعة الإسكندرية في الفترة من ٢٠١٠ م إلي ٢٠١٢ م ، إضافة إلي وظائف في قوة العمل الأخرى أثبتت من خلالها المرأة المصرية بوجه عام والمرأة في المجتمع السكندري بوجه خاص أنها تمثل " قوة نسوية " لا يستهان بها في العمل بجامعة الإسكندرية .

والمعروف أن المرأة المصرية لا يقتصر دورها ، ومدى اسهامها داخل الحياة للمجتمع المصري داخليا فحسب ، بل وأيضا دورها خارج الحدود الجغرافية والاجتماعية والزمنية للمجتمع المصري حيث تقلدها للعديد من الوظائف الرسمية وغير الرسمية في بلدان خارجية عبر قارات العالم ، حتى صارت المرأة من خلال (القوة النسوية) تمثل (القوة الناعمة) التي تسهم بدورها الوطني في المحافل الدولية(*) .

٣ـ مفهوم التمكين Empowerment

و يعني هذا المفهوم امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله .ومن هنا فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والتمكين ايضا هو ازالة كل العمليات و الاتجاهات والسلوكيات والنمطية في المجتمع والمؤسسات والتي ترتب النساء والشباب والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أعلى .

ومن هنا يعرف تمكين المراة " بانه تلك العملية التى تصبح المراة من خلالها واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل . والتمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح الاكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات الغير حكومية وهو أكثر المفاهيم إعترافاً بالمرأة كعنصر فعال في العملية التنموية . فبالتالي نستخلص من ذلك أن مصطلح تمكين المرأة يسعى للقضاء على كل أشكال ومظاهر التمايز ضد المرأة وذلك من خلال الأليات والأدوات

التي تساعدها في الاعتماد على ذاتها . وبذلك تتحقق قوة المرأه بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار .

فالتمكين يهدف لخلق سياق تنموي موالي للمشاركة والتفاعل ويعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي . كما أنه يعتمد على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاة مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بعيداً عن التمييز والعنصرية[٣] .

وتمكين المرأة يكون على عدة أشكال منها تمكين اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي . وتركز الباحثة في تلك الدراسة على نمط التمكين السياسي للمرأه والذي يتمثل في مشاركة المرأة بمجتمع الإسكندرية في المجلس القومي للمرأة ولجانه المختلفة ومدى إسهام هذا النشاط في وعي المرأة وفي قدرتها على اتخاذ القرار وإعداد القيادات النسائية .. كما سوف تركز الدراسة الميدانية إلي جانب عضوات المجلس القومي للمرأة بفرع الإسكندرية ، علي عينة بحثية على العاملات بالإدارة العامة لجامعة الإسكندرية .

٣ـ التمكين السياسي للمرأة Political Empowerment

نظراً إلى أن المشاركة السياسية للمرأة تعد إحدى المجالات الثلاث الأساسية في مفهوم التمكين حيث يشير التمكين السياسي للمرأة إلي جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، وبتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى والنقابات المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع و البرلمان . وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله. وبشكل آخر المقصود بالتمكين السياسي للمرأة هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ أن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات أو تؤثر فيها. وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة ليقيس مشاركة المرأة السياسية وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان (٤) . ومن تلك المقاييس :

أـ حرية المرأة وخيارات التمكين

حرية المرأة في حدود التنمية البشرية هي عملية توسيع لمفهوم ودلالات معنى (الحرية) وقد اعتبرها بعض الكتاب والباحثين بأن التنمية هي مرادف للحرية وللخيارات المتاحة أمام النساء

وجميع الناس، وهذه الخيارات متعددة ومتنوعة ونظرياً بلا حدود، وتتركز هذه الخيارات في ثلاثة :

أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، أي أن يكتسبوا معارف ، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة لائق . ومن بين الخيارات الأخرى، هناك:

الحرية السياسية، وحماية حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته، كما أن مصطلح التنمية البشرية يعني مستوى ما حققه الناس من رفاهية . وحسب مصطلح التنمية البشرية لا يمكن عد الدخل بديلاً للخيارات السياسية المتنوعة، كما أن توفير الدخل لا يسمح بالضرورة بممارسة جميع الخيارات. وتطور مفهوم التنمية البشرية مع صدور كل تقرير سنوي من تقارير التنمية البشري .

التمكين والتعاون والإنصاف والاستدامة والأمن ويلاحظ أن أحد هذه الأبعاد هو التمكين الذي يعتمد على توسيع القدرات الإنسانية للبشر . بما يؤدي إلى فتح أبواب الخيارات أمامهم، واتساع دائرة الحرية التي تمهد لانتقاء خيارات محدودة[٥] .

فالتنمية البشرية – بالمفهوم الصحيح لها– فيما يتعلق بالمساواة في فرص المشاركة بين المرأة والرجل في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، يجب أن تتضمن على الأقل الحالات الثلاث الآتية:

١- يجب تعميق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة كمبدأ أساسي.
٢- يجب عد المرأة عنصراً فاعلاً في التغيير ومستفاداً منه.
٣-ينبغي لنموذج التنمية المنشود الذي يستهدف توسيع خيارات المرأة والرجل على السواء، ألا يحدد بشكل مسبق الطريقة التي تمارس بها الثقافات المختلفة والمجتمعات المختلفة هذه الخيارات، فالمهم هو وجود مساواة في فرص الاختيار أمام الرجل والمرأة على حد سواء.

التنمية والحق في اكتساب المعرفة

أن مفهوم التنمية الإنسانية لا يختلف عند الكثيرين عن مفهوم التنمية البشرية، وأن مفهوم التنمية الإنسانية وتعريفها بالشكل الذي ابتكرته وأشاعته تقارير التنمية البشرية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير أن التنمية الإنسانية الآن تقاس عادة بمؤشر التنمية البشرية المبني على أربعة متغيرات تشمل (العمر المتوقع عند الولادة، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومعدل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) . لكن ما تؤكده تقارير التنمية الإنسانية يشير إلى أن مفهوم التنمية الإنسانية أعم من أي مؤشر من مؤشراته، فالمفهوم يشمل في – سياق أوسع – خيارات إضافية تضم حريات الإنسان وحقوق الإنسان والمعرفة، فالتنمية الإنسانية ببساطة هي عملية توسيع خيارات الناس اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

إن التنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها [٦] .

وقد شُخِّصتِ الأزمة التي تواجهها التنمية الإنسانية العربية في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول بنقص في مجالات اكتساب المعرفة والحرية وتمكين المرأة، في حين يبين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ، أن هناك تطوراً إيجابياً في مبادئ عدة أهمها التعليم وتمكين المرأة (٧) إذاً يلاحظ أن التمكين هو أمر أساسي سواء كان في مفهوم التنمية البشرية أم في مفهوم التنمية الإنسانية. ولا يمكن أن يأخذ المفهومان بعديهما بشكل جدي وفعال إلا من خلال التمكين، تمكين المرأة بحيث يمكنها من تحقيق ذاتها وحضورها وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار.

ج. الرؤية الدولية لتمكين المرأة

لا بد من التنويه إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٤٨ ، أو الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بالمعنى الأشمل، يتسع ليشمل الاتفاقات والمعاهدات والإعلانات والمبادئ التي تفصل مكونات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وتعمق حمايتها للحقوق والتي من أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إن البنود الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشمل كل إنسان، وهذا يعني ضمناً شمولها للنساء بشكل عام. فلا يمكن فصل حقوق النساء عن مفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام. فالمادة الأولى من الإعلان تؤكد مبدأ المساواة "ولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق" . كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وشرعة حقوق الإنسان المتفرعة عنه يقدمان الحقوق والمسؤوليات نفسها بصورة متساوية ودون تمييز، فهما مثلاً يقران بالحقوق للنساء والرجال، الأولاد والبنات كلّهم، عن طريق تقرير إنسانيتهم بغض النظر عن أي دور لهم أو أي وضع هم عليه أو علاقة لديهم. وقد أعلنت الأمم المتحدة في ميثاقها، بأنها لن تدخل في دائرتها، ولن تقبل في عضويتها، إلاّ الدول التي تعترف بحقوق الإنسان، معياراً للحضارة المفروضة على كل

عضو من أعضاء الأسرة الدولية. وطالبت الأمم المتحدة دول العالم، بتأمين تدابير وطنية ودولية، لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان بصورة شاملة وفعالة. وقد أكدت المؤتمرات كلّها التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقود الماضية ضرورة مشاركة المرأة بالتنمية عن طريق المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار، باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة وموجهة ومخططة في عمليات التنمية الشاملة، ولهذا طالبت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية الحكومات الإسراع في عملية المساواة.

وبالفعل حدث تطور في البيئة العالمية متمثلاً في وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة، والتي صدرت عن العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات، فقد أكدت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للعام

١٩٦٦ م أن للنساء الحق في التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز، وكذلك للنساء الأهلية في أن ينتخبن جميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، بشرط التساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، وكذلك ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهم .وترسخت المفاهيم التنموية وتطورت أكثر، فقد جاء إعلان الحق في التنمية والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ م في المادة (١) "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للصرف" . واعتبار الإنسان المحور والهدف الرئيسي للتنمية وتأكيد مفهوم المشاركة وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل الفئات المهمشة في المجتمعات ودعمها.

تناولت العديد من المؤتمرات الدولية مسألة تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل، وتتابعت هذه المؤتمرات منذ مؤتمر المكسيك في السبعينيات مروراً بمؤتمر المرأة في نيروبي عام ١٩٨٥ م،ومنذ تسعينيات القرن العشرين عقدت الأمم المتحدة ثلاثة مؤتمرات مهمة هي: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤م وقد جاء فية " تمكين المرأة واستقلالها الذاتي وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والصحي والاقتصادي تشكل غاية مهمة في ذاتها، غاية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة." هنا ولا بد أن تكون هناك مشاركة وشراكة من جانبي الرجل والمرأة في الحياة الإنتاجية والإنجابية، بما في ذلك المشاركة في المسؤوليات فيما يتعلق برعاية الأطفال وتربيتهم وإعالة الأسرة .

ثم المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥ ، الذي جاء فيه "المساواة بين الرجل والمرأة هي قضية من قضايا حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية، وهي. شرط مسبق ضروري وأساسي للمساواة والتنمية والسلامة .

وقد طالبت خطة بكين الصادرة أيضاً عن المؤتمر الحكومات في العالم بالعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في الحد الأدنى إلى ٣٠ ٪، حيث ورد في الفقرة (١٩٠) بند (د "أن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية في التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم وإصلاحها ."إن نسبة ٣٠ ٪ التي وضعها منهاج عمل بكين عدتْ هدفاً أولياً لوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وكخطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى ٥٠ ٪) كما تبنت اليونسكو منذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول المرأة، سياسة واضحة في برامجها من أجل تمكين المرأة في مجالات عديدة من الحياة، وأهمها التربية والتعليم والعمل

واعتمد المؤتمر العام للمنظمة في دورته الثامنة والعشرين (باريس، تشرين الثاني ١٩٩٥) استراتيجية ثلاثية لتطبيق إعلان بكين وخطة عمله حول المرأة،وتشمل الاستراتيجية الجوانب الآتية:

- أن يمثل منظور الجندر أو النوع تياراً رئيسياً يتخلل جميع نشاطات تخطيط السياسات، والبرمجة والتنفيذ، والتقييم

- أن تشجع اليونسكو مشاركة النساء الواسعة والنشطة.
- أن تحاول المنظمة وضع برامج ومشروعات ونشاطات تستفيد منها الفتيات والنساء، وتكون
- موجهة إلى تعزيز المساواة، وبناء الطاقات والقدرات المحلية وإلى تمتع النساء بالمواطنة الكاملة.

ثم تلاه مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ من الملاحظ من القراءة المتأنية لما صدر عن تلك المؤتمرات الدولية أن هناك اتفاقاً عاماً في الرأي على أن المرأة كالرجل كلاهما له مصلحة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب عليهما أن يشاركا معاً في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تحقيق التنمية في المجتمعات. وقد تبنت هذه المؤتمرات هدف سد الفجوات النوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عام ١٩٩٤ تم تعيين مقررة دولية خاصة بالعنف ضد المرأة في لجنة حقوق الإنسان للأم المتحدة. ولعل الحدث الأهم في هذا المجال هو اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) سيداو) في عام ١٩٧٩ ، حيث اعتبرت الاتفاقية الصك الدولي لحقوق النساء كافة. ومع أن هناك عهدين تم إقرارهما في عام ١٩٦٦ بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدرك المجتمع الدولي أن المرأة تحتاج إلى صك خاص بها يستطيع أن يضمن بالكامل حقوق المرأة، وبناء عليه، شرعت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأم المتحدة تصوغ الاتفاقية كصك شامل يمكن أن يضم طائفة واسعة من حقوق المرأة. دعت الاتفاقية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار. جاء في المادة (٤) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ ، "لا يعد اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة" . وجاء في المادة (٧) من الاتفاقية نفسها ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في :

أ – التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب للهيئات جميعها التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام .

ب– المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على المستويات الحكومية جميعها .

ج المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع والسياسيي للبلد.

تشمل الاتفاقية ديباجة و ٣٠ مادة، من بينها ١٦ مادة جوهرية، وتعرف التمييز بأنه يعني: " أي تفريق أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة، على أساس تساوي الرجل، بحقوق الإنسان والحريات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو أي ميدان آخر أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل "، ومن أجل الامتثال لأحكام الاتفاقية، من المطلوب أن تعدل الدول الموقعة على الاتفاقية جميع القوانين التمييزية، وأن تدرج مبدأ المساواة في تشريعاتها وأن تحمي المرأة من التمييز من جانب مؤسسات الدولة والأشخاص والمنظمات والمنشآت.

أما البرتوكول الاختياري المرتبط باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيوفر للنساء اللاتي تنتهك حقوقهن سبيلاً للسعي نحو تحقيق معالجة دولية لهذا الأمر، دخل البرتوكول الاختياري حيز التنفيذ في كانون الأول عام ٢٠٠٠ ، ويوفر آليتين لمحاسبة الحكومات على التزامها بالاتفاقية. وأخيراً إن حصول المتغيرات السياسية العالمية وما صاحب ذلك من تطور في الخطاب السياسي العالمي والتوجه نحو تأكيد احترام حقوق الإنسان والدفع بالممارسة الديمقراطية والحكم الصالح ومشاركة المواطن في صنع القرار والنظر إلى حقوق المرأة كركن أساسي في حقوق الإنسان، جعل قضية تمكين المرأة تحتل اهتماماً خاصاً من قبل المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان والتنمية وفي أروقة الأمم المتحدة، وعليه أعلنت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية مركزة من خلال الهدف الثالث على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إذاً يلاحظ منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي تركز جهود وتوجهات المنظمة الدولية من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية على العمل الجاد لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة في ميادين الحياة كلّها.

د ـ معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية

يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن النساء يعانين بشكل عام من عدم المساواة بينهن وبين الرجال، ومن التمييز ضدهن في القانون وفي الواقع. وعلى الرغم من الجهود المضطردة لتطوير وضع المرأة، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود، ويمكن إجمالها في: المشاركة السياسية للمرأة، وتطوير قوانين الأحوال الشخصية، وإدماج المرأة في عملية التنمية .

إن قضية تمكين المرأة هي قضية اجتماعية اقتصادية، ولا يمكن بحث هذه القضية بعيداً عن قضايا المجتمع، إذ إن دراسة قضية المرأة بشكلها الصحيح يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ولا يجوز ربط هذه القضية باضطهاد الرجل للمرأة فقط، لأن المجتمع العربي يعيش نفسه في حالة اضطهاد جراء التخلف. إن قضية المرأة هي أبعد من كونها قضية رجل وامرأة،

إنها قضية اجتماعية لمجتمع ما، وهي مرتبطة بزمان ومكان معينين لأنها وليدة ظروف تاريخية ومكونات اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فقضية المرأة في البلدان المتطورة هي مطروحة في تلك البلدان ولكنها مختلفة عن قضية المرأة في مناطق أخرى من العالم، ومنها البلدان العربية. فعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية أقرت تشريعات وقوانين تساوي بين الرجل والمرأة، لكن هذه المساواة لم تتحقق على أرض الواقع، وهذا يعود إلى أن هذه القضية هي قضية تاريخية وثقافية واجتماعية، وهي جزء من عهود الانحطاط الطويلة التي عانت منها الأمة العربية، ومن ثم هي جزء من التخلف والتبعية والتجزئة التي تعيشها البلدان العربية من نظرة متواضعة إلى بدايات النهضة العربية يلاحظ أن للمرأة حيزاً مهماً في خطاب النهضة العربية، فمنذ ثلاثينيات القرن الماضي بدأت تظهر توجهات عديدة نحو المطالبة بحرية المرأة وحقوقها، وهيأت لها المناخ الفكري الملائم لذلك، وبدأت تظهر بوادر إشراك المرأة في الحياة السياسية كما فعل حزب الوفد في مصر، وحزب الكتلة الوطنية في سورية، وتم تشجيع تعليم المرأة وتأسيس الجمعيات النسائية، وترافق ذلك مع صدور قوانين تتعلق بالأحوال الشخصية، كما تم إعطاء المرأة حق الانتخاب ضمن قيود محددة[٨].

وظهر على أرض الواقع أدباء دعموا قضية المرأة مثل "سلامة موسى" في مصر حيث قال" إن حل مشكلة المرأة يكون بأن نساوي بين الرجل والمرأة" وقد ربط "موسى" بين تحرر المرأة والتحرر الاقتصادي من خلال إعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بالإرث". وفي سورية عد "عبد الرحمن الشهبندر" أن مقدار التحرر الذي تحصل عليه المرأة من العبودية السالفة في أي مجتمع هو بالضبط مقياس لتحرر هذا المجتمع". وأحدث "الطاهر حداد" ضجة صاخبة في تونس عندما نشر كتابه" امرأتنا في الشريعة والمجتمع"، دعا فيه إلى النهوض بالمرأة وعدها عضواً فعالاً. وفي العراق انتقد "معروف الرصافي" وغيره، موقف الرجال من النساء داعين إلى تحرير المرأة.وعرفت البلدان العربية عدداً كبيراً من أوائل النساء اللواتي أسهمن في طرح قضايا المرأة وجسدن ذلك على أرض الواقع، مثل هدى شعراوي ودرية شفيق في مصر وماريا مراش ولبيبة هاشم في سورية، ونظيرة زين الدين في لبنان[٩] مما تقدم يمكن الإشارة إلى أن المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العربية يحول دون تحقيقها مجموعة من العوائق، متداخلة ومتشابكة مع بعضها بعضاً، كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، حتى أنها تكاد تشكل فيما بينها حلقة مفرغة لا تعرف بدايتها من نهايتها، أو كيف الخروج منها. ولعل من أهم هذه المعوقات: المعوقات الاجتماعية الثقافية والدينية، ومستوى التعليم ونوعه، والمعوقات الاقتصادية المتعلقة في انخراط المرأة في سوق العمل، والمعوقات التشريعية، وأخيراً المعوقات السياسية ونستعرضها بإيجاز فيما يلي :

أ. المعوقات الاجتماعية والثقافية

على الرغم من الطرح المبكر لقضية المساواة بين المرأة والرجل في البلدان العربية، والاهتمام العالمي الواسع بقضايا تمكين المرأة ضمن اتفاقيات ومعاهدات وتوجهات التزمت بها معظم دول

العالم، ومنها الدول العربية، فضلاً عن تنامي الدعم والاهتمام المتزايد لتأكيد المشاركة السياسية للمرأة العربية، وبالفعل وصولها إلى مناصب قيادية على المستويات جميعها. ما تزال فكرة تمكين المرأة العربية سياسياً، تلقى المعارضة التي تستند إلى اعتبارات ثقافية اجتماعية وبالأخص الاعتبارات الدينية، وتختلف قوى المعارضة قي التمكين السياسي للمرأة بين رفض مطلق ورفض جزئي. تستند الآراء التي تعارض حقوق المرأة السياسية إلى أن ممارسة السلطة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى، إنما تمثل الولاية العامة أو القوامة على المجتمع، لأنها السلطة الأعلى التي تحاسب الوزارة رئيساً ووزراء، وتسير أمور السياسة، ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجال دون النساء حسب الشريعة، وعملاً بالآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء . واستناداً إلى الحديث الشريف" لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة " .

بالطبع ليس الهدف من البحث الدخول في سجال مع أصحاب هذا الرأي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا الفهم للآية الكريمة والحديث الشريف غير دقيق وهو فهم ضيق لهما، فالآية الكريمة المشار إليها واردة في سياق الحديث عن شؤون الأسرة، فهي قوامة الرجل على أهل بيته، ويؤكد ذلك قراءة الآية في سياقها، ولا علاقة لذلك بالحقوق السياسية. فيما يخص الحديث الشريف المشار إليه فهو وارد في شأن الإمامة، ولا علاقة له بالحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشيح، ويؤكد ذلك قول الرسول الكريم (ص) " ولو أمرهم" أي قيادتهم ورئاستهم العامة، ويؤكد – أيضاً – سبب ورود الحديث، حيث تولت بنت كسرى الحكم خلفاً لأبيها، ويؤكده مرة ثالثة، أن الفقهاء عندما دققوا في الحديث، وتناولوا شروط الإمامة، ومنها شرط الذكورة، لم يتطرقوا للحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشيح، فالمتفق عليه هو منع المرأة من الإمامة العظمى أو الخلافة، ولم يناقشوا الأمور المعاصرة من انتخاب أو ترشيح أو غيره. بطريقة أخرى يمكن أيضاً الإشارة إلى أن القرآن الكريم يبدو معارضاً لهذا الحديث، فالقرآن الكريم ذكر حكم بلقيس بالشورى مثنياً عليه " قالت: يا أيها الملأ أفتوني في أمري وما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون (١٠) ولكن ربما هو الخوف من الحكم المطلق للمرأة، وهذا غير موجود في الديمقراطيات المعاصرة وفي سيادة حكم المؤسسات. أما من ينوه إلى أن المجالس المنتخبة ستحاسب أعلى المسؤولين بحكم ملكيتها لحق المحاسبة. فالمتفق عليه أن المحاسبة هو أمر مشترك بين المسلمين جميعاً، بغض النظر عن مراتبهم ونوعهم، ويذكر التاريخ الخليفة العادل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه " أصابت امرأة وأخطأ عمر" . ولتأكيد ما سبق من المعلوم أن شيخ الأزهر في مصر أفتى بأنه يحق للمرأة المسلمة أن تستلم رئاسة الدولة (١١) إذاً يلاحظ أن معارضي التمكين السياسي للمرأة العربية يستندون إلى فهم مشوش وخاطئ للدين. أما في الطرف الآخر فيعتقد أنصار الحقوق السياسية للمرأة أن في الشرع ما يؤكد حقوق المرأة السياسية، فالله (جل جلاله) كرم الإنسان، وأعطاه حقوقاً لا يحق لبشر أن يصادر هذه الحقوق أو ينتقص منها. إن القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي المساواة

العامة في الحقوق العامة والواجبات بين الجنسين، إلا ما تم استثناؤه بنص صريح. ففي الحقيقة لم يثبت ورود نص قرآني أو سنة نبوية أو إجماع صحيح أو كتاب يحرم حق الانتخاب والترشيح على المرأة، فليس من حق البشر أن يقوموا بالتحريم من غير دليل، إذ لو كان محرماً لنص عليه القرآن أو فصلته السنة. إن العمل الانتخابي، هو توكيل ونيابة، والعمل النيابي، هو رقابة وتشريع، والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من التوكيل أو من الرقابة والتشريع. وإذا ما حاول بعضهم أن يستشهد بالاختلاف شرعاً بين الرجل والمرأة في الميراث والشهادة،

فذلك لاعتبارات معينة لا علاقة لها بنقص أو كمال أحدهما. فالله تعالى توجه للجنسين معاً والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر[١٢].

والمرأة في العهود الأولى للإسلام مارست أشكالاً من الحقوق السياسية مثل البيعة والهجرة والدفاع عن الإسلام والرقابة والسياسة، بما يتناسب مع ذلك العصر[١٣]. مما سبق وغيره يستنتج أنه لا توجد أية مبررات أو مسوغات تمنع المرأة من ممارسة الحقوق السياسية والانخراط بها وبالأسلوب الذي يتلاءم مع الوقت الراهن. ولكن من المفيد أن يشار إلى أن مسألة المشاركة السياسية للمرأة على أرض الواقع، حسمت لدى معظم التيارات السياسية الإسلامية، والفكر السياسي الإسلامي قد تجاوز هذه القضية، على الرغم من وجود تيارات متعددة ومؤثرة في بعض المجتمعات العربية، ما زالت متمسكة بمعارضة اشتراك المرأة في الحياة السياسية.

ب- مستوى التعليم ونوعه

فضلاً عما سبق يرتبط التمكين السياسي للمرأة العربية بمشكلات عديدة، لعل أهمها التعليم، فالتعليم يُعد أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، والمشاركة والاختيار الحر. إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد انتقاصاً من حقوق المرأة، وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة وتحررها الفكري. فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها، كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة. إن عدم امتلاك المرأة لناصية التعليم يجعل نيل فرصتها في المشاركة السياسية والاقتصادية من الأمور فائقة الصعوبة، بل مستحيلة. تشير الدراسات[١] إلى أن البلدان العربية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً كمياً ملحوظاً في التعليم عموماً، وتعليم المرأة خصوصاً، ومن أهم العناصر التي أسهمت في التطور الكمي الكبير في عدد الطلبة المقيدين بمراحل التعليم المختلفة على الصعيد العربي، هو النمو السريع الذي طرأ على تعليم الإناث. فالنمو في عدد الإناث المقيدات في مراحل التعليم المختلفة تم بمعدل أسرع كثيراً من

الذكور، وانخفضت الفجوة في التعليم بين الجنسين في معدلات القيد الإجمالية إذ إن معظم المجتمعات العربية قد حققت تحسناً في مجال محو الأمية وتخفيض معدلات الأمية. كما أن هناك فجوة أخرى مهمة بين الجنسين، إذ إن معدل مساهمة الإناث في التعليم الثانوي الفني أو المهني تكون أقل كثيراً من معدل مساهمتهن في التعليم الثانوي العام، وهذه تحمل ميزة سلبية في إطار عدم دخول المرأة مجال العمل، فضلاً عن أن هناك تفاوتاً كبيراً في أوضاع التعليم بين الريف والمدينة، فالالتحاق يكون أقل في الريف عنه في الحضر (١٤) وهذا ينطبق على الإناث أكثر من الذكور نظراً إلى التقاليد والعادات والمعتقدات الاجتماعية في الريف والتي تضع للفتاة أولوية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر ومسؤوليته الأسرية المتوقعة. ومازال تعليم الإناث في بعض الدول العربية يختلف عن تعليم الذكور، لأن هناك قناعات بأن تعليم الإناث هدفه هو إعداد زوجات صالحات يقدرن الحياة الزوجية" لذلك يتم التركيز في المناهج والمقررات الدراسية على ترسيخ هذه التوجهات. فضلاً عن قيام بعض الدول العربية بوضع العوائق أمام انخراط المرأة في بعض التخصصات العلمية مثل الهندسة وغيرها .وما زالت مضامين كثير من الكتب المدرسية لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعال ونشيط اقتصادياً واجتماعياً. فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنه على الرغم من التغير الإيجابي الذي حدث لصالح المرأة قياساً بالمراحل الزمنية السابقة، فإن هذا التغير محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفه. إذْ أن المجتمع العربي في هذا المجال يتسم بالانغلاق .

رابعا: الدراسات السابقة :

١ - التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع:
حاول الدكتور صابر بلول[١٥] فى هذه الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية :

- ما أسباب الفجوة الكبيرة على أرض الواقع بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسياً فهناك تفاوت كبير بين جوهر وروح هذه التوجهات والواقع التمكيني السياسي للمرأة ؟
- هل يوجد ارتباط وثيق بين التمكين السياسي للمرأة العربية وثقافة المجتمع العربي وقيمه ؟
- هل هناك علاقة ارتباط بين التمكين السياسي للمرأة العربية والمشاركة الاقتصادية ؟
- ما علاقة مستوى تعليم المراة بالتمكين السياسى لها ؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة بصورة تحليلية، حاول الباحث أن يبين طبيعة النظم السياسية فى البلاد العربية و اثرها على واقع تمكين المراة داخل المجتمعات العربية و المعوقات التى واجهت المراة وحرمتها من أبسط حقوقها في الوصول إلى المشاركة في صياغة مصير مجتمعاتها من خلال

وصولها إلى المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية ضمن المجتمع وقد ركز الدكتور صابر بلول فى هذه الدراسة على المراة العربية و المعوقات التى تقابلها فى سبيبل تحقيق التمكين السياسي لها و لكنه لم يترك للتحولات التى حدثت فى سبيل تمكين المراة العربية و كما انه ركز فقط على دراسة المراة العربية دون غيرها من المجتمعات الغربية

٢ - المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي : قامت الدكتوره ايمان بيبرس (١٦) بهذه الدراسة من اجل لدراسة الواقع الحالي للمشاركة السياسية للمرأة، والبحث عن المعوقات التي لاتزال عقبة في طريق المشاركة السياسية لها و ذكرت فيها ان أن دعوات الإصلاح والديمقراطية قد بدأت تطبق في الدول العربية من المحيط للخليج، مما أبطل الدعاوى التي كانت تترد بشأن ضعف مشاركة المرأة السياسية بسبب انعدام الديمقراطية و فى نهاية هذه الدراسة ذكرت الباحثة بعض الحلول المطروحة من اجل تمكين المراة .

ومن الواضح أن هذه الدراسة لم تتناول سوى واقع المراة العربية و المعوقات التى تقابلها و لم تتطرقك لخبرة المجتمع الغربى و تمكين المراة فيه كما انها لم تركز فى هذه الدراسة على بلد معين و هذا ما سيتم تناوله فى هذه الدراسة . وقد تناولت هذه الدراسة أهمية المشاركة السياسية للمراة و حقها فى الترشح و الانتخاب و ذكرت البرازيل كمثال لبعض الدول التى كفلت حق المساواة لمواطنيها و سمحت للمرأة فيها بممارسة حقها فى الترشح لأنتخابات الرئاسة حيث فازت ديلما روسيف بمنصب رئيسة الجمهورية و تعد أول إمرأة برازيلية تحتل منصب رئاسة الجمهورية فى خامس أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة و عدد السكان و نجحت فى إثبات أن المرأة قادرة على تقلد أعلى منصب فى الدولة حيث تؤمن بالمساواة بين الجنسين و تناصر حقوق المرأة و ترى ان هذا القرن هو بلا شك القرن الخاص بالنساء و تعمل على النهوض بمكانة المرأة البرازيلية و تمكينها فى جميع المجالات و تعمل على النهوض بمستوى العيش فى البلاد

٣ - المشاركة السياسية للمرأة العربية : تناولت د٠نيفين مسعد[١٧] في هذه الدراسة المشاركة السياسية للمرأة في كل من الوثائق الدولية والوثائق العربية ثم خصائص المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي والكوتا النسائية في الواقع السياسي العربي ثم عرضت لنماذج قطرية لمشاركة المرأة العربية حيث اهتمت في هذا الجزء بالتعامل مع مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة في عدد من البلدان العربية مثل الاردن والجزائر وتونس والسودان وسوريا وفلسطين ومصر والمغرب واليمن والخليج العربي .

٤ – اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : صدر هذا التقرير عن الامم المتحدة[١٨] و تناول فى هذا التقرير الردود المقدمة بشان القضايا المطروحة بخصوص المراة و لمحة عامة عن البرازيل و الاطار الدستورى و التشريعى فى البرازيل و العنف ضد المراة و المشاركة السياسية و صنع القرار فى البرازيل .

٥ - المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين في المجتمع البحريني (دراسة تحليلية مقارنة) ٢٠٠٧ ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة : تهدفت الدراسة (١٩) إلى تعرف آراء بعض أفراد المجتمع البحريني من الجنسين حول دور العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية في مشاركة المرأة في العمل السياسي في البحرين.

٦- السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياة " نماذج من برامج عمل اليونسكو في أفريقية والمنطقة العربية" (د. سليمان عواد سليمان ٢٠٠٦: ركزت الدراسة[٢٠] على محور سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني وأثرها في زيادة القدرة الإنتاجية للمرأة في بعض الدول العربية والأفريقية . وخرجت الدراسة بنتائج ميدانية ذات قيمة تطبيقية ، يمكن الاسترشاد بها في دراسات مستقبلية .

٧ - آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية د. عبد القادر البنا- د. عبد العزيز الشعيبي –د. بلقيس أبو إصبع- د. محمد مغرم : ركزت الدراسة[٢١] على أزمة المشاركة السياسية للمرأة اليمنية مع المقارنة بتجارب دولية، والحلول القانونية لإشكالية مشاركة المرأة اليمنية سياسياً.

٨ - (التنمية والنوع الاجتماعي (دراسة صادرة عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – مكتب غرب آسيا ٢٠٠١ : وتركز الدراسة[٢٢] على المداخل المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية، وعلى السياسات والمناهج المتبعة في معالجة قضايا المرأة في العالم الثالث.

٩ - العولمة وقضايا المرأة والعمل (ندوة علمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات في جامعة عين شمس تحرير: عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام، ٢٠٠٢ : حيث ركزت الدراسة[٢٣] على وضع المرأة العربية وعلاقتها بسوق العمل، وإعادة الهيكلية الرأسمالية وعلاقته بتمكين دور المرأة أو تهميشه ، مع الإشارة إلي دور المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر .

١٠ – المشاركة السياسية للمرأة المصرية : وتناولت هذه الدراسة[٢٤] أهم المعوقات التي تواجه المرأة المصرية وتحول دون ممارستها لدورها السياسي في المجتمع المصري ، فضلا عن تناول الدراسة لأهم المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية ذات الصلة بحياة المرأة .

١١ – دور المرأة في البرازيل في الحياة التشريعية Quotas for Women in the Brazilian Legislative System : وقد ناقشت هذه الدراسة[٢٥] دور المراة فى البرازيل واسهاماتها فى الحياة التشريعية والحقوق المدنية ومدى مساهمتها ومشاركتها في النظام السياسى فى البرازيل و نظام الكوتا و عدد المقاعد المتاحة للمراة و العوامل التى ادت الى صعود المراة في الحياة وتمكينها بشكل عام .

١٢- دراسة كانديس وآخرون حول التمثيل الساسي للنساء women and politics في دول الاتحاد الأوروبي ، وركزت الدراسة[٢٦] على مزايا وعيوب التمثيل السياسي للنساء في البرلمان الأوروبي من خلال دعم المؤسسات النسائية والحركات النسائية في ثلاث دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وتلك الدول هي : ايطاليا وأسبانيا وفتلندا .

١٣ – دراسة (٢٧) جاي ويرا سوارنا بعنوان التعليم كبعد اجتماعي women and education وأثر التعليم على مظاهر تمكين المرأة سياسيا ، ومدى تأثير النعليم في بناء ثقافة المرأة، وتنمية قدراتها علي المشاركة .

١٤ – دراسة (٢٨) بارنت جيناي women have found respect وركزت تحديدا على مشاركة المرأة سياسيا في دولة رواندا من خلال تحليل وتفسير الإدراك الشعبي لمدى أهمية أدوار النساء في السياسة والمجتمع .

هذا وقد استفادت الدراسة الراهنة من بعض النتائج والتوجهات النظرية والمنهجية التي جاءت بتلك الدراسات العلمية حول المرأة والنساء في العالم ..

خامساً : التوجه النظري للدراسة :

نظرية المجال وتواصل الفعل العام : ليوجين هابرماس Jurgen Habermas .. The theory of communicative action . جاءت توجهات هابرماس السوسيولوجية ردا على تالكوت بارسونز في معالجته لاخفاقات ومنهجيات التأويل ، و ذلك في تشخيصه للطريقة التي تفرض بها العوامل الخارجية علي المجتمع كالاقتصاد و السياسة ، و كيف ان تلك العوامل تقتحم العوالم الخاصة بالفاعلين الاجتماعين . و لاشك بأن هذا هو المهم بالنسبة لهبرماس إذ انه يجب نقل الاهتمام من حيز الإفتراضات المنهجية التي يجب ان تستخدم في دراسة العالم الاجتماعي الي حيز الاهتمام بكيفية عمل العلم الاجتماعي نفسه[٢٩].

و لنظرية الفعل التواصلي لهبرماس ابعاد و امتدادات داخل الحقل الاجتماعي و الأخلاقي والسياسي تسمي بالمجال العام فإذا نظرنا لاهتمام هبرماس بالبعد السياسي[٣٠]. فقد سعي هابرماس لتجاوز أزمات العالم المعاصر و نواقص الديموقراطية و ذلك من خلال تأسيس ديموقراطية علي أسس جماعية مثالية للتواصل خالية من أي هيمنة أو سيطرة ، كما أنه طرح مفهوم التشاور الذي يعتبره جوهرياً في ديمقراطية التشاورية و المشاركة ، لانه في التشاورية يعطي للاخرين الحق في الكلام و النقد و رفع ادعاءات الصلاحية و تقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي . و في ظل ذلك النقاش يتشكل الرأي العام و الإدارة السياسية للمواطنين في المجتمع الديموقراطي لان الهدف الاسمي للديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصالح العامة . و المصالح العامة كل واحد مطالب بالدفاع عنها انطلاقاً من وجهه نظرة الخاصة و ذلك لإقناع المواطنين برأية بالاعتماد علي وسيلة المناقشة[٣١] .

و قد صاغ هابرماس نظرية المجال العام عام (١٩٦٢م) و هي تشرح و تصف الرأي العام و حالة الرأي ، و المجال العام يتوسط في الواقع بين مجال السلطة العامة و الحكومة (٣٢) و المجال الخاص الذي قد يركز علي الأسرة و شؤون الافراد الخاصة كما نشأ في المجتمعات البرجوازية الأوروبية كانت تمارس فيه المناقشات حول السياسات الحكومية . وفي رحابه تبلور اتجاهات الرأي العام . و أشار هبرماس الي ان نجاح المجال العام يعتمد علي :-

١- طول الوصول و الانتشار .
٢- درجة الحكم الذاتي (المواطنون يجب ان يكونوا أحرار يتملصون من السيطرة و الهيمنة).
٣- رفض الاستراتيجية (كل فرد يشارك علي قدم المساواة) .
٤- وجود سياق اجتماعي ملائم .

النظرية النسوية Feminist theory

- تهدف النطرية النسوية الي دراسة و فهم عدم مساواة بين الرجل و المرأة ، و تبحث في الأدوار الاجتماعية لهما و إهتمامات لهما كل منهما ، و تسعي الي حصول المرأة علي نفس الفرص و الامتيازات التي يمنحها المجتمع للرجل ، و تركز علي تحليل أسباب عدم المساواة بين الجنسين ، و أهم الموضوعات التي تحتويها هذه النظرية : التمييز، الجنس، الإضطهاد ، السلطة الأبوية ... الخ.
- و للسياسة النسوية علاقه بعلم الأنثروبولوجيا ، وعلم الإجتماع ، والإتصالات ، و التحليل النفسي ، والأدب ، والتعليم ، و الفلسفة و الاقتصاد[٣٣] .
- و قد ظهرت البدايات الأولي للنظرية النسوية في عام ١٧٩٤ في صورة عدة منشورات . وخلال الفترة من عام (١٩١٠-١٩٣٠) كان التمايز الإجتماعي هو محور قضية المرأة ، كما ظهرت قضايا جديدة للمرأة تناولتها النظرية منها العلاقه المتداخلة للمرأة مع الرجل .
- وفي عام ١٩٢٠ كانت نقطة التحول في الولايات المتحدة الأمريكية عندما حصلت المرأة علي حق التصويت .
- و في الفكر الغربي كانت المرأة تعتبر من الممتلكات أو السلع القابله للتبادل ، أما الرجل فقد أرتبط تاريخياً بالعقلانية.
- جديد للنظرية النسوية هي النظرية السياسية النسوية التي أكدت أن للدولة و السياسات العامة و المؤسسات تأثير علي العلاقات بين الجنسين .
- وتتضمن النظرية السياسية النسوية أبحاث مقارنة عن السياسات التي تتبني قضايا خاصة بالجنسين مثل "عدم مساواة المرأة في المناقشات وصناعه القرار السياسي .

- إنتاج المعرفة يعتبر جزءاً مهما من النظرية النسوية و محوراً للمناقشات . و تصف إليزابيث أندرسون نظرية المعرفة النسوية بأنها تهتم بالطريقة التي يؤثر بها النوع الاجتماعي من ذكر أو انثي علي مفهومنا .
- وفي أواخر الثمانينيات و أوائل التسعينات من القرن الماضي ظهر مجال النظرية السياسية النسوية مناقشة لبعض قضايا المرأة منها ما يلي :

- تجاهل النظرية السياسية الغربية المرأة علي مدار تاريخها . يتضح ذلك من تحليلاتها التي قليلا ما تبين ... من الذي يجب أن يكون له السيطرة ... الرجل أم المرأة ؟ .
- وعادة ما تبرر هذه النظرية إقصاء المرأة عن العمل العام و تعزز بقائها بالمنزل ، كما أنها نادراً ما تعتبر المرأة كائناً سياسياً جديراً بلأهتمام .
- و ربما يوجد عدم مساواة بين الرجل و المرأة ، و يعتبر هذا الأمر عملياً ليس له أهمية ، و نظرياً أمراً عديم الجدوي .
- إلا أن النظرية السياسية تري أن المرأة هي محور التحليل السياسي ، و تتساءل :
- لماذا في المجتمعات المعروفه – تقريبا – يكون للرجل سيطرة علي المرأة ؟
- و كيف يمكن تغيير ذلك ؟
- ولهذا فإن النظرية تسعي لفهم المجتمع من أجل التحدي و التغيير ، و هدفها ليس المعرفة المجردة و لكن المعرفة التي يمكن إستخدامها لتوجيه و توعية الممارسة السياسية النسوية.
- وقد استخدم إصطلاح " النسوية " لأول مرة باللغة الإنجليزية خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر ، و قد أشار الي دعم حقوق المرأة القانونية و السياسية بالتساوي مع الرجل .
- النسوية في القرن التاسع عشر تطورت الي حد كبير كرد فعل علي صعاب محددة اعترضت مجموعة معينة من النساء في حياتهن . وعندما انتهي القرن التاسع عشر كان قد تحققت فيه إصلاحات كبري ، إلا أن إستخدام مصطلحي " نسوي " و " النسوية " كان لا يزال امراً جديد[٣٤].
- هذا المعني تطور منذ ذلك الحين و لايزال مثار للجدل .
- و طبقاً للنظرية النسوية فإن النساء يرون أن الرجال لا يمكن أن يتبنوا الفكر النسوي ، لأنهم يمثلون " العدو " ، و تنقصهم الخبرة الأولية في هذا المجال ، غير أنهم يمكن أن يكونوا فقط من أفضل الداعمين لهم[٣٥].

تطور النظرية السياسية النسوية :-

- تطورت هذه النظرية منذ القرن السابع عشر و حتي يومنا هذا .

- غير أنه لا يوجد تسجيل منظم للعديد من الأفكار و آراء الكتاب و التي إختفت من التاريخ .
- و حديثنا قد أعيد إكتشاف التراث الغني للفكر النسوي . و هذا يعني أن أجيالاً جديدة من المؤيدين للفكر النسوي عليها أن تبدأ من نقطة الصفر تقريبا .
- و هذا يعني أيضاً أنه بالرغم من أن بعض الكتابات الأولية تظهر حتماً سذاجة و بساطة في التعبير ، فهي تبدو في بعض الأحيان حديثة بشكل مذهل ، و يمكن أن تقدم رؤي ذات صلة بالعصر الحديث . كما أنها كثيراً ما كتبت بتعقل و ذكاء ، و هذا يعكس عمق التجربة التي عاشتها المرأة . و مثال علي ذلك :-
- ماري ولستونكروفت " رمز الحركة النسائية " و الصعوبة التي واجهتها في تنظيم حياتها الشخصية ، وإاليزابيث كاري ستانتون التي نفذ صبرها مع المحليات [٣٦] .
- ظهر كتاب ماري ولستونكروفت " دفاع عن حقوق المرأة " (١٧٩٢) وسط الإضطرابات الاجتماعية و السياسية التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية . وقد سبق هذا الكتاب ظهور معالجات أخري كانت بمثابة بدايات مبكرة للنزعة النسوية مثل " مقترح جاد للنساء " الذي كتبته ماري إستيل عام ١٦٩٤ . إلا أن كتاب ماري ولستونكروفت كان أول ما أطلق صرخة صريحة تدعو نساء الطبقة الوسطي لضم الصفوف ، خصوصاً الأمهات بإعتبارهن من عناصر النفوذ و التأثير الرئيسية في المجتمع .
- لم يكن تطور الفكر النسوي متسقاً و لكنه إنطوي علي خلاف نظري عميق[٣٧] .
- يعكس ذلك جزئياً : إحتياجات المرأة المتنوعة في مختلف المجتمعات و المواقف . و لكن هذا ينبع أيضاً من الأصول المختلطة للنسوية في كل من الفكر السياسي للرجل طبقاً للتقاليد الليبرالية و الأشتراكية تماماً كما هو الحال في التجارب الشخصية للمرأة .
- و قد قام العديد من المؤرخين المحدثين بتحديد عدد من الآراء النسوية البارزة .
- وهناك وجهات نظر أكثر شيوعاً ، صنفت المؤيدين للفكر النسوي من الليبراليين و الماركسيين و الراديكاليين[٣٨] .

وجاء مصطلح النسوية الاشتراكية استخدام في وصف كل من النظريات التي تري أن الأهداف النسوية و الأهداف الإشتراكية متصلة (سواء كانت تستند الي التحليل الماركسي بالتحديد أم لا) .

أما النسوية الليبرالية تدعي بصفه أساسية أن :

- المرأة كائن عقلاني مثل الرجل فإنها يجب أن تتنتع بنفس الحقوق القانونية و السياسيه مثله (٣٩) .
- الناشطات النسويات الليبراليات يجادلن و يشنون حمله علي الثلاثمائة سنه الماضية بالنسبة لحقهن في التعليم ، و التوظف ، و المشاركة السياسية و المساواة القانونية الكاملة .

و تركز النسوية الليبرالية علي حقوق المرأة في المجال العام ، ولا تهتم بتحليل علاقاتها في حياتها الخاصة ، حيث يفترض أن عدالة قضيتها ستضمن لها النجاح ، كما أن الرجال ليس لديهم أي سبب لمعارضة ذلك .

و بالرغم من أن النسوية الليبرالية تستند إلي التصور بأن المرأة تعتبر الآن غير محرومة ، فإنها تقرر أن من حق كل امرأة أن تستفيد أكبر إستفادة ممكنة من الفرص المتاحة لها بمجرد أن تتحقق لها المساواة السياسية و القانونية مع الرجل

النسوية الماركسية

- النسويات الماركسيات يعتقدن أن مثل هذه الحقوق في المجتمع الطبقي يمكن أن تفيد فقط قليلاً من نساء الطبقة المتوسطة : فمعظم النساء مثل معظم الرجال ، سوف يضطهدوا إلي أن يحل النظام الاقتصادي الرأسمالي محل الشيوعية[٤٠] .
- و من هذا المنظور فإن مفتاح تحرير المرأة هو دخولها لسوق العمل و مشاركتها في الصراع الطبقي .
- إلا أنه في المجتمع الشيوعي فقط نجد أن التبعية الاقتصادية و التي هي أساس قمع المرأة سوف تختفي ، و كذلك الرعاية الجماعية للأطفال سوف تسمح لهم بالمشاركة الكاملة في الحياة الإنتاجية .
- و لا يمكن تحقيق هذه التغييرات بسهولة عن طريق المطالبة بالعدالة لأن ذلك نتاج مرحلة معينة من التنمية الاقتصادية ، بمعني أن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تتحقق في المستقبل ، ولكن فقط في ظروف تاريخية محددة .

النسوية الراديكالية

- ظهرت النسوية الراديكالية بشكل كامل لأول مرة في عام ١٩٦٠ .
- وهي تعتقد أن سلطة الرجل علي المرأة هي العلاقة الرئيسية القوية في المجتمع البشري .
- و الأكثر من ذلك أن هذه السلطة لا تقتصر علي النشاط الاقتصادي و السياسي فقط بل تمتد الي جميع العلاقات بين الجنسين بما في ذلك الحياة الخاصة .
- يتطلب الأمر إعادة تعريف للسلطة و الكيان السياسي ، وهذا يعتبر تحدياً لفروض النظرية السياسية و التي تعتبر في حد ذاتها أداة لهيمنة الرجل علي المرأة ، و تبرر حقيقة قوة الرجل .
- و الأكثر من ذلك أن بعض النسويات الراديكاليات يعتقدن أن :

الإختلافات في الصفات و السلوك بين الرجل و المرأة هي أختلافات بيولوجية أكثر من كونها صفات إجتماعية مكتسبة ، بل إن المرأة تتفوق أكثر علي الرجل في بعض الصفات .

– وهناك من يعترض علي هذا الرأي ، و لكن يتفق علي أن الرجل يقمع المرأة في كل أمور حياتها ، و إستيعاب هذا الأمر يجب أن يكون محور أي سياسة نسوية[٤١] .

و تعتبر النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية و الاجتماعية والتاريخية و قد حظيت أهدافها بتأييد في شتي أنحاء العالم . ويمكن تقسيم مدي فاعلية النسوية ما إذا نظرنا إلي الخطاب النسوي و مدي تفصيله في التفكير علي مستوي الحياه اليومية .

اتجاه النسوية الليبرالية – الجندرية الفردية

يقوم هذا الاتجاه في النظرية النسوية الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساوين ولا ينغبي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس و المذهب النسائي الليبرالي يرتكز علي المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير و التي تنادي بالايمان بالعقلانية و الايمان بأن المرأة و الرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية و الايمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير و تحويل المجتمع و الايمان بمبدأ الحقوق الطبيعية و بناء علي هذا فما دام الرجال و النساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود .

إذن فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضاً ولا يوجد هناك تعريف محدد أو مصطلح محدد للنسوية الليبرالية و لكن في المجمل يمكن القول أن النسويات الليبراليات يسيعن لتحقيق مجتمع يقوم علي مبدأ المساواة و إحترام الحقوق و الاستغلال الأمثل للمهارات و القيادات في توظيف الإمكانيات و الطاقة البشرية . و تتضمن النسوية مساحة واسعه لحرية الرأي لمناقشة جدية المرأة سواء في عملها داخل الأسرة أو تحررها خارج الأسرة[٤٢] .

و نستخلص مما سبق أن النظرية النسوية Feminism تعرف علي أنها :

«مجموعة من الكتابات التي تحاول وصف و شرح و تحليل ظروف وحياة النساء»

و هناك تعدد في فهم التسوية و تعريفها و اتضح ذلك من التنوع في التفسيرات المنبثقة كنتائج للأبحاث و كذلك التنوع في الحملات العلمية المتعلقة بموضوع النسوية كما كشفت المفاهيم المتنوعة مؤخراً و التي وضعها التسويون المختلفون حول النظرية النسوية عن انفصالهم في قطاعات تعمل ضد بعضها البعض و بدلاً من الحوار الداخلي يوجد تسمية للأجزاء ، فهناك النسوية الراديكالية ، و الأشتراكية و الماركسية ... إلخ

و يبدو مصطلح النسوية مفهوماً بديهياً ، إلا ان إفتراض ان معني النسوية واضحاً يحتاج إلي تحد ، انه لمن الصعوبة جداً ان نفهم النسوية في تنوعهما و اختلافهما و خصوصيتهما ، ولكن يمكن بالتأكيد بناء حظاً أساسياً لتعريف النسوية (٤٣) . و الذي يمكن ان يتقاسمه الدارسون النسويون

و غير النسويون و عملياً يستميل مناقشه النظرية النسوية من دون مناقشة صورة النسوية و الحركة النسوية Feminist movement فهي تلعب دوراً هاماً مع الخيارات في عملية عرض الذات و تسجيل وجود علاقة بين كل من الجسد و المعني الاجتماعي للأنوثة و بسبب التنوع نوعاً من المنافسة والذي ينتج عنه صوراً مختلفه للحركة النسوية و يكسبهم ذلك معانيهم الاجتماعية الخاصة بهم ، فنجد في النظرية النسوية الحديثة أن بناء صورة جديدة للحركة النسوية هو اجراء واع و بديهي ، و نجد ميلاً لدي البعض في ان يركزوا اهتماماتهم علي تحري الثقافة و لكن تبقي رغبَة النظرية النسوية واضحة في النظر إلي سلوكيات المرأة علي انها عنصراً تاريخياً . فنجد الناشطة النسوية ماري وولستنكرافت Marry Wollstonecraft في نهاية القرن الثامن عشر تنادي بثورة في اخلاقيات الانثي[٤٤] .

و تتفق كلاً من شارلوت بانش و بيل هوكس في ان النظرية النسوية هي مرآه لما يحدث في مختلف أوجه المجتمع و يؤثر بشكل مباشر علي المرأة . و تتفق الباحثة مع هذا الاتجاه حيث تجد ان بالفعل ما يحيط بالمرأة من أحداث و تغيرات سواء كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية فهي تؤثر في المرأة و تحاول المرأة أن تساير وضعها الحالي علي ما يدور في المجتمع .

الحركة النسوية في العالم الثالث

يستخدم مصطلح نساء العالم الثالث بوحدة مختلفة لتوضيح غالبية نساء العالم اللواتي يعيشن خارج الغرب الصناعي و احياناً لشمول النساء الملونات ضمن الدول الغربية . و قد ينظر الي هذا المصطلح بعدة طرق :

أولاً :- يجمع المصطلح في فئة واحدة عدداً ضخماً من النساء و اللواتي تختلف تجاربهن الي حد كبير بحسب الطبقه و القومية و الثقافة و النوع و أي تماسك سياسي قد تدعية نساء العالم الثالث لا يأتي من تطابق التجارب بل كما اقترحت تشاندرا موهانيت من سياق مشترك للنضال .

ثانياً :- ينبغي معالجة مصطلح العالم الثالث ذاته بشكل نقدي حيث انه بشير الي تسلسل هرمي بين العالمين الأول و الثالث و الذي هو إرث الاستعمار و الا .. ؟

و اقترح البعض ان ثلثا العالم قد يستخدم بشكل ملاءم اكثر حيث يشير الي حقيقة ان غالبية سكان العالم يعيشون خارج أوروبا و الولايات المتحدة ووفقاً لموهانشي في مقدمتها إلي نساء العالم و سياسة الحركة النسوية Third world women and the politics of feminism سجلات تاريخ إشتراك نساء العالم الثالث في الحركة النسوية قليلة و بالتأكيد أن استعمار القرن التاسع عشر ترك نساء العالم متواريات الي حد كبير ، أو قدمهن علي أنهن الاخريات الغريبات .

دخل النقاش عن نساء العالم الثالث في العلاقة الانجلو الامريكية في القرن العشرين من خلال عمل علماء الإنسان (الأنثروبولوجيا) ، الذين بدأوا بوصف و تعريف حياه النساء في

عملهم الخاص بوصف الاعراض البشرية و من خلال علماء اجتماع و علماء اقتصاد الذين ناقشوا النساء في التطور . في حين ان هذه هذه الخطابات كانت و يجب ان تكون عرضه للنقد بشكل شامل بسبب استمرارية التعصب لأوروبا و الإمبرالية . فقد جلبوا إلي الحركة النسوية الغربية بعض إطلاعهم علي حياة نساءكن سابقاً و كانت النسويات العاملات في دراسة الأعراض البشرية في مقدمة المناقشات عن أساليب النسوية و من خلال التصارع مع مشاكل النوع و التحيز الثقافي في أبحاث علماء الانسان الغربين الذين يدرسون شعوب العالم الثالث فقد أوضحت أهمية مراعاة الباحثات.

وبما أن مصر تعتبر من دول العالم النامي فقد ناضلت المرأة بها لكي تحقق مكاسب اجتماعية وسياسية واقتصادية وتشريعية لنفسها .

تحليل الدراسة الميدانية

وفيما يلي عرض لما اسفرت عنه الدراسة الميدانية حول المرأة العاملة بجامعة الإسكندرية بمختلف عددهم بالإدارة العامة – وهي مجال التطبيق المكاني للدراسة الميدانية – حيث بلغ إجمالي عدد الموظفات ٩٨٧ موظفة من فئة النساء .. مع استبعاد فئة الذكور من الدراسة وقد تم سحب عينة عشوائية من هذا المجموع قوامها ٢٧٨ مفردة تمثل ٢٨,٢ ٪ من اجمالي عدد العاملات .. والتي تمت على مرحلتين :

الأولى : استطلاعية من أكتوبر إلي ديسمبر ٢٠١٦ م .

والثانية : مركزة وتمت من أول يناير ٢٠١٧م وحتى آخر يوليو ٢٠١٧ م ونشاط عضوات المجلس القومي للمرأة بمحافظة الإسكندرية .

أولا: تحليل جداول الاستبيان.

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة

المتغيرات	ذكر	انثى	مجموع
التكرارات	–	٢٧٨	٢٧٨
النسبة المئوية	–	٪١٠٠	٪١٠٠

حيث بلغت العينة(٢٧٨) أنثى بنسبة ١٠٠٪ من إجمالي مجتمع الدراسة .. وقد خلت الدراسة من عينة الذكور نظراً لمتطلبات الدراسة والتركيز على عينة الاناث عن الذكور.

جدول رقم (٢) يوضح فئة السن

المتغيرات	٣٠-٢٠	٤٠-٣٠	٥٠-٤٠	٦٠-٥٠	مجموع
التكرارات	٥٠	٨٥	٦٥	٧٨	٢٧٨
النسبة المئوية	٪١٧,٩	٪٣٠,٥	٪٢٣,٣	٪٢٨	٪١٠٠

حيث احتلت الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) المرتبة الاولى من عينة البحث وجاءت نسبتهم (٣٠,٥٪) يليها الفئة العمرية من (٥٠-٦٠) ونسبتهم(٢٨٪) ثم الفئتين من (٤٠-٥٠) و (٢٠-٣٠) بنسبتي(٢٣,٣٪) و(١٧,٩٪) على التوالي . ويشير الجدول السابق أن الفئة الغالبة على العمل هي فئة من ٣٠-٤٠ ويدل ذلك على أهتمام المرأة وحرصها على خروجهالسوق العمل وعدم اعتمادها على المنزل وحياتها الاسرية فقط.

جدول رقم (٣) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثات

المتغيرات	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	مجموع
التكرارات	٥٤	٢٠١	١٥	٨	٢٧٨
النسبة المئوية	٪١٩,٤	٪٧٢,٣	٪٥,٣	٪٢,٨	٪١٠٠

ويوضح الجدول أن غالبية عينة الدراسة من المتزوجات حيث بلغت نسبتهم (٧٢,٣٪) .. يليها نسبة الاناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج وجاءت نسبتهم (١٩,٤٪) .. ثم يأتي بعدهما عينة النساء المطلقات وكانت نسبتهم (٥,٣٪) وأخيراً نسبة النساء الارامل بنسبة (٢,٨٪) من إجمالي عينة الدراسة . ويشير الدول السابق بإهتمام المرأه بالعمل الاجتماعي رغم أعبائها وكونها متزوجة او في حين انها تمر بظروف خاصة بها بإعتبارها مطلقة او ارملة .. وقد يشير ذلك على انها تؤكد على مشاركتها المجتمعية بشتى أنواع العمل.

جدول رقم (٤) يوضح نسبة الابناء لدى عينة الدراسة

المتغيرات	نعم	لا	مجموع
التكرارات	٢١٨	٦٠	٢٧٨
النسبة المئوية	٪٧٨,٤	٪٢١,٥	٪١٠٠

اوضحت الدراسة ان نسبة السيدات اللاتي لديهن ابناء بلغت نسبتهم (٧٨,٤٪) من إجمالي عينة البحث وان من ليس لديهن ابناء بلغت نسبتهم (٢١,٥٪) . وقد يشير ذلك الى أن العوامل الاسرية والاجتماعية لا يمكن لها ان تقف عائقاً امام المرأة وأن وجود الابناء لا يمثل اعاقة للمرأة في ممارستها للعمل وقد ينطبق ذلك ايضاً على ممارسة تمكين المرأه سياسياً ومشاركتها السياسية في بلدها .

جدول رقم (٥) يوضح مستوى الدخل لعينة الدراسة

المتغيرات	٨٠٠-٩٠٠	٩٠٠-١٠٠٠	١٠٠٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠- فأكثر	مجموع
التكرارات	٣٦	٣٠	١١٨	٩٤	٢٧٨
النسبة المئوية	٪١٢,٩	٪١٠,٧	٪٤٢,٤	٪٣٣,٨	٪١٠٠

حيث بلغت نسبة من يتقاضوا راتباً من (١٠٠٠-٢٠٠٠) جنيهاً جائوا بنسبة (٤٢,٤٪) من اجمالي عينة الدراسة يليها فئة من تتقاضوا من (٢٠٠٠- فأكثر) وبلغت نسبتهم (٣٣,٨٪) يليها على التوالي فئتي من (٨٠٠-٩٠٠) و(٩٠٠- ١٠٠٠) جنيهاً بنسبتي (١٢,٩٪) و (١٠,٧٪) على الترتيب ..وقد يدل ذلك على اهتمام المرأه بالعمل الاجتماعي رغم تدني الرواتب التي تتقاضاها المرأة . ويشير ذلك بان المرأة طاقة كامنة يمكن لها ان تشارك في المجتمع تحت أي ظروف .

جدول رقم (٦) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثات

المتغيرات	ثانوية عامة	مؤهل متوسط	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي	مج
التكرارات	١٠	٦٦	١١٢	٨٤	٦	٢٧٨
النسبة المئوية	٪٣,٥	٪٢٣,٧	٪٤٠,٢	٪٣٠,٢	٪٢,١	٪١٠٠

حيث بلغت أعلى نسبة في الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط وكانت نسبتهم (٤٠,٢٪) يليها الحاصلات على المؤهل الجامعي بنسبة (٣٠,٢٪) يليها على التوالي نسبة الحاصلات على مؤهل متوسط وكانت نسبتهم (٢٣,٧٪) يأتي بعدهم الحاصلات على مؤهل الثانوية العامة بنسبة (٣,٥٪) من إجمالي عينة الدراسة .. وأخيراً الحاصلات على مؤهل فوق الجامعي وجاءت أقل نسبة في عينة الدراسةحيث بلغت نسبتهم (٢,١٪) من إجماي عينة الدراسة . وقد يوضح ذلك إرتباط المستوى التعليمي مع فئة السن من (٣٠-٤٠) سنه بنسبة (٣٠,٥٪) من إجمالي عينة الدراسة يليها في المرتبة الثانية فئة من (٥٠-٦٠) سنه بنسبة (٢٨٪) وهي نسبة متقاربة حيث كانت تلك الفئة تحرص على التعليم فوق المتوسط للحصول على فرصة في التعين في الوظائف الحكومية .

جدول رقم (٧) ويوضح الدرجة الوظيفية للمبحوثات

المتغيرات	درجة كبير	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	مجموع
التكرارات	٧٥	٦٨	١٠٠	٣٥	٢٧٨
النسبة المئوية	٪٢٦,٩	٪٢٤,٤	٪٣٥,٩	٪١٢,٥	٪١٠٠

حيث بلغت اعلى نسبة في العينة الحاصلون على الدرجة الثانية وجاءت نسبتهم (٣٥,٩٪) من إجمالي عينة الدراسة يليها درجة كبير بدرجة مديرعام وكانت نسبتهم (٢٦,٩٪) . يأتي بعدهم

المترقون للدرجة الاولى بنسبة (٢٤,٤٪) من إجمالي عينة الدراسة .. ويتفق ذلك تقارباً مع متغيرات السن للمبحوثات . وأخيراً جاءت فئة الحاصلون على الدرجة الوظيفية الثالثة بنسبة (١٢,٥٪) وقد يرجع ذلك لعدة أسباب وعوامل اجتماعية في المجتمع المصري وقد يأتي في مقدمة تلك الاسباب إرتفاع معدل البطالة للشباب وعدم توافر الفرصة لديهم في الحصول على وظائف في الجهات والمؤسسات الحكومية .

جدول رقم (٨) يوضح مدى توافر فرصة المشاركة السياسية للمبحوثات

المتغيرات	نعم	لا	أحياناً	مجموع
التكرارات	١٧٢	٣٨	٦٨	٢٧٨
النسبة المئوية	٦١,٨٪	١٣,٦٪	٢٤,٤٪	١٠٠٪

وجاءت نسبة المبحوثات اللاتي يتوافر لديهن فرصة المشاركة في العملية السياسية أعلى النسب وبلغت نسبتهم (٦١,٨٪) من إجمالي المبحوثات .. كما جاءت نسبة من لم يتوافر لديهن فرصة المشاركة في العملية السياسية بنسبة (١٣,٦٪) فقط من إجمالي عينة الدراسة .. في حين أن أكدت نسبة (٢٤,٤٪) من المبحوثات بأحياناً يتوافر لديهن فرصة المشاركة في العملية السياسية .. وقد توضح تلك النسب والتي تتمثل في توافر الفرص لمشاركة المراة في العملية السياسية راجعاً لعدة أسباب منها إتجاهات المرأة للتوعية السياسية واهتمامها وحرصها على الالمام بالقضايا السياسية خاصة بعد أحداث الحراك السياسي المجتمعي على مدار فترة الحراك السياسي من (٢٠١١-٢٠١٣م) .

جدول رقم (٩) يوضح أشكال الفرص التي تتوافر للمرأة المصرية للمشاركة السياسية

المتغيرات	حضور اجتماعات سياسية بشكل متكرر	اهتم بحضور اللقاءات والندوات السياسية	اشارك في الحملات الانتخابية	لدى خبرة كافية في الامور والقضايا السياسية	احرص على الادلاء بصوتي في الانتخابات	مجموع
التكرارات	٤٢	٦٠	١٤٣	٧	١٧٢	٤٢٤
النسبة المئوية	٩,٩٪	١٤,١٪	٣٣,٧٪	١,٦٪	٤٠,٥٪	١٠٠٪

وجاءت أعلى نسبة وكانت (٤٠,٥٪) وهي حرص المرأة على المشاركة في الانتخابات وإهتماها بالإدلاء بصوتها في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية اياً كان اختيارها . يليها إهتماهما بالمشاركة في إعداد وتنظيم الحملات الانتخابية والحرص على الوقوف بجانب المرشحين والمرشحات والتعريف بأهداف المشاركة السياسية وجاء ذلك بنسبة (٣٣,٧٪) من إجمالي عينة الدراسة . كما جاءت إجابات المبحوثات بنسبة (١٤,١٪) بأن المراة تحرص على حضور اللقاءات والندوات السياسية والتي تقام من قبل مراكز المعلومات والهيئة العامة للاستعلامات . يأتي بعدهاإجابات

المبحوثات بنسبة (٩,٩٪) لتؤكد بأنهن عضوات في احزاب سياسية وعضوات في المركز القومي للمرأة ويحرصن على حضور اللقاءات والاجتماعات الخاصة ببرنامج التمكين السياسي للمرأة .. وأخيرا جاءت وبنسبة ضعيفة من أكدن على أن لديهن خبرة كافية في العمل السياسي وكانت نسبتهم (١,٦٪) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (١٠) ويوضح أسباب عدم توافر الفرص الكافية لتحقيق مشاركة المراة في العملية السياسية

متغيرات	لا افهم ولا احب السياسة	لدى ظروف اسرية واجتماعية تمنعني	ليس لدي وقت لممارسة السياسة	أشهر بتهميش للمراة في مجال السياسة	الدولة لاتعطي الفرصة الكافية لدمج المراة في السياسة	الشعور بعدم العدالة والمساواة في اختيار القيادات	جميع ما سبق	مجموع
تكرارت	١٨	٣٨	٣٨	١٠	٥	٢٠	٣٣	١٦٢
النسبة المئوية	٪١١,١	٪٢٣,٤	٪٢٣,٤	٪٦,١	٪٣	٪١٢,٣	٪٢٠,٣	٪١٠٠

جاءت أعلى نسبة وبلغت (٢٣,٤٪) من عينة الدراسة لتؤكد على أن الظروف الاسرية والعائلية للمرأة هي التي تمنعها من أداء دورها وممارسة حقها في المشاركة في العملية السياسية كما انطبقت نفس نسبة عينه الدراسة (٢٣,٤٪) لتؤكد أن المرأة العاملة ليس لديها وقت كافي للانخراط في مجال السياسة ولمتابعه الامور والقضايا السياسية .. جاء بعدها نسبة (٢٠,٣٪) من عينة الدراسة تؤكد على انها غير متعمقة في القضايا السياسية ولا تفضل التطرق لها وذلك لانها تشهر بتهميش للمرأة وأن الدولة لاتعطي الفرصة الكافية للمرأة في أبراز طاقتها وأنها تشهر بعدم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة في العمل السياسي . كما جاءت نسبة (١٢,٣٪) من عينة الدراسة لتؤكد ايضاعلى أنها تشعر بعدم العدالة الاجتماعية في المجتمع مما يمنعها من أداء دورها كفرد داخل المجتمع وانها ترى ان المجتمع ذكوري من الدرجة الاولى مما يعيق من اداء دورها . كما جاءت نسبة (١١,١٪) من عينة الدراسة لتؤكد على انها لا تفضل الحديث في امور السياسة ولا تفهم فيها على الاطلاق ..يليها نسبة (٦,١٪) تشعر بعدم الثقة والصدق في الامور السياسية .. واخيرا جاءت بنسبة ضعيفة من يؤكدن على الدولة ومؤسساتها لاتعطي الفرصة للمشاركة النسائية والتركيز على أختيار الرجال في تقلد المناصب والحقائب السياسية وكانت نسبتهم (٣٪) من إجمالي عينة الدراسة .

جدول رقم (١١) يوضح كيفية تأثير المرأة المصرية في عملية صنع القرار السياسي

المتغيرات	الانتظام والمواظبة على التصويت في الانتخابات	المشاركة في العمل الحزبي	المشاركة في انتخابات النقابات	التقدم والترشح للانتخابات النيابية	الاهتمام بقرأة مواد الدستور ومناقشتهامع ذوي الخبرة	تحديد المشكلات المتعلقة بالمرأة ونشر الوعي بها	وضع أجندة سياسية والحرص على تنفيذها	عمل استطلاعات رأي للسيدات بصفة دورية والحرص على الاخذ بها	تقديم المقترحات والتوصيات لتحسين أداء الحكومة نحو تمكين المرأة	مجموع
التكرارات	٢٣٣	١٩٨	٨٤	٣٦	٢٤	٧٨	١٨	٢٢	٩	٧٠٢
النسبة المئوية	٪٣٣,١	٪٢٨,٢	٪١١,٩	٪٥,١	٪٣,٤	٪١١,١	٪٢,٥	٪٣,١	٪١,٢	٪١٠٠

جأت أعلى نسبة في إجابات المبحوثات وكانت تمثل (٣٣,١٪) وتؤكد على ضروة حفاظ المرأة على المواظبة والمشاركة في العمليات الانتخابية والذهاب لصناديق الاقتراع والادلاء بصوتها اذ يعد ذلك ابسط صور المشاركة السياسية والاصلاح السياسي للمرأة .. يليها نسبة (٢٨,٢٪) يؤكدن على اهمية انضمام المرأة ومشاركتها في الاحزاب السياسية والاهتمام بالمشاركة الحزبية وضرورة متابعه وتطوير برامج تدريب وبناء المهارات والخبرات الاجتماعيةللمرأة في المؤسسات السياسية والقيادية داخل الاحزاب. يليها نسبة(١١,٩٪) من إجمالي عينة الدراسة العادلة بين المرأة والرجل حتى يقضي على مظاهر الاقصاء والتهميش ويمكن أن يتم ذلك من خلال المشاركة في النقابات والهيئات الداعمة لها . كما اكدت نسبة (١١,١٪) من إجمالي عينة الدراسة على ضروة اهتمام المرأة وتشجيعها للتقدم والترشح لانتخابات المجالس النيابية والرئاسية للدخول في دائرة التنافس مع النوع الاخر . كما أشارت نسبة (٥,١٪) من إجمالي عينة الدراسة بأنه من الضروري أن تكون المرأة واعية بالامور والقضايا السياسية وعليها قراءة مواد الدستور بوعي كافي ومناقشتها مع ذوي الخبرة والمتخصصين في الامور التشريعية حتى يتسنى لها تعديل المواد التي لاتسمح بتمكينها او ان تكون على قدر عالى من الوعي السياسي بمواد الدستور التي تنص تنص على حماية حقوق وحريات وواجبات المرأة السياسية . يليها نسبة (٣,٤٪) من إجمالي عينة الدراسة توضح أهمية تحديد وحصر المشكلات المتعلقة بقضايا المرأة والتى تعوق أدائها سواء كانت مشكلات أجتماعية أو ثقافية والتي لا تمكنها من تحقيق دورها كفرد مشارك في العملية السياسية. يليها نسبة(٣,١٪) والتى تؤكد على ضرورة عمل ومتابعة استطلاعات الرأي الخاصة بالمرأة ومدى رضاها عن قرارات الدولة والتشريعات التى تؤكد على دورها داخل المجتمع بإعتبارها عضواً اساسيا ومشاركا في لتؤكد على ضرورة تعزيز المشاركة الفعلي بناء المجتمع وخاصه مشاركتها السياسية. ثم توالت اجابات المبحوثات. وجاءت نسبة (٢,٥٪) من إجمالي عينة الدراسة لتؤكد على ضرورة تنظيم عمل المرأه ووضع أجندة سياسية لها تحمل أولويات للعمل في العمل السياسي وأن تحرص المرأة الممكنة سياسياً على تنفيذ اجندتها حتى يتسنى لها الوعي التام بقضايا السياسة

. واخيراً جاءت نسبة (١,٢٪) من المبحوثات لتؤكد على اهتمام المرأة الممكنه سياسيا بتقديم المقترحات والتوصيات الهامة لمتخذي القرار لتحسين أداء الحكومه والعمل على اصلاح النظام السياسي الذي يعد المناخ الاول لتمكين المرأة سياسياً .

جدول رقم (١٢) يوضح توافر المناخ السياسي من عدمة لتحقيق التمكين السياسي

المتغيرات	نعم	لا	الى حد ما	مجموع
التكرارات	١٨٠	٤٥	٥٣	٢٧٨
النسبة المئوية	٦٤,٧٪	١٦,١٪	١٩٪	١٠٠٪

يوضح أن نسبة (٦٤,٧٪) من أجمالي عينة الدراسة أكدن على ان المناخ السياسي والساحة السياسية في مصر يساعدان على تمكين المرأه سياسياً وذلك عقب احداث الحراك السياسي التي شهدتها مصر بعد ثورتي (٢٠١١-٢٠١٣م) . في مقابل أن (١٦,١٪) من عينة الدراسة أكدن على عدم توافر المناخ السياسي الذي يساعد على تمكين المرأة سياسياً.

جدول رقم (١٣) يوضح الدور الذي تقوم به الدولة ومؤسساتها لدعم وتمكين المرأةسياسياً

المتغيرات	الزام الاحزاب السياسية من خلال التعديلات القانونية بتمكين المرأة	المحافظة على تعيين الشخصيات النسائية في المراكز السياسية	تحسين صورة المرأة في مناهج التعليم والاعلام واظهار مكانتها دائماً	الحرص على مبدأ المساوة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الاماكن القيادية	اهتمام المجلس القومي للمرأة بتدريب المرأة على العمل القيادي	مجموع
التكرارات	٦٤	١١٤	٩٠	١٦٧	٨٤	٥١٩
النسبة المئوية	١٢,٣٪	٢١,٩٪	١٧,٣٪	٣٢,١٪	١٦,١٪	١٠٠٪

حيث جاء مبدأ الحرص على تأكيد المساواه وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تولي المناصب القيادية في المرتية الاولى بنسبة (٣٢,١٪) . يليها ضرورة الحفاظ على تعين الشخصيات النسائية في السلطة السياسية بنسبة (٢١,٩٪) . ثم تحسين صورة المرأة في الاعلام ومناهج التعليم بنسبة (١٧,٣٪) . وجاء اهتمام المجلس القومي للمرأة كمركز متخصص في شئون المرأة وقضاياها والدور الذي يلعبة في تدريب ووضع البرامج الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة في العمل القيادي في المرتبة الرابعه وبنسبة(١٦,١٪) . وأخيراً جاءت إجابات المبحوثات بنسبة (١٢,٣٪) لتؤكد على الزام الاحزاب السياسة وجمعيات المجتمع المدني بتوضيح وابراز دور المرأة والحفاظ على مكانتها وأن يقوموا بدعمها في الانتخابات المتقدمة لها سواء كانت نيابية او نقابية أو مراكز قيادية والتي تسعى المرأة في الحصول على مقاعد بها .

جدول رقم (١٤) يوضح دور الدولة في كيفية المحافظة على الدعم المقدم للمرأة وتشجيعها على المشاركة السياسية في المجتمع المصري

المتغيرات	تعبئة طاقات المراة نحو العمل السياسي	تضمين مواد الدستور وقوانين العمل لحماية المرأة	زيادة نسبة انفاق الحكومة على برامج التمكين السياسي	اهتمام المراكز القيادية بتدريب المراة على مهارات القيادة	اتاحة الفرصة للمرأة في تولي المناصب القيادية وفقاً للقدرات	مجموع
التكرارات	٢٥٠	٨٠	١١٣	٧٨	١٩٠	٧١١
النسبة المئوية	٪٣٥,١	٪١١,٢	٪١٨,٨	٪١٠,٩	٪٢٦,٧	٪١٠٠

جاءت معظم اجابات المبحوثات وبنسبة (٣٥,١٪) لتؤكد على ضرورة اهتمام الدولة بتعبئة الطاقات المنتجة للمرأة بوصفها رصيداً بشرياً وقدرات معطلة لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب داخل مؤسسات الدولة. يليها وبنسبة (٢٦,٧٪) ضرورة إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في المناصب الادارية والسياسية في الدولة مما يساعدها ذلك على تدريبها في الاماكن القيادية وان يتم ذلك وفقاً للخبرات والكفاءات دون النظر للنوع الاجتماعي . ثم جاءت اجابات المبحوثات وبنسبة (١٥,٨٪) أن تهتم الدولة بدعم المرأة مادياً وزياده نسبة انفاق الحكومه على دعم عمل المرأة في المراكز القيادية وخاصة ريادة الانفاق على برامج التمكين السياسي للمرأة والحرص على زياده البرامج التي تؤدي الي تنمية الوعي السياسي وتعريفها بحقوقهاوواجباتها السياسية حتى يتسنى لها نقلها للغير والاستفاده من خبراتها في المجال والقضايا السياسية . يليها وبنسبة (١١,٢٪) من اجمالي عينة الدراسة تؤكد على ضرورة تضمين القوانين ومواد الدستور ولا سيما قوانين العمل الخاصة بالمرأة بالمواد التي توفر الحماية الاجتماعية للمرأة ضد استغلالها وإهدار حقها . وأخيراً جاءت بنسبة (١٠,٩٪) تؤكد على ضرورة توفير نظام سياسي صالح بحيث يعطي الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة والتي نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان.

جدول رقم (١٥) ويوضح القيم المجتمعية والنوع الاجتماعي وتأثيرهم على التمكين السياسي للمراة

المتغيرات	نعم	لا	مجموع
التكرارات	٨٨	١٩٠	٢٧٨
النسبة المئوية	٪٣١,٦	٪٦٨,٣	٪١٠٠

جأت أعلى نسبة في إجابات المبحوثات لتؤكد على ان (٦٨,٣٪) من إجمالي عينة الدراسة أن النوع الاجتماعي لا يؤثر على تمكين المرأة سياسياً وانما الخبرات والكفاءات هي العامل الاساسي في إختيارها . في حين أن جاءت نسبة (٣١,٦٪) من عينة المبحوثات واكددت على أن النوع الاجتماعي يؤثر على تحقيق التمكين السياسي للمرأة .. وقد يشير ذلك الجدول للخلفية الثقافية

وبعض العادات والتقاليد التى نشأت عليها المرأة المصرية بأن لديها إعتقاد أن الرجل أفضل منها وقيم عنها في تقلد المناصب السياسية .

جدول رقم (١٦) يوضح المبررات التى تعوق تمكين المرأة بسبب النوع الاجتماعي

المتغيرات	التميز بين الرجل والمرأة وعدم الشعور بالمساواة	عدم اجادة المرأة للعمل السياسي بحكم طبيعتها البشرية	ليس لديها وقت كافي لممارسة العمل السياسي ومتابعته	مجموع
التكرارات	٥٠	٩٨	١٥٠	٢٩٨
النسبة المئوية	٪١٦,٧	٪٣٢,٨	٪٥٠,٣	٪١٠٠

جاءت اجابات المبحوثات عينة الدراسة لتؤكد ان (٥٠,٣٪) من أجمالي عينة الدراسة تؤكد على أن المرأة ليس لديها وقت كافي لممارسة أي عمل اضافي بجانب عملها الاداري . كما جاءت اجابات المبحوثات بنسبة (٣٢,٨٪) لتؤكد على أن المرأة لا تجيد العمل السياسي بحكم طبيعتها والميل الي العاطفة في العمل وذلك بحكم غريزتها البشرية.. وأخيراً جاءت نسبة (١٦,٧٪) لتشير الى انها لا تؤمن بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتجد أن هناك فروق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب والقيادة .

جدول رقم (١٧) يوضح عينة المبحوثات والتى تؤكدن على عدم اعاقة النوع الاجتماعي لتحقيق التمكين السياسي

المتغيرات	ايمان المرأة بالمساواة مع الرجل	الاستفادة من المرأة وطاقتها الكامنة	الايمان بمبدأ التعاون والمشاركة المجتمعية	الموروث الثقافي المصري وتاريخ المرأة في العمل السياسي	مجموع
التكرارات	١٥٠	٩٠	٨٤	١١٠	٤٣٤
النسبة المئوية	٪٣٤,٥	٪٢٠,٧	٪١٩,٣	٪٢٥,٣	٪١٠٠

فجاءت اجابات المبحوثات وبنسبة (٣٤,٥٪) لتؤكد على ايمانها بمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة وان لا يوجد فرق في تولي المناصب السياسية وتحقيق التمكين السياسي للرجل والمرأة .. يليها نسبة (٢٥,٣٪) من إجمالي عينة الدراسة تؤكد على أن الموروث الثقافي في مصر وتاريخ المرأة المصرية في العمل السياسي يدعمها في استكمال مسيرتها في التطوير والمشاركة السياسية وبالتالي تمكينها سياسياً. يليها نسبة (٢٠,٧٪) من إجمالي عينة الدراسة تؤكدن على أن المرأة طاقة كامنه يمكن استثمارها في مختلف المجالات والاستفاده منها في جميع نواحي الحياه الاجتماعية وايضا السياسية . وأخيراً جاءت وبنسبة (١٩,٣٪) من اجمالي عينة الدراسة لتؤكد على أن المرأة تؤمن بمبدأ التعاون والمشاركة داخل المجتمع اذ يعد ذلك اولى خطوات الاصلاح والتغير في المجتمع التي تعتمد علية كل الدول الديمقراطية .

جدول رقم (١٨) يوضح أراء المبحوثات من وجود بعض المعوقات والصعوبات التى تعطل من مسيرة المراة في العمل السياسي وبالتالي عدم تحقيق التمكين السياسي لها ..

المتغيرات	نعم	لا	مجموع
التكرارات	٢٨	٢٥٠	٢٧٨
النسبة المئوية	٪١٠	٪٨٩,٩	٪١٠٠

جاءت معظم اجابات المبحوثات لتوكد بنسبة (٨٩,٩٪) من اجمالي عينة الدراسة ان لايوجد معوقات في ظل النظام السياسي الحالي ووجود المؤسسات السياسية واستكمال خارطة الطريق التي تؤدي لتمكين المرأة سياسياً وادماجها في العمل السياسي . في حين أن (١٠٪) فقط من إجمالي عينة البحث أكدن على وجود معوقات تحول دون ممارسة المرأة للعمل السياسي .

جدول رقم (١٩) يوضح اراء المبحوثات تجاه المعوقات التى تعوق المرأة من تمكينها سياسياً

المتغيرات	معوقات اجتماعية	معوقات اقتصادية	معوقات تشريعية	معوقات سياسية	مجموع
التكررات	١٣	١٥	٢	٥	٣٥
النسبة المئوية	٪٣٧,١	٪٤٢,٨	٪٥,٧	٪١٤,٢	٪١٠٠

احتلت المعوقات االاقتصادية المرتبة الاولى وكانت نسبتها (٤٢,٨٪) ويرجع ذلك الى أن المرأة في المجتمع المصري تتحمل العديد من الاعباء المسؤليات الاسرية والتى تعوق في مشاركتها في العمل السياسي علاوة على قلة الدخل الشهري الذي تحصل علية المرأة في عملها مقارنة بالرجل كلها أمور تعوق المرأة من الانخراط في العمل السياسي . يليها المعوقات الاجتماعية بنسبة (٣٧,١٪) ويرجع ذلك للموروث الثقافي والعادات والتقاليد التي نشأت عليها المرأة وشعورها بعدم المساواة بينها وبين الرجل وعدم العدالة في اختيار القيادات النسائية بجانب النزعة الدينية التي تسيطر على المجتمع المصري فيما يتعلق بقوامة الرجل. يليها المعوقات السياسية بنسبة (١٤,٢٪) ويرجع ذلك لاعتقادها بتهميشها في مجال السياسة وأن الدولة لا تعطي لها الحق الكامل في المشاركة السياسية نتيجة لقلة خبرة المرأة في العمل السياسي علاوة على أن المناخ السياسي في العصور السابقة كان يؤدي الي تحجيم دور المراة وخوفها من ممارسة العمل السياسي وجاءت المعوقات التشريعية بنسبة (٥,٧٪) ويرجع ذلك لعدم المامها بمواد الدستور والمواد الخاصة بالمرأة وحقوقها وواجباتها .

ثانيا: تحليل اتجاهات عضوات المجلس القومي للمرأة بالاسكندرية نحو قضية التمكين السياسي للمرأة

المحور الاول: البرامج والمشاريع الخاصة بالجلس القومي للمرأة ودوره في تحقيق التمكين السياسي

برامج المجلس القومي للمرأة

١- ادماج النوع في خطط الدولة
٢- التمكين الاقتصادي
٣- التمكين السياسي
٤- المكتسبات القانونية
٥- التوعية والاعلام
٦- برامج ثقافية وتراثية
٧- الدعم المؤسسي

محور التمكين السياسي:

١- يأتي ضمن إطار تحقيق التمكين السياسي للمرأة. المشروع الذي يتبناه المركز القومي للمرأة بالسعى نحو حكومات شاملة ومنفتحه، ويهدف لتعزيز مشاركة المرأة في البرلمان ومواقع صنع القرار والسياسات . وينفذ ذلك المشروع بالتعاون مع كل من وزارة التعاون الدولي . ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[٤٥] ويهدف لإعداد دراسة كيفية للبيئة البرلمانية من منظور النوع الاجتماعي، ودراسة أخرى حول الفرص والتحديات التي تواجه المرشحات في المجالس المحلية ويتم ذلك من خلال :

- عقد مجموعة من اللقاءات مع رئيس مجلس النواب وأعضاء البرلمان وممثلي العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني ومسئولي الحكومه المعينين وبعض رؤساء وأمينات المرأة في الاحزاب المختلفة.
- تنظيم زيارات لمختلف المحافظات بهدف لقاء أعضاء وعضوات سابقين بالمجالس المحلية والنيابية . والرغبات في الترشح للانتخابات المحلية والنيابية القادمة .

٢- تشكيل لجنة المشاركة السياسية بالتعاون مع وحده دعم المرأه سياسياً والتي تهدف لتحقيق أقصى درجات التمكين السياسي للمرأة وذلك من خلال تنفيذ اللقاءات التدريبية ومنها اللقاء التدريبي بعنوان " أثبتي قوتك من حقك ربع مجلسك " وذلك لتأهيل السيدات لخوض انتخابات المحليات .. وقد تم عقد ١٨ لقاء تدريبي في ١٤ محافظة ومن امثلة تلك المحافظات (بورسعيد – مطروح – أسوان –الاقصر – كفر الشيخ - بني سويف – الفيوم – والبحر الاحمر – والوادي الجديد تم عقد لقاءان بها) . وأستفاد من تلك اللقاءات ما يقرب من ٢٥٠٠ سيدة من الراغبات في الترشح لانتخابات المحليات.

٣- يهتم المركز القومي للمرأة ببرنامج التمكين السياسي للمرأة والذي تم العمل والتركيز علية اعتبارا من عام ٢٠٠٣م وذلك في ضوء اتفاقية التعاون بين المجلس وبرنامج الام المتحدة الانمائي . وقد قام القائمين على المشروع بتدريب وتخريج عدد من السيدات المؤهلات لخوض انتخابات ٢٠٠٥م. واعتبارا من ذلك الوقت وبالتعاون مع المعونة الهولندية بدأ مشروع التأهيل السياسي استكمال نشاطة التدريبي للمراة .وهدف المشروع للوصول الى الهديد من الاهداف والتي تسعى لتحقيق التمكين السياسي للمراه وتتمثل تلك الاهداف فيما يلي :

- اعداد كوادر نسائية من مختلف الاحزاب السياسية تكون مؤهلة شخصيا وفنيا وتقنياً .
- زيادة توعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال اتباع سياسة اعلامية لنقل الصورة الايجابية عن المرأة داخليا وخارجياً .

٤- يأتي ضمن خطة وبرامج المجلس القومي للمراة لتمكين المرأة سياسياً انه يخاطب الاحزاب ورؤساء الجامعات ومقررات فروع المجلس بالمحافظات والجمعيات الاهلية والنقابات . ويتم إختيار المرشحات من خلال المقابلات الشخصية وملء استمارات للترشح ببرنامج المشاركة االسياسية . وعمل المجلس بيد وساق على ذلك البرنامج وتم جمع ما يقرب من ١٤٥٤استمارة .. وتشكيل لجنة لإختيار أفضل العناصر المرشحة وتأتي معايير إختيار السيدات للتدريب في البرنامج وفق مجموعه من الاليات، أهمها مايلي :

- رغبة المرأة واستعداها للترشح في الانتخابات النيابية والمحلية والنقابية .
- الالمام بقضايا المجتمع المصري بصفه عامة .
- أن تكون المرأة مهتمة بالعمل التطوعي العام وتفضل المشاركة التطوعية .
- أن تتمتع المرأة بكاريزما ومهارات القيادة وتتمتع بصفة الالتزام أثناء فترة التدريب .
- أن تكون المرأة في الفئة العمرية من بين ٢٥- ٥٠ عاماً .

وبعد الموافقة على العضوة المرشحة للبرنامج يتم التدريب من خلال مستويين متخصصين ويتم التدريب على ثلاثة محاور رئيسية هي:

أ - محور المهارات السياسية وادارة الحملات الانتخابية ويتناول هذا المحور قواعد العملية الانتخابية ومعلومات عن النظام الانتخابي .. كذلك قواعد ادارة الحملة الانتخابية .

ب- محور المهارات القيادية ويتناول تنمية المهارات في مجال الاتصال والتفاوض وحشد الرأي والتأييد وادارة المناظرات .

ج- محور المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والخبرات.. ويتناول تعريف المتدربات بأهم أسس الاقتصاد الكلي مثل الموازنه العامة ومفهومها – كما يتناول ادماج المرأة في الخطة

القومية الاقتصادية ومشكلاتها كالبطالة – والتضخم واجراءات الاصلاح الاقتصادي واثرها على المجتمع ككل .

وتأتي أساليب التدريب على شكل محاضرات ودراسات حالة وعروض الكترونية ولعب ادوار واختبارات.

٥- يهدف المجلس لتعزيز قدرات عضوات البرلمان وذلك من خلال البرنامج الخاص بذلك تحت مسمى تعزيز دور البرلمانيات المصريات . وذكرت امين المجلس القومي للمرأة بالاسكندرية السيده الدكتورة ح.ن. أن غرض البرنامج هو بناء قدرات ٢٧ سيدة بحيث يكتسبن القدرات اللازمة لاداء ادوارهن الرقابية والتشريعية حتى يمكنها ذلك من أن تصبح مساهمة في البرلمان بصورة واضحة وملموسة لكافة الافراد .. واضافت دكتورة ح.ق. أمين المجلس أن هذا البرنامج يهدف لادراك المجتمع أهمية مساهمه المرأة في التنمية. وعلى االرغم من قلة عدد السيدات ألا ان عدداً قليلا من النساء أستطعن الفوز في الانتخابات ويرجع ذلك بشكل أساسي للموروث الثقافي الذي ينظرالي السياسة بإعتبارها حكراً على الرجل فقط .

٦- كما يسعى المركز لاطلاق عدة مشروعات منها مشروع اقليمي يضم مصر والأردن والمغرب ويهدف الى تعزيز مشاركة المرأة فى البرلمانومواقع صنع القرار والسياسات ويهدف المشروع للاتي:

- إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع شركاء المجلس القومى للمرأة فى مجال التمكين السياسى للمرأة من الجهات الحكومية وغير الحكومية (على سبيل المثال :مجلس النواب – وزارة التنمية المحلية – برلمانيون وخبراء – مؤسسات مجتمع مدني) بهدف إعداد دراستين حول " البيئة البرلمانية من منظورالنوع الإجتماعى " و" الفرص والتحديات للمرشحات بالمجالس المحلية"
- عقد برنامج تدريبيى لدعم قدرات المرأة لخوض انتخابات المجالس المحلية لمحافظتى القاهرة والجيزة ، واستهدف التدريب ١٦٠ متدربة
- عقد برنامج تدريب المدرب لمجموعة من المحاضرين شركاء المجلس القومى للمرأة الى جانب مديري العموم بالامانة العامة للمجلس وذلك بهدف بناء قدرات المدربين لعقد برامج تدريبية للمرشحات للمجالس المحلية القادمة

وانه جاري الاعداد والتنسيق لعقد مؤتمر اقليميى خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧ بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD .

٧- برنامج تعزيز دور البرلمانيات المصرياتذكرت السيدة ل.ج. أحد عضوات المركز القومي للمرأة بالاسكندرية " إن غرض البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز قدرات عضوات البرلمان هو

بناء قدرات ٢٧ سيدة العضوات البرلمان بحيث يكتسبن القدرات اللازمة لأداء أدوارهن الرقابية والتشريعية حتى تصبح مساهمة المرأة في البرلمان واضحة وملموسة لكافة الناس مما يؤدي إلى تعزيز قواعد الحكم الرشيد من خلال الحوار من أجل تنمية أساسها المشاركة وبناء القدرات المؤسسية ودعم المجتمع المدني .وقد تضمنت أنشطة البرنامج في بداية الأمر تنظيم سلسلة من ورش العمل (٦ ورش عمل) أتاحت لعدد من السياسيين المتمرسين رجالا ونساء الالتقاء والتفاعل مع ٢٧ من النساء البرلمانيات من خلال التحدث عن سلسلة من الموضوعات المحددة تلتها مناقشات حول هذه الموضوعات. وقد دار حوار صريح حول كافة هذه المواضيع تحمس له كافة المشاركين بما في ذلك ذوي الخبرة العريضة بمثل هذه الموضوعات، وجرت المناقشات في جو من الصراحة والحماس وعبر المتناقشون عما يدور في أذهانهم بكل وضوح. وقد ارتبطت عديد من الملاحظات التي أبدتها العضوات البرلمانيات بمشاركة المرأة السياسية .والآن و مع ظهور التعديلات الدستورية، نشأت الحاجة إلى إشراك النساء البرلمانيات في صياغة التعديلات الدستورية من خلال خبرة عملية يستطعن من خلالها أن يجعلن صوتهن مسموعا. ولهذا السبب تقرر تخصيص ثلاثة جلسات إضافية للاشتراك في تنقيح التعديلات الدستورية يتم من خلالها مراجعة الـ ٣٤ مادة . وسوف تعمل عضو البرلمان على العثور على وسيلة في النصوص الدستورية تمهد الطريق لتمثيل أكثر عدالة للمرأة في صناعة القرار وفي مجال المشاركة السياسية.

المحور الثاني : الدعم المؤسسي لتحقيق التمكين السياسي للمرأة :

١- انشأ المجلس القومي للمراة وحدة دعم المرأة سياسياً وذلك لتقديم الدعم الفني للمرأة سواء كانت ناخبة أو مرشحة . كما تعمل الوحدة على دعم الاداء البرلماني للمرأة وتقديم الخدمات والتي تهم المرأة في المجال السياسي ومن أهم تلك الخدمات التي تقدمها وحده الدعم للمرأة مايلي :

- عقد لقاءات وندوات لرفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة.
- إعداد حملات إعلامية للسيدات كمرشحات في المجالس النيابية والمحلية .
- عمل برنامج رفع لقدرات السيدات الفائزات في الانتخابات لتوعيتهن بكفية ممارستهن لدروهن التشريعي والرقابي وكذلك السيدات الراغبات في الترشح على المقاعد المنتخبة .
- التنسيق مع وسائل الاعلام لتوفير تغطية إعلامية أوسع للمرشحات من السيدات مما يمكنهن من عرض برامجهن الانتخابية.
- اقامة قنوات إتصال بالاحزاب السياسية لدعم دور المرأة داخل الحزب وحل المشكلات التي تواجهها.

٢- تنفيذ مشروع تمكين المرأة المصرية في ضوء اتفاقية التعاون بين المجلس القومي للمرأة وبين مركز التنمية والنشاطات السكانية (سيدبا) واستهدف المشروع سته أفرع للمجلس وكاد أن يهدف المشروع الي مايلي :

- تلبية الاحتياجات الاساسية من خلال تمكين المرأة والمساندين لها من الدعوة والتأثير على صانعي القرار على مستوى المحافظات .
- تحديد القضايا الاساسية لكل محافظة من خلال تدريب الكوادر القيادية بفروع المجلس بالمحافظات الستة على كيفية ادارة الائتلافات .

٣- يأتي مشروع التنمية المؤسسية والدعم المؤسسي لدعم قدرات المرأة وجاء هذا المشروع منحة من البنك الدولي بموجب اتفقية التعاون الموقعة في ٢٠٠٣/٩/٢٣م ويهدف المشروع الي تنمية قدرات عضوات المجلس في مختلف فروعه في مجال التخطيط وتكافؤ الفرص بالوزارات والتدريب على التقييم والمتابعة والتخطيط الاستراتيجي المستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي.

النتائج العامة للدراسة :

أولا : أثبتت الدراسة الميدانية في نتائجها العامة أن مستويات تمكين المرأة المصرية ، ومدى توافر فرص المشاركة أمامها جاءت بنسب مرتفعة كما أشرنا إلي من قبل عند تحليلنا الكمي للجداول الإحصائية ، وقد ظهر ذلك من خلال محافظنها علي حقوقها ومكاسبها في العمل السياسي الأولي مثل الإدلاء بصوتها الانتخابي في الاستفتاءات والانتخابات المحلية والعامة ، وحرصها على المشاركة والحضور للندوات السياسية ومشاركتها في اعداد الحملات الانتخابية .

ثانيا : يعد الدور المتوارث ثقافيا لمشاركة المرأة ومنذ فجر التاريخ في مصر بثابة رصيد للمشاركة والقوة والتمكين لا يستهان به ، فهي من وقفت إلي جوار الرجل في العمل الزراعي وفي المشاركة في الحياة العامة بشتى مجالاتها ، ذلك الموروث الذي ساهم في ترسيخ واظهار الدور السياسي للمرأة المصرية ، وقوتها وتمكينها سياسيا ، وحفاظها على مسيرة نضالها وحقوقها المكتسبة ، والعمل على تعزيز وضعها داخليا وخارجيا .

ثالثا : أثبتت الدراسة في نتائجها العامة أن التعليم والمستوى التعليمي للمرأة المصرية يلعبان دورا هاما وأساسيا في تحديد وبلورة قوتها ، وعطائها ، وهو ما يساعدها في الاندماج في الحياة العامة بقوة وبوعي متكاملين ، وهو ما يزيد من مشاركتها وتمكينها ، وزيادة مقدرتها علي الوعي بكافة حقوقها .

رابعا : أثبتت الدراسة أنه علي الرغم من الدور (الذكوري) للرجل والداعم لمسيرة المرأة ومشاركتها في الحياة العامة ، إلا أن الجانب الأكبر من اندماجها يقع على عاتقها دون غيرها ، فمن

خلال مشاركنها يزداد وعيها بكثير من أمور الحياة ومسالك المشاركة ، مثل الأحزاب السياسية ، ومراكز المرأة ، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية . وغيرها .

خامسا : أشارت الدراسة أن المناخ السياسي في مصر وعقب أحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م أتاح أمام المرأة فرصة جيدة للحراك السياسي ، كما أتاح لها اظهار قوتها في المشاركة والتمكين لتصبح (قوة نسوية) لها دورها في المشاركة السياسية والبرلمانية ، فضلا عن دورها في المجلس القومي للمرأة ولجانه المختلفة وقد ساعد علي ذلك ما قدمته الدولة المصرية من بنية تشريعية تمكن المرأة من المشاركة دون (تغوول) لقوة الرجل لا سيما في الانتخابات البرلمانية العامة .

سادسا : أثبتت الدراسة الميدانية في نتائجها العامة أن (النوع الاجتماعي) للمرأة لم يعد عائقا امامها لنحقيق طموحاتها واظهار قوتها السياسية ، وقد أكدت عينة الدراسة على ان المرأة تعد عضوا رئيسيا لا يستهان به أو اهماله أو تجنيبه من التمكين السياسي .

سابعا : أكدت الدراسة – ورغم تقدم مسيرة المرأة المصرية في المشاركة والتمكين – أنه ما زال أمامها بعض العقبات المقيدة لانطلاق مسيرتها ، وربما يعود ذلك إلي بعض القيود المجتمعية والاقتصادية والثقافية والدينية النى تعوق من أدائها وإظهار قوتها ، حيث تتراكم وتختلط أمام دورها السياسي علي سبيل المثال الكثير من معوقات العادات والتقاليد والقيم ، ولكي تتغلب على ذلك لابد من استقلالها اقتصاديا قبل الشروع في المشاركة ، حيث تزيدها الاستقلالية الاقتصادية قوة ، وتفسح أمامها مجال المشاركة السياسية ، وهو ما خلصنا إليه من دراستنا لقوة العمل النسائية بجامعة الإسكندرية .

المراجع وهوامش البحث :

١- ياسر سليمان محمد سليمان ، الحراك السياسي وتغير بعض التوجهات القيمية في الريف : دراسة ميدانية بقريتين من قرى محافظة المنيا ، رسالة ماجستير في الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٢ ، ص : ١٢

٢- مصطفى شحاته عطا عبد السلام ، دور الصحف المصرية في دعم الحراك السياسي في المجتمع المصري في الفترة بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ م ، رسالة ماحستير ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، يناير ٢٠١١ ، ص : ٥٨

(*) للمزيد أنظر في دور القوة النسوية الناعمة :

– جوزيف س . ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة دكتور محمد توفيق البجرمي ، مراجعة دكتور عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان ، مكتبة العبيكان للنشر والترجمة والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ٢٠٠٧ م . ص : ١٣٦ وما بعدها .

٣- ايمان حسن ، معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، ورقة مقدمة إلي برنامج التوعية بقضايا المرأة والتنمية والمشاركة ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص: ١٠٦- ١٠٧

٤- تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ م خلق فرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ٢٠٠٨ ، ص: ٢٦

٥- أكرم الأحمر ، و د. صابر بلول ، التنمية البشرية ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص : ٢٢

٦- تقرير التنمية البشرية العربية ، للعام ٢٠٠٢ م ص: ١٣ ، وتقرير التنمية العربية الإنسانية لعام ٢٠٠٤ برنامج الأمم المتحدة ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، من مقدمة التقرير .

٧- أنظر في ذلك :

- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م
- المؤتمر العالمي للمرأة ، بكين ، الصين ، ١٩٩٥ م

٨- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ م ، مرجع سابق ، ص : ١٠

٩- أنظر في ذلك :

- حسين العودات ، المرأة العربية في الدين والمجتمع ، دار الأهالي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، بدونتاريخ ، ص : ١٥١

المرجع السابق ، ص ١٢٩

١٠- القرآن الكريم ، سورة النمل ، الآية ٣٢

١١- نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص : ١٤٩

١٢- ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام ٢٠١٥ م ، الإنجازات والآفاق ، القاهرة يونيو ٢٠٠٥ م ص : ٢٠ — ٢١

١٣- صابر بلول ، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد ٢٥ عدد ٢ ص : ٦٤٠-٦٨٠

١٤- ايمان بيبرس ، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، دراسة مقارنة بين مصر و البرازيل في الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٥ م ، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ، ديسمبر ٢٠١٥ م

١٧- نيفين مسعد ، المشاركة السياسية للمرأة ، دراسة تحليلية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ م

١٨- اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ، القضايا والمسائل المتعلقة بالنظر في التقارير الدولية (البرازيل) ، التقرير الدولي السابع ، مارس ٢٠١٢ م .

١٩- دراسة معهد البحرين للدراسات السياسية ، عن واقع المرأة البحرينية والمشاركة السياسية في الانتخابات ، المجلس الأعلى للمرأة ، مايو ٢٠١٥ م .

٢٠- دكتور سليمان عواد سليمان ، السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياة ، نماذج من برامج عمل اليونسكو في أفريقية والمنطقة العربية ، ٢٠٠٦ م .
٢١- دكتور بلقيس أبو أصبع ، و دكتور محمد مغرم ، وآخرين ، آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة اليمنية . جامعة صنعاء ، ٢٠١٤ م
٢٢- دراسة صادرة عن : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، بعنوان : التنمية والنوع الاجتماعي ، مكتب غرب أسيا ، ٢٠٠١ م .
٢٣- دكتور عبد الباسط عبد المعطي ، ودكتور اعتماد علام ، (تحرير) العولمة وقضايا المرأة والعمل ، ندوة علمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ م .
٢٤- محاسن محمد ، المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب (٢٠٠٠) في اقليم القاهرة الكبري ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد ٤٢ ، ٢٠٠٥ م ص: ١٤٥- ١٦٠
25 –Clara , Araujo , Qoutas for women in Brazilian legislative system , state university of Fio de Janerio – Brazil 2003 pp . 130 – 150
26 - Candice D. ortbals (ets.) , politics close to home , the impact of meso- level institutions on women in politics , the Journal of federalism, 2012 , vol, 42 , no 1 pp 78- 107
27 - Jayaweera , Swarna ,women,Education and empowerment in Asia , Gender and Education vol. 4 , issue 4,pp. 411-420
28- Butnet , Jennie E. , women have found respect , Gender quotas , sym – bolice representation female empowerment in Rowanda , politics and gender , vol. 7 , no. 3 , 2011 . pp . 303 – 330
29- Jurgen Habermas , The theory of communative Action , Vol . 2 ,BostonUniversity press , 1981 , p . 235
٣٠ – علي عبود المحمداوي ، الإشكالية السياسية للحداثة ، منشورات الاختلاف ودار الأمان ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص : ٥٦
٣١ – محمد الأشهب ، الفلسفة والسياسة عند هابرماس ، دفاتر سياسية ، مطبعة النجاح المغربية ، الرباط ، ٢٠٠٦ م ص : ١٩٥-١٩٦
32 –Judith Evans , Feminist theory today An introducion to second – wave feminism , london , SAGE , publications , first published 1995 , p . 2

33 –Valerie Bryson , Foreword by Elizabeth Meehan , Feminist political theory an introduction , hound mills , Basingstoke , London , Macmillan pres 1992 p. 1

٣٤ – سارة جامبل ، النسوية وما بعد النسوية : معجم نقدي ، ترجمة أحمد الشامي مراجعة هدى الصدة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م ص: ٣٩

35 –Valerie Bryson , feminist political theory , op.cit. 1992 . p. 2

36 –Marx & Engels , Selected Works , Lawrance and Longman pres , london , 1970 , p . 181

37 –Valerie Bryson , op. cit. p . 23

٣٨ - دكتور محمد علي محمد ، علم الاجتماع السياسي ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص : ٦٣

٣٩ – دكتورة فوزية عبد الستار ، المرأة في التشريعات المصرية ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، القاهرة ، ١٩٩٤ م

40 - Naomi Chazan , The new politics of participation in tropical africa , comparative politics , vol. 14 , no. 2 , 1982 , p. 171

٤١ – التعريف بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD – Organization for Economic Co–operation and Development وهي منظمة دولية تهدف الي التنمية الاقتصادية والي انعاش التبادلات التجارية وتتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر .. وموقفها من دعم المرأة في مختلف البلدان .

ملاحق الدراسة

جامعة الاسكندرية
كلية الاداب
معهد العلوم الاجتماعية

ملحق رقم (١)

استمارة استبيان عن بحث

الحراك السياسي وأثره في بناء القوة النسوية في المجتمع المصري

دراسة ميدانية في علم الاجتماع السياسي على عينة من سيدات مجتمع الإسكندرية

جميع البيانات الواردة في هذه الاستمارة سرية ولا يجوز استخدامها في غير اغراض البحث العلمي

د. أسماء محمد عباس ابراهيم
مدرس – معهد العلوم الاجتماعية

٢٠١٧

بيانات أولية

١- **النوع ؟**

*ذكر ( ) *أنثى ( )

٢- **السن ؟**

*من ٢٠-٣٠ ( ) * من ٤٠-٥٠ ( )

*من ٣٠-٤٠ ( ) * من ٥٠-٦٠ ( )

٣- **الحالة الاجتماعية ؟**

*اعزب ( ) *أرمل ( )

*متزوج ( ) *مطلق ( )

٤- **هل لديك أبناء ؟**

*نعم ( ) *لا ( )

٥- **مستوى الدخل؟**

*من ٨٠٠-٩٠٠ ( ) *٩٠٠-١٠٠٠( )

*١٠٠٠-٢٠٠٠( ) *٢٠٠٠-فأكثر ( ).

٦- **الحالة التعليمية ؟**

*ثانوية عامة ( ) *مؤهل متوسط( )

*فوق المتوسط( ) *جامعي ( )

*فوق الجامعي ( ).

٧- **الدرجة التخصصية في العمل ؟**

*كبير بدرجة مدير عام( ) *الدرجة الأولى( )

*درجة الثانية ( ) *الدرجة الثالثة ( ).

المحور الاول : مستوى التمكين والمشاركة السياسية

٨- **هل تتوافر لك الفرصة الكافية للمشاركة السياسية في العملية السياسية في مصر؟**

*نعم ( ) *لا ( )

*أحيانا ( )

*** في حالة الاجابة بنعم يسأل س٩ اما في حالة الاجابة بلا يسأل س ١٠ .**

٩- **كيف تتوافر لك فرصة المشاركة السياسية ؟**

*احضر اجتماعات سياسية بشكل متكرر ( )

*اهتم بحضور اللقاءات والندوات المتعلقة بالموضوعات السياسية ( )

*اشارك في إعداد الحملات الانتخابية ( )

*لدي خبره عافية في العمل السياسي ( )

*احرص على الانتظام بالتصويت في الانتخابات ( ).

١٠- لماذا لا تتوافر لك فرصة المشاركة السياسية ؟

*لا افهم ولا احب السياسة مطلقا ( )

*لدي ظروف اسرية واجتماعية تعوق مشاركتي في السياسية ( )

*ليس لدي وقت للسياسة ولكني مهتمه بها ( )

*أشعر بتهميش للمرأة وخاصة في السياسة ( )

*الدولة ومؤسساتها لا تتيح الفرصة الكافية للمشاركة النسائية ( )

*اشعر بالتمييز وعدم العدالة بين المرأة والرجل في اختيار القيادات ( )

* كل ما سبق ( ).

١١-اذا توافرت لك الفرصة الكافية للمشاركة السياسة كيف تؤثرين في عملية صنع القرار وتحققين التمكين السياسي للمرأة؟

*المواظبة دائماً على عملية التصويت في الانتخابات ( )

*الاهتمام بالعمل الحزبي وتطوير اداء الاحزاب ( )

* المشاركة في انتخابات النقابات والاتحادات ( )

*التقدم والترشح في انتخابات المجالس النيابية والمحلية ( )

*الاهتمام بقراءة مواد الدستور ومناقشتها مع ذوي الخبرة خاصة المواد التي تتعلق بحقوق المرأة ( )

*تحديد المشكلات والقضايا المتعلقة بشئون المرأة ونشر الوعي بها وكيفية التعامل معها ( )

*وضع أجنده سياسية والحرص على تنفيذ اولوياتها ( )

*استطلاع رأى السيدات من حيث قرارات واداء الدولة تجاه تمكين المرأة سياسياً ( )

*الاخذ بالتوصيات والمقترحات لاجل تحسين الاداء المؤسسي وتمكين المرأة سياسياً ( ).

١٢- هل تجدي أن المناخ السياسي في مصر يساعد على تمكين المرأة سياسياً؟

*نعم ( ) *لا ( )

الى حد ما( )

١٣- كيف تدعم الدولة ومؤسساتها المرأة لتمكينها سياسياً؟

*الزام الاحزاب السياسية من خلال تعديلات قانونية ودستورية بتمكين المرأة في مجال السياسة ( )

*المحافظة على تعين الشخصيات النسائية في السلطة السياسية والمراكز القيادية ( )

* تحسين صورة المرأة في الاعلام ومناهج التعليم واظهار مكانتها داخليا وخارجياً ( )

*الحرص على ترسيخ مبدأ المساواه والعدالة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تولي المناصب القيادية ( )

*اهتمام المجلس القومي للمرأة على مستوى محافظات الجمهورية بتدريب السيدات على مهارات القيادة . ( )

١٤- في رأيك كيف تحافظ الدولة على مبدأ المشاركة السياسية للمرأة ودعمها واظهار قوتها كعنصر بشري غير مستغل ؟

*تعبئة الطاقات المنتجة للمرأة بوصفها رصيداً بشرياً وقدرات معطلة لم يتم استثمارها بالشكل المطلوب( )

*تضمين القوانين ومواد الدستور ولا سيما قوانين العمل التي تحمي المراة من الاستغلال ( )

*زيادة نسبة إنفاق الحكومة على برامج تمكين المرأة وتنمية وعيها وتعريفها بحقوقها وواجباتها ( )

*اهتمام المراكز القيادية في الدولة بتدريب المرأة على مهارات القيادة ( )

* اتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في المناصب الادارية والسياسية على أساس الخبرات دون النظر للنوع الاجتماعي ( )

-المحور الثاني: أثر القيم المجتمعية على التمكين السياسي للمرأة .

١٥- هل تجدي أن النوع الاجتماعي- بوصفك امرأة – يمنعك أ. يعيق من مشاركتك في العمل السياسي؟

*نعم ( ) *لا ( )

في حالة لاجابة بنعم يسأل س ١٦ .. وفي حالة الاجابة بلا يسال س ١٧

١٦- لماذا تجدي أن النوع الاجتماعي يعيق مشاركتك السياسية ؟

*لانني لا أؤمن بمبدأ المساواه بين الرجل والمرأه ومعروف دينيا الرجال قوامون على النساء ( )

* لان المراة لاتجيد العمل السياسي بحكم انها طبيعتها وعواطفتها والسياسة تحتاج لعقل صارم ( )

*لان المرأة بطبيعتها ليس لديها وقت للممارسة أي عمل إضافي بجانب أعمالها المنزلية والادارية في العمل ( )

١٧- لماذا لا تجدي أن النوع الاجتماعي عائقاً في تمكين المرأة سياسيا واظهار قوتها في المجتمع؟

*لانني أؤمن بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ولا فرق بينهما في اداء العمل ( )

*لان المرأة المصرية طاقة كامنه يمكن الاستفادة من قدراتها وقوتها في جميع المجالات بما فيها السياسة ( )

*لانني اؤمن بمبدأ التعاون والمشاركة داخل المجتمع ( )

* لان الموروث الثقافي في مصر وتاريخ المرأة المصريةوقوتها في العمل السياسي يدعمها لاستكمال مسيرتها وتحقيق التمكين السياسي لها . ( )

*أخرى تذكر .....

المحور الثالث: معوقات التمكين السياسي .

١٨- في رأيك هل الحراك السياسي في مصر والثورات المصرية ترتب علية وجود معوقات للتمكين السياسي للمرأة؟

*نعم ( ) *لا( )

١٩- في رأيك وضحي ما اهم المعوقات التي تركها الحراك السياسي والثوري واثر في تمكين المرأة سياسياًفي مصر؟

.....

.....

.....

.....

جامعة الاسكندرية
كلية الاداب
معهد العلوم الاجتماعية

ملحق رقم (٢)

دليل مقابلة عن بحث

جميع البيانات الواردة في هذا الدليل سرية ولا يجوز استخدامها في غير اغراض البحث العلمي

الحراك السياسي وأثره في بناء القوة النسوية في المجتمع المصري

دراسة ميدانية في علم الاجتماع السياسي على عينة من سيدات مجتمع الإسكندرية

د. أسماء محمد عباس ابراهيم
مدرس – معهد العلوم الاجتماعية
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

٢٠١٧

١- ما البرامج والمشاريع التي يقدمها المجلس القومي للمرأة لتمكين المرأة سياسياً ؟

.....

.....

.....

٢- هل توجد أنشطة ذات تأثير في السياسات العامة تساعد على إختيار القادة السياسين من العنصر النسائي ؟

.....

.....

.....

٣- ما مستوى التمكين السياسي وابعادة المختلفة في مصر وهل المجلس القومي للمرأة راضي عن حجم التمكين ؟

.....

.....

.....

٤- هل تمتلك المرأة المصرية رصيداً بشريا وقيمياً يمكنها من المشاركة السياسية وبالتالي التمكين السياسي ؟

.....

.....

.....

٥- ما الاسباب التي دفعت المرأة المصرية الى تبوء موقعها السياسي بعد الحراك الثوري المصري ؟

.....

.....

.....

٦- هل للموروث الثقافي في مصر دور في تمكين المرأة سياسياً من عدم تمكينها ؟

.....

.....

.....

٧- مالدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة في التنشئة السياسية والاعداد السياسي للمرأة لتمكينها ؟

.....

.....

.....

٨- هل هناك دور فعال ومتبادل بين المجلس القومي للمرأة وبين الدولة والادارات المحلية في تحقيق اليات وبرامج التمكين السياسي ؟

.....

.....

.....

٩- ما اهم اشكاليات ومعوقات التمكين السياسي للمرأة في مصر ؟

.....

.....

.....